الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

الاستراتيجية
الشاملة للخدمات المالية غير المصرفية

The Comprehensive Strategy For Non-Banking Financial Services

2022 - 2026

First Draft for Discussion Only. Please Do Not Distribute or Quote Without Permission..

نسخة أولية للمناقشة فقط. برجاء عدم التداول أو الاقتباس.

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

10 YEARS+ ANNIVERSARY

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

www.fra.gov.eg

Building Bridges not Walls

نبنى الجسـور لا الحـواجز

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

الاستراتيجية
الشاملة للخدمات المالية غير المصرفية

The Comprehensive Strategy For Non-Banking Financial Services

2022 - 2026

كلمة السيد رئيس الجمهورية

قامت الدولة المصرية بتبني برامج اقتصادية واجتماعية طموحة خلال السبع سنوات الأخيرة بدءًا من برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2016 مرورًا بالإصلاحات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ عام 2020، وكل ذلك في ظروف استثنائية يعيشها العالم على وقع انتشار جائحة فيروس كورونا وتداعياتها التي طالت جميع حلقات المنظومة الاقتصادية.

ولقد ارتكزت تلك البرامج على أربع ركائز أساسية: (أولاً) تطوير السياسات النقدية والمالية بحيث تتضمن: تحرير سعر الصرف بما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز وزيادة الصادرات، وتوفير أدوات لاحتواء التضخم، مع ضمان القدرة على تحمل الدين العام. (ثانيًا) خلق شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها مثل برامج «حياة كريمة» ومشروعات صندوق تحيا مصر الاجتماعية والتي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفئات المهمشة والفقيرة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخلق فرص عمل للشباب. (ثالثًا) إصلاحات هيكلية بعيدة المدى لتعزيز النمو الشامل، وزيادة فرص عمل للشباب والنساء. (رابعًا) توفير مصادر تمويل جديدة لسد أية فجوات تمويلية.

ويعتبر القطاع المالي غير المصرفي ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني نظرًا لدوره الرئيسي في توفير مصادر التمويل المتنوعة وإتاحتها سواء من خلال سوق رأس المال أو من خلال قطاعات التمويل الأخرى مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي استطاعت في فترة قصيرة تلبية الاحتياجات التمويلية لأكثر من 3.5 مليون مقترض. وتعمل تلك التمويلات على ضمان دورة العجلة الاقتصادية وتحريك الأموال والاستثمارات بما يشجع على زيادة الإنتاج والتشغيل وبما يرفع من مستوى معيشة المواطن المصري. كما يلعب القطاع المالي غير المصرفي دورًا حيويًا في حماية الأرواح والممتلكات والأصول الاقتصادية والمخاطر التي تتعرض لها من خلال قطاع التأمين وإعادة التأمين كفاءته العالية، هذا بالإضافة إلى دور هذا القطاع في تعبئة المدخرات وزيادة الاستثمار من أجل التشغيل، والمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية والإنتاجية.

ومما لا شك فيه أن الاستراتيجية الشاملة لتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022) والتي أطلقتها الهيئة العامة للرقابة المالية في منتصف عام 2018 تمثل نقطة تحول وتطوير للإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله تنظيم الأسواق المالية غير المصرفية وتنميتها، وترسيخ الفكر الاستراتيجي في تبنى الرؤى والسياسات التطويرية لهذا القطاع الحيوي والهام. وأصبحت هذه الاستراتيجية معيارًا هامًا لتقييم أداء الهيئات العامة سواء الاقتصادية منها أو الخدمية أو الرقابية، ومتابعة أعمالها. وفي هذا الصدد، فقد قررت مؤسسة الرئاسة خلال الفترة الماضية ضرورة تبني الجهات والهيئات العامة لخطط عمل ترتكز على

سياسات استراتيجية تطويرية وتنظيمية، وذلك في إطار زمني محدد ومستهدفات واضحة مع وجود تقييم مستمر لمستويات الإنجاز، مستندة على قواعد من الحوكمة والإدارة الرشيدة وتفعيل دور مجالس إدارات تلك الجهات والهيئات في ضمان تحقيق الأهداف المرجوة وخلق الصف الثاني من القيادات والكفاءات التي تضمن استدامة تلك الأهداف.

لا شك أن تبني الرؤى والسياسات الاستراتيجية -المتعاقبة والمتوافقة مع التطورات والمتغيرات الاقتصادية سواء المحلية أو الدولية- في تطوير القطاع المالي غير المصرفي يضمن له استمرارية التطوير والتنمية ويزيد من كفاءته ويرفع من مستويات مرونته وقدرته على امتصاص الأزمات، وكذلك تحقيق الاستقرار المالي للأسواق المالية غير المصرفية، ويضمن تحقيق أهداف الجمهورية الجديدة في مجالات الشمول المالي وتحسين مناخ الاستثمار ودمج مبادئ التنمية المستدامة في نماذج أعمال الخدمات المالية غير المصرفية، والتواكب مع المتغيرات التكنولوجية وتنظيم استخدامها بما يعزز فرص نمو الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات الإنتاج والتشغيل وترسيخ اقتصاد المعرفة والابتكار، وبما يعظم من استغلال الطاقات الكامنة لدى الشباب المصري المبدع والخلاق.

وفي هذا الإطار، فإننا نثمن نهج الهيئة العامة للرقابة المالية في تقديمها لرؤيتها 2025، والتي سوف ترتكز عليها استراتيجيتها الشاملة لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية (2022-2026) المعروض هنا، وندعو مجلس إدارتها القادم إلى السير في هذا النهج الحميد وتحديثها بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية. كما ندعو كافة مكونات الجهاز الإداري للدولة والجهات والهيئات العامة إلى تبني الفكر الاستراتيجي في وضع سياسات التطوير والتنمية ومتابعة تنفيذها وتحقيق الأهداف المرجوة منها بما يساهم في نهضة وطننا الغالي وتحقيق رفاهية أمتنا المصرية.

وفي النهاية، أدعو الله عز وجل أن يكلل جهود كافة مؤسسات الدولة بالنجاح لتحقيق جميع آمال شعبنا العظيم، وأن يحفظ البلاد والعباد.

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

قائمة المحتويات

تقديم 2

الملخص التنفيذي 5

أولًا: الإطار النظري والأدبيات 7

ثانيًا: تطور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية 12

ثالثًا: استراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية 2022-2026 25

الرؤية والرسالة 27

تحليل كفاءة قطاع الخدمات المالية غير المصرفية SWOT Analysis 27

المحاور الرئيسية للاستراتيجية:

- المحور الأول: تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية وتسريع التحول الرقمي 28
- المحور الثاني: تحقيق الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة 37
- المحور الثالث: إدارة المخاطر وبناء نظام فعال للإنذار المبكر 43
- المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية 48
- المحور الخامس: تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات 52

رابعًا: مستهدفات الانشطة المالية غير المصرفية 57

خامسًا: الخلاصة وبعض مضامين السياسة Concluding Remarks and Some Policy Implications 75

المراجع 76

تقـــديـــم

أطلق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية عام 2018 أول استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي (2018-2022)، والتي ساهمت في تحديد أولويات خطة عمل الهيئة لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية، والتعرف على البيئة المحيطة بالقطاع المالي غير المصرفي في مصر، مما ساعد على معالجة نقاط الضعف، واستغلال الفرص المتاحة بهذا القطاع الحيوي، واتخاذ الخطوات اللازمة للتغلب على التحديات. كما ساهمت هذه الاستراتيجية في تحديد التوجهات الاستراتيجية لمستقبل الخدمات المالية غير المصرفية، والوقوف على الخطوات الواجب اتخاذها حتى نتواكب مع المتغيرات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في تقديم تلك الخدمات. وبعد مرور ثلاث سنوات من عمر هذه الاستراتيجية، كانت الهيئة قد أنجزت معظم السياسات الواردة ضمن محاورها، وقبل نهاية الإطار الزمني المحدد لها في العديد من الجوانب.

ولقد حرصت الهيئة على تعزيز الدور الذي تضطلع به في الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال توفير البيئة التشريعية السليمة للقطاع المالي غير المصرفي التي تعمل على تحقيق التوازن بين جذب الاستثمارات وحماية حقوق المستثمرين، حيث صدر خلال السنوات الأربع الماضية العديد من القوانين سواء كانت قوانين جديدة أو تعديلات على قوانين قائمة. وتمثل مجموعة القوانين المعدلة العديد من القوانين الحاكمة للأنشطة المالية غير المصرفية، منها صدور القانون رقم (17) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992، وتعديل قانون التمويل متناهي الصغر رقم (141) لسنة 2014، ليصبح قانون تنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم (201) لسنة 2020. كما صدر قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية رقم (143) لسنة 2020، والذي استحدث إنشاء شركة تسوية ومقاصة متخصصة في الأوراق المالية الحكومية سواء كانت أذون خزانة أو سندات حكومية، وأخرى متخصصة في عمليات المقاصة والتسوية للعقود الآجلة. أما بالنسبة للقوانين الجديدة، فقد صدر قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم (176) لسنة 2018، بالإضافة إلى قانون التمويل الاستهلاكي رقم (18) لسنة 2020، والذي يهدف إلى زيادة القوة الشرائية للمواطنين. كما صدر مؤخرًا القانون رقم (5) لسنة 2022 والخاص بتنظيم استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) في الأنشطة المالية غير المصرفية. وأخيرًا فقد وافقت الهيئة على مشروع قانون التأمين الموحد، وجاري مناقشته حاليًا في مجلس النواب بعد الإنتهاء من الموافقة عليه من مجلس الشيوخ.

وعلاوة على ذلك، قامت الهيئة بإصدار حزمة من التشريعات الجديدة المتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية، منها القرارات التنفيذية المنظمة لنشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، بالإضافة إلى الشروط اللازمة للترخيص بممارسة نشاط بورصة العقود الآجلة ونشاط الوساطة في العقود الآجلة، وكذلك شروط ومتطلبات الترخيص لشركات التصكيك، وضوابط تنظيم التأمين التكافلي، وصدور قواعد إصدار وطرح السندات قصيرة الأجل. كما أصدر مجلس إدارة الهيئة النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية، والنظام الأساسي لاتحاد الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي، وقرار بتنظيم مزاولة عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع (Short Selling). هذا بالإضافة لصدور القرارات المنظمة لنشاط التمويل الاستهلاكي، وضوابط تعامل صناديق الاستثمار في القيم المنقولة من خلال حوالة كُل أو جزء من محفظة الحقوق المالية الآجلة المملوكة لها والناشئة عن مزاولة نشاط التمويل غير المصرفي، بما يمكنها من الحصول على القيمة الحالية للأقساط المستحقة على عملائها.

وعلى مستوى تحقيق الشمول المالي في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، قامت الهيئة بتعديل بعض أحكام قانون نشاط التمويل متناهي الصغر لإخضاع نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لتنظيم قانوني متكامل، وإدراجه تحت مظلة

رقابية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط؛ نظرًا لأهمية هذا النوع من التمويل في رفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر باستيعاب مئات الآلاف من فرص العمل سنويًا، مما يسهم في زيادة فرص العمل والحد من معدلات البطالة. كما قامت الهيئة بالسماح لشركات وجهات التمويل متناهي الصغر بتقديم منتجات تعتمد على التقنيات الرقمية يطلق عليها التمويل الأصغر (Nano-Finance)؛ بما يساعد في الوصول لفئات جديدة من المجتمع في حاجة ماسة إلى تلك الخدمات. كما قامت الهيئة بالموافقة على مقترح تشريعي لإنشاء سجل لممارسة نشاط الكفالة بأجر للحصول على تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وللتمويل الاستهلاكي. كما قامت الهيئة بالسماح للأشخاص الطبيعيين أن يمارسوا نشاط تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية بضمان حقوق منقولات في حيازة المدين وإشهارها في السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة.

وعلى مستوى محور تعميق مستويات الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي، فقد قامت الهيئة باستحداث إدارة مستقلة للتنمية المستدامة في عام 2018، كما قامت بإصدار أول تقرير استدامة لهيئة الرقابة المالية لعام 2018، ليصبح أول تقرير استدامة تصدره هيئة عامة بمصر. وفي إطار زيادة مستويات تمكين المرأة، عدلت الهيئة قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وكذلك الحرص على تحقيق المساواة بين الجنسين في إلحاق الكوادر الجديدة للعمل بالهيئة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أطلقت الهيئة تطبيقًا ذكيًا عبر الهواتف المحمولة لإنشاء قاعدة بيانات تضم الكوادر النسائية المؤهلة لشغل مناصب قيادية وتدفع بالمرأة للمشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات المالية غير المصرفية. كما أعلنت الهيئة لأول مرة عن جائزة لاختيار القيادات النسائية الأكثر تميزًا بالقطاع المالي غير المصرفي. وقد تكللت جهود الهيئة في مجال الاستدامة بانضمامها لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر، وذلك في خطوة تعزز من تواجد الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام. وفي خطوة استباقية تم إنشاء وتفعيل دور المركز الإقليمي للتمويل المستدام The Regional Center for Sustainable Finance (RCSF) كوحدة داخل معهد الخدمات المالية التابع للهيئة، بهدف تسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام. كما إنضمت الهيئة لإعلان الأمم المتحدة لتمكين المرأة (WEP) كأول جهة حكومية في مصر لتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي إطار دعم جهود الدولة، فقد قامت الهيئة بالمساهمة بمبلغ مليار جنيه للمساعدة في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن انتشار جائحة فيروس كورونا وتوفير اللقاح، ومساندة مبادرتي "حياة كريمة" و "قادرون باختلاف".

ومن أجل تحقيق حماية أفضل لحقوق المستثمرين والأطراف المرتبطة وتعزيز الممارسات السليمة للمتعاملين، وحمايتهم من الممارسات غير القانونية أو التي تنطوي على الاحتيال والغش والتلاعب، فقد تم إعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية ليشمل الشركات المقيدة في البورصة المصرية لتوفير حماية إضافية للمستثمرين من المخاطر التي قد تتسبب فيها إدارات الشركات المقيدة بالبورصة. بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين لأول مرة منذ 1981 تنفيذًا لأحكام القانون رقم (10) لسنة 1981. كما أعدت الهيئة مشروع قانون لإنشاء سجل إلكتروني جديد لإشهار اتفاقات التمويل العقاري لاستهداف حماية حقوق جهات التمويل. وأصدرت الهيئة قواعد وضوابط التناسب والملاءمة للوظائف التنفيذية الرئيسية بشركات التأمين وإعادة التأمين لأول مرة بالسوق المصري.

وفي خطوة لتحفيز المستثمرين على التداول في البورصة وزيادة تنافسية سوق الأوراق المالية من خلال تخفيض تكلفة التعاملات (Transaction Cost)، قامت كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والتسوية وصندوق حماية المستثمر بتخفيض مقابل الخدمات على عمليات التداول بالبورصة المصرية. كما قامت الهيئة بالموافقة على السماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة لمزاولة نشاط الشراء بالهامش. ولتنشيط سوق رأس المال وزيادة أحجام التداول بالبورصة المصرية، قامت الهيئة بالاتفاق والتنسيق مع البنك المركزي المصري على إنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية بغرض توفير تمويل لعمليات الشراء بالهامش.

وفي إطار استكمال جهود الهيئة للارتقاء بمستوى التوعية والثقافة المالية، فقد قامت الهيئة بوضع إطار للتكامل بين أهداف وأنشطة المراكز والمعاهد التدريبية التابعة لها تحت ما يسمى مجمع المعرفة للثقافة المالية (Financial Literacy Knowledge Hub)

من أجل زيادة كفاءة تلك المراكز المتخصصة في تحقيق أهدافها وتعزيز التكامل بين برامجها التدريبية، بما يساهم في رفع كفاءة العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي وزيادة الوعي المجتمعي بالثقافة المالية والخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها وحدات هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني. كما قامت الهيئة بالإنتهاء من صياغة أول استراتيجية وطنية للتوعية والثقافة المالية فى الأنشطة المالية غير المصرفية.

وفي تقدير دولي لنشاط الهيئة ودورها المهم والابتكاري وتطبيقها لأفضل المعايير الدولية في تنظيم الأسواق المالية غير المصرفية في مصر واستقرارها، وكذلك مساهمتها الفعالة في أنشطة المنظمات الدولية ذات الصلة، فقد تم انتخاب رئيس الهيئة رئيسًا للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) ونائبًا لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) لأول مرة في تاريخ سوق المال في مصر وأفريقيا. كما تم إعادة انتخاب مصر عضوًا في مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال للفترة (2020 - 2022)، وذلك للمرة الرابعة على التوالي، بالإضافة إلى إعادة انتخابها للمرة الخامسة عضوًا باللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات (IOPS) عن الفترة (2022 - 2023). كما انضمت الهيئة للمجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط لمجلس الاستقرار المالي The Financial Stability Board (FSB)، بالإضافة لانضمام الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر The Central Banks and Supervisors Network for Greening the Financial System (NGFS)، بالإضافة لانضمامها إلى منتدى التأمين المستدام The Sustainable Insurance Forum (SIF) لتكون مصر ثاني دولة عربية في هذا المنتدى. وأخيرًا انضمت الهيئة لعضوية لجنة التمويل والمراجعة (FAC) التابعة للمنظمة الأيسكو، كما انضمت الهيئة لعضوية الشبكة الدولية للمراكز المالية المعنية بالاستدامة (FC4S Network).

كما ساهمت القرارات التي أصدرها مجلس إدارة الهيئة –والتي كان من شأنها زيادة نطاق الإفصاح والشفافية وزيادة كفاءة الإطار التنظيمي لحوكمة الشركات وحماية صغار حملة الأسهم– إلى تقدم مصر في أهم تقييم لحماية المستثمرين والمتمثل في المؤشر الفرعي السادس "حماية حقوق صغار المساهمين"، وذلك طبقًا لتقرير ممارسة الأعمال (Doing Business Report) الذي أصدره البنك الدولي لتصعد من المركز الـ 114 في عام 2017 إلى المركز الـ 57 في عام 2020، ليصبح هذا المؤشر هو أفضل مؤشرات مصر خلال عام 2020.

واستعرض تقرير الحصاد الذي أصدرته الهيئة إنجازاتها خلال السنوات الأربع الماضية في كل محور من المحاور العشرة لاستراتيجية الهيئة الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022). وجدير بالذكر أنه بعد مرور ثلاث سنوات فقط من عمر هذه الاستراتيجية، إلا أن الهيئة أنجزت معظم السياسات الواردة ضمن محاورها العشرة وقبل نهاية الإطار الزمني المحدد لها في العديد من الجوانب.

كما تم تقديم رؤية الهيئة 2025؛ لتكون بمثابة ركيزة أساسية لمجلس إدارة الهيئة القادم لإعداد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للقطاع المالي غير المصرفي لتشمل الفترة الزمنية (2022-2026)، بما يحقق التكامل بين الخبرات المتولدة والدروس المستفادة من الفترة الماضية وبين متطلبات التطوير المستقبلي في ضوء تعقد المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية المحيطة.

وتحدد استراتيجية الهيئة (2022-2026) أولويات عمل الهيئة في المرحلة القادمة، وذلك بالتركيز على خمسة محاور رئيسية وهي: تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية وتسريع التحول الرقمي، تحقيق الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة، إدارة المخاطر وبناء نظام فعال للإنذار المبكر، تطوير البنية التشريعية، تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات. **وتستهدف الهيئة من خلال هذه الاستراتيجية الطموحة إلى مضاعفة حجم التمويل الممنوح من خلال الأنشطة المالية غير المصرفية ليصل إلى 820 مليار جنيه بحلول عام 2026 مقارنة بـ370 مليار جنيه في 2021.**

د. محمد عمران

رئيس مجلس إدارة الهيئة

الملخص التنفيذي

يلعب القطاع المالي دورًا هامًا في أداء الاقتصاد من خلال توفير العديد من الخدمات المالية مثل تعبئة المدخرات، وخدمات الوساطة، وإدارة المخاطر، وإتاحة التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التنموية في مختلف القطاعات. كما يقوم القطاع المالي بتعزيز دور سوق رأس المال، ليصبح قادرًا على جذب أموال المستثمرين المحليين والأجانب، وتوسيع قاعدة الاستثمارات، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية للدولة.

بالإضافة إلى ذلك، يقلل القطاع المالي الفعال من تكلفة التمويل، ويساهم في رفع مستوى المعيشة، وتوفير مصادر متنوعة للتمويل، مما يحقق استقرار النظام المالي، ويزيد من كفاءته، ويساعد على تحسين حجم الاستثمار الحقيقي ونوعيته وزيادة دخل الفرد.

ومما لا شك فيه أن التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم كل يوم، ولا سيما التطورات التكنولوجية، قد جعلت العمل على زيادة كفاءة النظام المالي وإعادة هيكلته لتعظيم دوره وزيادة فاعليته أمرًا حتميًا. ولا يستطيع القطاع المصرفي منفردًا في أي دولة في العالم القيام بهذا الأمر مهما كانت قوته، فيجب أن يتزامن معه وجود قطاع مالي غير مصرفي على قدرٍ عالٍ من القوة والكفاءة والمرونة.

الإطار المؤسسي للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للخدمات المالية غير المصرفية (2022-2026)

ركزت مصر خلال السنوات الأخيرة على إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع المالي غير المصرفي بهدف مساعدته على تحقيق المزيد من النمو، وبما ينعكس بشكل نهائي على أداء الاقتصاد القومي. هذا بالإضافة إلى قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع الاستراتيجية الشاملة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي (2018-2022)، وعملها الدؤوب على تنفيذ محاورها. وقد أثمرت هذه الجهود عن تحقيق نقلة نوعية في القطاع المالي غير المصرفي، وتطوير بيئته الرقابية والتشريعية. ومع تحقيق استراتيجية الهيئة (2018-2022) لمعظم مستهدفاتها قبل انتهاء مدتها بعامٍ كاملٍ، وفي ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة نتيجة انتشار جائحة كورونا، وفي ضوء جهود الدولة الهادفة للتحول إلى أنماط الاقتصاد الرقمي والانتشار المتسارع للتكنولوجيا المالية الرقمية وزيادة أهميتها ودورها في استحداث أساليب جديدة للتمويل غير المصرفي وتنويعها، فإن الأمر تطلب الوقوف مليًا لتحديد الطريق مستقبلًا، والإعداد للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2022-2026). ويأتي ذلك إيمانًا من الهيئة بأهمية وجود قطاع مالي غير مصرفي يتميز بالتوافق مع النظم والمعايير الدولية في مجالي الإشراف والرقابة، وعلى نحو يتواءم مع خطة الدولة لدعم القدرات المالية للاقتصاد الوطني.

وتساهم المرحلة الثانية من الاستراتيجية في خلق الإطار المؤسسي وتفعيله لتقديم الصف الثاني من القيادات التي شاركت في تنفيذ الاستراتيجية الحالية لتقوم بمسؤولياتها نحو ترسيخ مبادئ استراتيجية هامة -لضمان قيام الهيئة بالدور المنوط بها- وأهمها العمل ضمن إطار مؤسسي قوي مستدام يعمل دائمًا وفق رؤى واستراتيجيات محددة ومعتمدة من مجلس إدارة الهيئة.

وتعد المرحلة الثانية من الاستراتيجية، امتدادًا طبيعيًا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تناولتها استراتيجية الهيئة (2018-2022)، مع الأخذ في الاعتبار أنه تم إعادة تقييم أولويات الأهداف والمحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية وترتيبها في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية على الصعيدين المحلي والدولي.

وتحدد استراتيجية الهيئة (2022-2026) أولويات عمل الهيئة في المرحلة القادمة، وذلك بالتركيز على خمسة محاور رئيسية وهي: تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية وتسريع التحول الرقمي، تحقيق الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة، إدارة المخاطر وبناء نظام فعال للإنذار المبكر، تطوير البنية التشريعية، تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات. وتستهدف الهيئة من خلال هذه الاستراتيجية الطموحة إلى مضاعفة حجم التمويل الممنوح من خلال الأنشطة المالية غير المصرفية ليصل إلى 820 مليار جنيه بحلول عام 2026 مقارنة ب370 مليار جنيه في 2021.

وتتناول الاستراتيجية في الجزء الأول منها الإطار النظري والأدبيات Conceptual Framework and Literature Review ويشمل الدراسات السابقة لأهمية المحاور الخمسة الأساسية التي تم اختيارها للتركيز عليها في الفترة القادمة، ثم يستعرض الجزء الثاني تطور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية. ويتطرق الجزء الثالث إلى استراتيجية الهيئة (2022-2026)، وتحليل كفاءة قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى المحاور الخمسة الرئيسية للاستراتيجية، حيث يتم استعراض الأهداف الاستراتيجية والفرعية لكل محور، مع الإشارة لبعض المبادرات الواجب اتخاذها في الأجل القصير لتحقيق تلك الأهداف. ويستعرض الجزء الرابع مستهدفات الأنشطة المالية غير المصرفية. وتُختتم الاستراتيجية بالخلاصة وبعض مضامين السياسة Concluding Remarks and Some Policy Implications.

أولًا: الإطار النظري والأدبيات

ركزت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة على إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع المالي غير المصرفي؛ بهدف مساعدته على تحقيق المزيد من النمو، وبما ينعكس بشكل نهائي على أداء الاقتصاد القومي. هذا بالإضافة إلى قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع الاستراتيجية الشاملة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي (2018-2022)، وعملها الدؤوب على تنفيذ محاورها. وقد أثمرت هذه الجهود عن تحقيق نقلة نوعية في القطاع المالي غير المصرفي، وتطوير بيئته الرقابية والتشريعية. واستكمالًا لتلك الجهود، تطلق الهيئة استراتيجيتها الجديدة (2022-2026)، والتي تحدد أولويات عمل الهيئة في المرحلة القادمة، وذلك بالتركيز على خمسة محاور رئيسية وهي: تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية وتسريع التحول الرقمي، تحقيق الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة، إدارة المخاطر وبناء نظام فعال للإنذار المبكر، تطوير البنية التشريعية، تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات. ونستعرض فيما يلي الإطار النظري والأدبيات للمحاور الخمسة المستهدفة في الاستراتيجية الجديدة (2022-2026).

المحور الأول: تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية وتسريع التحول الرقمي

ركزت العديد من الدراسات على تأثير التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي على التنمية الاقتصادية. فقد أشارت الدراسة التي قام بها (Mahalle et. al, 2021) إلى أن التكنولوجيا المالية قد حظيت باهتمام المستثمرين والجهات التنظيمية بجميع أنحاء العالم في ظل وتيرة الابتكار المتسارعة التي تشهدها صناعة المنتجات والخدمات المصرفية والمالية، مما يتطلب إطارًا تنظيميًا جديدًا يحمي المستهلكين ويمنع المخاطر النظامية في الاقتصاد. وحثت هذه الدراسة الجهات الرقابية على تبني التحول التكنولوجي الذي يمثله الاستخدام المتزايد لحلول التكنولوجيا، مما يساعدهم على وضع لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية.

وقد أظهرت نتائج دراسة قام بها (Zetzsche et al., 2020) أن التكنولوجيا المالية FinTech تحفز المنافسة وتؤدي إلى تنوع المنتجات، مما يُحدث أثرًا إيجابيًا على التنمية الاقتصادية بشكل عام. كما تساهم التكنولوجيا المالية في تصميم مناهج رقابية مناسبة ونظام مرن يسمح بالابتكار المتوازن مع الشمول والاستقرار المالي ونزاهة السوق وحماية المستهلك. وأثبتت الدراسة أن دور واضعي السياسات والمراقبين هو تحديد مسار عمل شركات التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وأوضحت دراسة قام بها (Yue et al., 2019) عن المؤسسات المالية غير المصرفية والتمويل متناهي الصغر في رومانيا من خلال التحليل المالي لأربعة مؤشرات للمؤسسات المالية غير المصرفية، أن التكنولوجيا المالية تُمكّن الأفراد الذين يتعذر عليهم الوصول

للخدمات المالية من الولوج إليها من خلال المنصات الرقمية، مما يؤدي إلى توسع المؤسسات المالية غير المصرفية في تقديم خدمات أكثر مرونة في جميع المناطق النائية والمساهمة في توسيع نطاق الشمول المالي واستدامة الخدمات المالية.

وفي دراسة عن دور التكنولوجيا الرقابية (RegTech) والتكنولوجيا الإشرافية (SupTech) في الأسواق المالية، وجد (Castri et al., 2018) أن الحلول التكنولوجية تساهم في تعزيز قدرات الرقيب على مواجهة التحديات التي تفرضها التكنولوجيا، كما تزيد من صلاحياته الرقابية القائمة على أساس المخاطر، مما يساهم في خلق ميزة تنافسية في الأسواق المالية ويدعم الشمول المالي والابتكار، والذي بدوره يدعم الاقتصاد ككل.

وفي دراسة أخرى لتحديد الأثر الإيجابي للتكنولوجيا الرقابية، أوضح (Arner et al., 2016) أن مساهمة التكنولوجيا الرقابية (RegTech) في رقمنة التقارير الدورية يساعد على توفير تكاليف الخدمات المالية والهيئات الرقابية، كما تمكّنهم من وضع نظام يحدد المخاطر، ومن ثم المساعدة على علاجها بطريقة أكثر كفاءة، مما يساهم في استقرار الاقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك، وجدت دراسة قام بها (Williams, 2013) أن التكنولوجيا الرقابية تعتبر من أهم التغيرات التي أثرت على تنظيم الأسواق المالية، حيث يتم استخدامها للتعرف على المشكلات الناشئة في السوق وتوجيه عملية الإشراف والرقابة لحلها. كما تحتوي تطبيقات التكنولوجية الرقابية الحالية على أدوات لتحديد البيانات وتوصيف المخاطر، مما يساهم في توسيع نطاق الرؤية الرقابية وعمقها للهيئات التي تراقب على الأسواق المالية.

وفي دراسة قام بها (Appiah-Otoo and Song, 2021) لفحص التأثير المباشر وغير المباشر للتكنولوجيا المالية على الفقر، والذي تم قياسه من خلال رصد أنماط استهلاك الفرد باستخدام بيانات من 31 مقاطعة في الصين خلال الفترة من 2011 حتى 2017، وجد الباحثان أن التكنولوجيا المالية تدعم النمو الاقتصادي والتنمية المالية، مما يساهم في الحد من انتشار الفقر.

المحور الثاني: تحقيق الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. فقد توصل (Thathsarani et al, 2021) من خلال تطوير مؤشر للشمول المالي، إلى وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي على المدى القصير، بالإضافة إلى أثره الإيجابي على تنمية رأس المال البشري على المدى الطويل، وذلك في بلدان جنوب آسيا، حيث يحتاج هذا التأثير إلى فترة زمنية حتى تنعكس نتائجه على أرض الواقع.

كما وجد (Yang and Zhang, 2020) في دراسة عن الشمول المالي والنمو المستدام أن الشمول المالي يسهم في تعزيز النمو المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يساهم في توفير دعم مالي ثابت لهم.

وفي إطار تقييم دور الشمول المالي في الإدماج الاجتماعي والحد من معدلات الفقر في مصر، قامت (Nada, 2020) بتكوين مؤشر مركب للتنمية المستدامة باستخدام مؤشرات بديلة للنمو الاقتصادي والكفاءة الاجتماعية والأداء البيئي. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في مصر. وأوضحت دراسة قام بها (Qamruzzaman and Weim, 2019) أن توسيع نطاق الشمول المالي يؤدى إلى تطوير سوق الأوراق المالية وتشجيع الاستثمار، مما يحسن من الوضع الاقتصادي. كما توصلت دراسة أعدها (Naseer and Azam, 2019) إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال مؤسسات التمويل متناهي الصغر، التي تستهدف وصول المزيد من الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات، وخاصة لصغار المستثمرين، مما يعزز من الاستثمارات وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي. وفي دراسة قام بها (Nazneen and Dhawan, 2018)، وجد الباحثان أن تحقيق الشمول المالي من خلال التمويل متناهي الصغر يشكل الجزء الأكبر من القطاع المالي الذي لديه القدرة على توفير الخدمات المالية للفئات الفقيرة ويمكنهم من الوصول لها بسهولة ويسر، والذي من شأنه تعزيز استقرار وتطوير النظام المالي. كما قام (Bayar and Gavriletea, 2018) بدراسة تأثير الوصول إلى المؤسسات والأسواق المالية -كمؤشرات لقياس

الشمول المالي- على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على الاقتصادات التي مرت بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا خلال الفترة (1996-2014). وكشفت الدراسة عن وجود علاقة سببية بين إتاحة الوصول إلى الأسواق المالية والنمو الاقتصادي. وأثبت (Terzi, 2015) الدور الهام الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد وزيادة فرص العمل وبناء الصناعات المختلفة. كما أشار (Hannig and Janen, 2010) إلى أن الاستقرار والشمول المالي يعزز كل منهما الآخر، وبالتالي فإن قيام واضعي السياسات بتحقيق التوازن بينهما سيؤدى إلى تزايد عدد مستخدمي الخدمات المالية مع الحفاظ على استقرار النظام المالي.

المحور الثالث: إدارة المخاطر وبناء نظام فعال للإنذار المبكر

استنتج (Newbury and Izaguirre, 2019) أن النهج الإشرافي القائم على المخاطر (Risk-Based Supervision) يتيح إطار عمل يتميز بالمرونة للتكيف مع المخاطر المحتملة الناتجة عن التغيير المصاحب للابتكارات، مما يتيح القدرة على تقديم خدمات جديدة مع رؤية إدارية تتكيف مع المخاطر وتحقق التوازن بين احتمالية حدوثها والعوائد الناتجة عنها.

كما بينت دراسة أعدها كل من (Black and Baldwin, 2010) أن المؤسسات التي تعمل على تطوير استراتيجيات «قائمة على المخاطر» لإدارة مواردها قد لاقت استحسانًا كبيرًا من قبل الجهات الرقابية، حيث ساعد هذا النهج في مواءمة منطق تحليلات المخاطر مع المشكلات المعقدة وتطبيقها عمليًا. كما وجد الباحثان أن أطر الإشراف القائم على المخاطر تختلف اختلافًا كبيرًا في تعقيدها. ومع ذلك، فإن الجميع لديهم نقطة بداية مشتركة، وهي التركيز على المخاطر وليس القواعد، مما يتطلب من الرقيب القيام بتحديد المخاطر التي يسعى إلى رقابتها، وليس القواعد التي يتعين عليه فرضها.

وأثبتت دراسة أجراها (Momanyi, 2009) كفاءة استراتيجية الإشراف القائم على المخاطر وقدرتها على تقليل عدد أيام التفتيش، وكذلك تقليل عدد المراقبين.

وفي دراسة أجراها (Ojo, 2009) لتحديد أهمية الإشراف القائم على المخاطر في هيئة الخدمات المالية (FSA) بالمملكة المتحدة، وُجِد أن النهج القائم على المخاطر أدى إلى تقليل دور المراقبين في الإشراف.

كما أكدت عدة دراسات منها الدراسة التى أجراها (Baldwin and Black, 2008) أن التأييد الواسع للإشراف القائم على المخاطر يدفعنا إلى النظر إلى كيفية قيام الجهات الرقابية بتوفيق منطق تحليلات المخاطر مع المشكلات المعقدة والسيناريوهات الرقابية الواقعية، وأن مثل هذا التوفيق يتطلب من الجهات الرقابية أن تكون أكثر مرونة واستجابة للتحديات المستمرة التي تواجههم على أساس يومي.

المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية

في دراسة عن تأثير سيادة القانون وحجم القطاع الحكومي على كفاءة مؤسسات التمويل متناهي الصغر في عدد من الدول الآسيوية، أشار (Hussain et al, 2021) أن الإطار القانوني يلعب دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي، حيث تؤثر اللوائح والسياسات التي تضعها الحكومة على أنشطة عمل المؤسسات المختلفة، ولا سيما مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

وفي دراسة عن تأثير التنظيم والرقابة على الاستقرار المالي، أوضح (Azmeh, 2019) أن تعديلات القواعد التنظيمية والرقابية لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي، وبما يعمل على تحقيق الإصلاح للمؤسسات المالية واستقرار الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أثبت (Posner, 1998) أن تحقيق الازدهار الاقتصادي يتطلب بناء بنية تشريعية قوية تركز على حماية حقوق الأفراد والمؤسسات. ويعد الإصلاح القانوني العامل الرئيسي لإنشاء تلك البنية، والذي يتضمن اعتماد نظام من القواعد القانونية

الدقيقة والصارمة. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق المتواضع على الإصلاح القانون يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، مما يساهم بدوره في جمع الموارد التي ستتيح إجراء إصلاحات قانونية طموحة في المستقبل.

وأشار (Voermans, 2017) إلى أن تحسين جودة اللوائح التنظيمية والسياسات التشريعية يحدث أثرًا كبيرًا في التغيير المجتمعي والاقتصادي والمؤسسي، وتحقيق الأمن والحماية القانونية، وخلق الثقة في الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى، أكد (Cooray, 2011) أن الحكومة تلعب دورًا محوريًا في تطوير حجم القطاع المالي وزيادة كفاءته، وذلك من خلال الاضطلاع بمسؤولياتها والمساهمة بفعالية في تطبيق الحوكمة ووضع إطار تشريعي قوي. وأكدت نتائج هذه الدراسة أن البلدان التي بها إطار قانوني محكم وبنية تشريعية قوية لديها بيئة أكثر ملاءمة لتطوير القطاع المالي.

وأوضح (Kawai and Prasad, 2011) أن الأزمة المالية العالمية قد استدعت إعادة النظر في مبادئ التنظيم القانوني للمؤسسات المالية، كما أبرزت الحاجة إلى إنشاء هياكل تنظيمية تتسم بالكفاءة والمرونة لمواجهة الصدمات المحلية والخارجية، والسبل التي ينبغي اتباعها لتمكين التنظيم الفعال للمؤسسات المالية، وتوسيع نطاق الشمول المالي، بما في ذلك من تحديات خاصة في متابعة مسارات تنمية اقتصادية مستدامة.

وينص الجزء الأول من نظرية القانون والتمويل على أن المدخرين يكونوا أكثر استعدادًا لتمويل الشركات في الدول التي تُطَبِق فيها الأنظمة القانونية حقوق الملكية الخاصة، وتدعم الترتيبات التعاقدية الخاصة، وتحمي الحقوق القانونية للمستثمرين، مما يؤدي إلى ازدهار الأسواق المالية (La Porta et al., 1997, 1998, 2000).

وفي دراسة عن تأثير الالتزام بحوكمة الشركات على أداء الشركات في عدد من أسواق المال العربية، خَلُص (Omran et al., 2008) إلى أن ضعف قوانين حماية المستثمرين مرتبط بشكل وثيق بتركز الملكية. كما أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين مستوي نشاط أسواق المال وانخفاض درجة تركز الملكية، ومن ثم برزت أهمية تبني قوانين أفضل لحماية المستثمرين مما يساعد على توسيع قاعدة الملكية للشركات المقيدة ببورصات أوراق المال.

وقد أكدت دراسة قام بها (Bufford, 2006) أن بناء سيادة القانون والتشريعات الفاعلة يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية والرخاء الاقتصادي، حيث يشكل حكم القانون أساس لا غنى عنه لاقتصاد السوق، مما يوفر البيئة الأساسية لتكوين الثروات والحفاظ عليها وتحقيق الأمن الاقتصادي والرفاهية، بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية لتشجيع المستثمرين، وخلق فرص جيدة للعمل. لذلك، يلزم وجود هياكل قانونية منفصلة ومتطورة لدعم اقتصاد السوق وتوفير التشغيل الفعال له، ويجب أن تعمل هذه الهياكل على المستويات التشريعية والإدارية والقضائية.

وأكد (Mishkin, 2005) أن المؤسسات القانونية بشكل عام، والنظام القانوني على وجه الخصوص، يمثل محددًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية المالية.

كما أشار (Hubka and Zaidi, 2005) إلى ضرورة مشاركة الحكومة في وضع إصلاحات للوائح التنظيمية وقواعد للتنظيم والإشراف على المؤسسات المالية، وذلك للقضاء على المنافسات غير العادلة وتحسين بيئة الأعمال لتحقيق نزاهة النظام المالي وتقليص الفجوات التنظيمية، وتسهيل وتوسيع نطاق قطاع التمويل متناهي الصغر، مما يحقق التكامل في القطاع المالي.

ووجد (La Porta et al., 2003) أن القوانين واللوائح التي تفرض الإفصاح عن المعلومات وتعزز التطبيق الخاص من خلال قواعد المسؤولية الصارمة تعزز تنمية الأسواق.

وفي دراسة لـ (Jordan et al., 2000)، أكد الباحثون أنه على الدول إعطاء المزيد من الاهتمام لتطوير الإطار القانوني والرقابي للمؤسسات المالية وإدخال إصلاحات جديدة، وتحسين إنفاذ القوانين القائمة، ومتطلبات المحاسبة، مما يعزز النظام المالي المستقر ويساهم في حماية المستثمرين.

كما أكد (Haber, 1996) أن التغييرات في اللوائح التي تحكم صناعة الأسواق المالية ساعدت على تنظيم السوق المالي وإصلاح المؤسسات المالية من خلال إصدار القواعد واللوائح المتعلقة بالإفصاح والإلزام، مما أدى إلى زيادة معدل الاستثمار، وتسريع معدلات نمو الإنتاجية، وتحفيز عملية النمو الاقتصادي.

المحور الخامس: تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات

بالتطبيق على 451 مستخدمًا لبطاقات الائتمان في ماليزيا، أكدت دراسة لـ(Hamid and Loke, 2021) أن التثقيف المالي ومهارات إدارة الأموال لهما تأثيرًا إيجابيًا على عملية صنع القرار وضبط الإنفاق المفرط ومراقبة البيانات المالية بشكل دوري لدى حاملي بطاقات الائتمان.

كما قام (Klapper and Lusardi, 2020) بدراسة تؤكد أن المستويات المنخفضة نسبيًا من المعرفة المالية تؤدى إلى تفاقم مخاطر الأسواق المالية والمستهلكين مع دخول الأدوات المالية المعقدة بشكل متزايد إلى السوق. كما أوضحت الدراسة أن حوالي نصف البالغين في البلدان الناشئة الكبرى الذين يستخدمون بطاقات الائتمان أو يقترضون من مؤسسة مالية هم مثقفون ماليًا . كما أثبتت الدراسة التي قام بها (Morgan and Long, 2020) أن الأفراد ذوي المستويات المرتفعة نسبيًا من الثقافة المالية يستطيعون جمع قدر أكبر من المدخرات بمختلف أنواعها الرسمية وغير الرسمية، وذلك بغض النظر عن مستويات الدخل والتعليم.

وعلى الرغم من الانتشار السريع للمنتجات المالية المعقدة، مثل القروض الطلابية، والرهون العقارية، وبطاقات الائتمان، وحسابات المعاشات التقاعدية، إلا أنه قد ثبت أن العديد من هذه المنتجات يصعب على المستثمرين غير المتمرسين ماليًا استيعابها (Brown et al., 2013). ومن ناحية أخرى، توقع (Jappelli and Padula, 2013) أن الثقافة المالية وثروات الأفراد يرتبطان ارتباطًا وثيقًا على مدار دورة الحياة، حيث يرتفع كلاهما حتى سن التقاعد ثم ينخفضا بعد ذلك. كما وجد (Bursztyn et al., 2013) أن الأفراد الأكثر ثقافة ماليًا كانوا أقل تأثرًا بخيارات أقرانهم في قراراتهم المالية، مما يساهم في استقرار الأسواق.

ووجد (Klapper et al., 2012) أن الأشخاص الذين لديهم ثقافة مالية أعلى كانوا أقل عرضة لانخفاض القدرة على الإنفاق وكان لديهم المزيد من المدخرات. بالإضافة إلى ذلك، أشارت التقديرات عن فترات زمنية مختلفة إلى أن محو الأمية المالية يساعد الأفراد على التعامل بشكل أفضل مع صدمات الاقتصاد الكلي. وباستخدام عدد الجامعات العامة والخاصة في المناطق الروسية والعدد الإجمالي للصحف المتداولة كأدوات لمحو الأمية المالية، وجد الباحثون أن محو الأمية المالية كان له تأثيرًا إيجابيًا على العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل امتلاك حسابات بنكية، واستخدام الائتمان البنكي، واستخدام الائتمان غير الرسمي، وزيادة القدرة على الإنفاق، وتوافر الدخل غير المنفق.

علاوة على ذلك، وجد (Bernanke, 2011) أنه يجب أن يكون التعليم المالي مستمرًا مدى الحياة ليمكّن المستهلكين بجميع أعمارهم من البقاء على دراية بالتغيرات في احتياجاتهم وظروفهم المالية للاستفادة من المنتجات والخدمات التي تحقق أهدافهم على أفضل وجه. وأكد الباحث على أن المستهلكين المثقفين ماليًا الذين يمكنهم الدفاع عن أنفسهم، هم أحد أفضل خطوط الدفاع ضد انتشار المنتجات والخدمات المالية غير المناسبة، أو باهظة الثمن. كما قام (Bucher-Koenen and Ziegelmeyer, 2011) بفحص الخسائر المالية التي تكبدتها الأسر الألمانية خلال الأزمة المالية، وأكدا أن الأسر الأقل معرفة من الناحية المالية كانوا أكثر عرضة لبيع الأصول التي فقدت قيمتها، وبالتالي استمروا في تحمل الخسائر.

ثانيًا: تطور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

• هيكل القطاع المالي

يتكون القطاع المالي المصري من أربعة قطاعات رئيسية، وهي القطاع المالي المصرفي، وشركات الصرافة، والقطاع المالي غير المصرفي، وأخيرًا الهيئة القومية للبريد. وتشير العديد من الدراسات إلى أن هناك عدة طرق لقياس حجم القطاع المالي في أي دولة. وبالنظر للقطاع المالي في مصر تشير الأرقام إلى أن حجم هذا القطاع يبلغ حوالي 7.6 تريليون جنيه، وهو ما يزيد عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي*.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي، نجد أن حجم القطاع المالي المصرفي بلغ 6.2 تريليون في نهاية عام 2020، بينما بلغ حجم القطاع المالي غير المصرفي بما في ذلك رأس المال السوقي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ما يزيد عن تريليون جنيه، وبلغ حجم شركات الصرافة والهيئة القومية للبريد بنهاية عام 2020 حوالي 1.2 مليار جنيه، و270.9 مليار جنيه على التوالي.

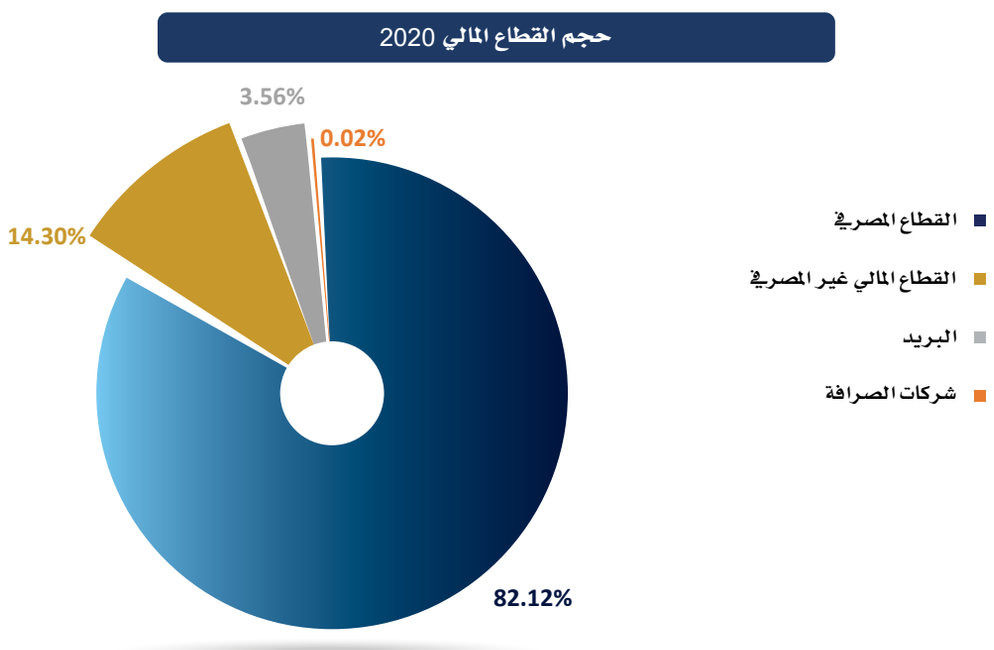

* قد يقل هذا الرقم قليلًا إذا ما أخذنا في الاعتبار وجود ما يسمي الحساب المزدوج Double Count، حيث أن بعض أصول القطاع المصرفي المتمثل في البنوك مسجلة في البورصة المصرية وكذلك بعض شركات التأمين والشركات العاملة، وتم حسابها ضمن أصول القطاع المصرفي وغير المصرفي وضمن رأس المال السوقي مرة أخرى.

• نطاق عمل الهيئة

تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية، ويتبعها العديد من الجهات التى تساعدها على أداء هذا الدور وذلك على النحو التالي:

1107 شركة	968 جمعية	3322 فرع	2836 منفذ بيع	20 مليون عميل	770 صندوق تأمين خاص/حكومي	33 مليون عضو

• الجهات التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية

• القطاع المالي غير المصرفي

يتمثل القطاع المالي غير المصرفي في أنشطة سوق رأس المال بما في ذلك البورصة المصرية، وقطاع التأمين وصناديق التأمين الخاصة والحكومية ونشاط التمويل العقاري ونشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأخيرًا سجل الضمانات المنقولة والتمويل الإستهلاكي. ويوضح الشكل التالي حجم كل نشاط من أنشطة التمويل المالي غير المصرفي:-

حجم القطاع المالي غير المصرفي 2020

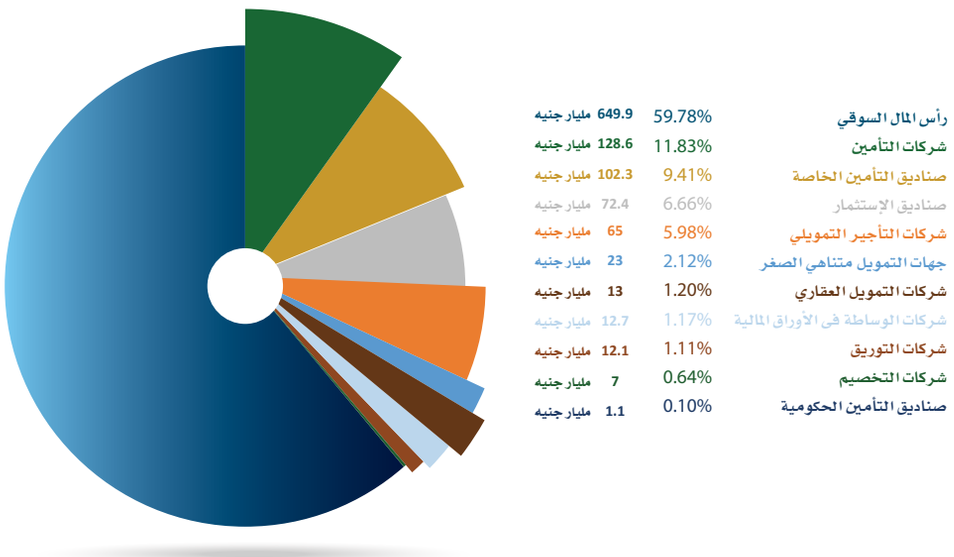

• نسبة مساهمة كل نشاط من الأنشطة المالية غير المصرفية إلى إجمالي التمويل الممنوح خلال عام 2021

بلغ إجمالي التمويل الممنوح من خلال الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة حوالي 370 مليار جنيه خلال عام 2021. وتمثل مساهمة إجمالي إصدارات الأسهم غير المقيدة بالبورصة حوالي 47% منها، لتصبح بذلك المكون الأساسي من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، يليها إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي، حيث بلغت حوالي 22% من إجمالي التمويل. ويأتي في المرتبة الثالثة أرصدة التمويل متناهي الصغر والتي تمثل 7% من إجمالي التمويل الممنوح، يليه حجم الأوراق المخصمة، وإجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم (سندات وصكوك) بنسبة 6% لكلا منهما، ثم إجمالي قيمة إصدارات الأسهم المقيدة بالبورصة وقيمة التمويل الاستهلاكي بنسبة 5% لكل منهما. ويمثل نشاط التمويل العقاري النسبة الأقل من إجمالي حجم التمويل الممنوح، والتي تبلغ حوالي 2%.

نسبة مساهمة كل قطاع من الأنشطة المالية غير المصرفية

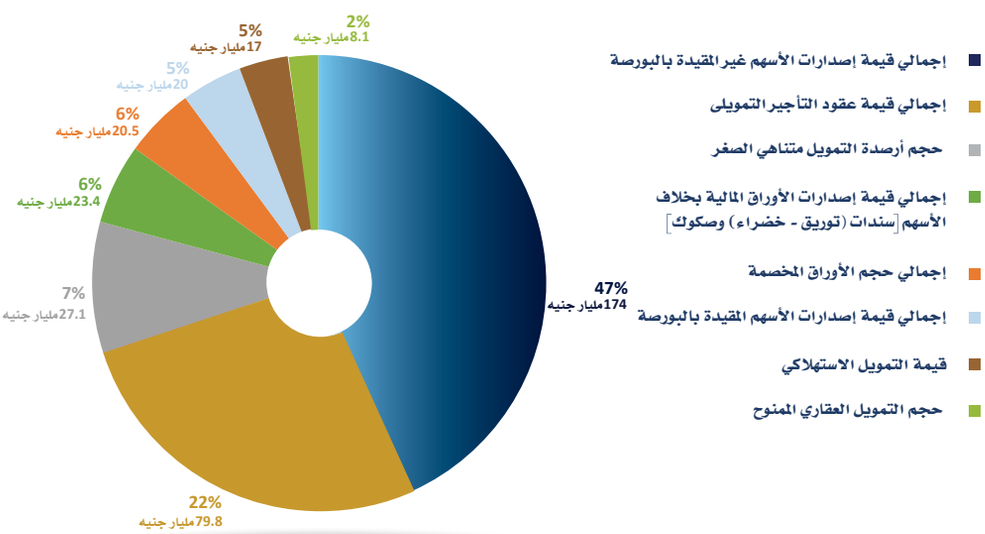

فى حين نجد أن كل نشاط من هذه الأنشطة قد ساهم فى إتاحة التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية والخدمية وذلك على النحو التالي:-

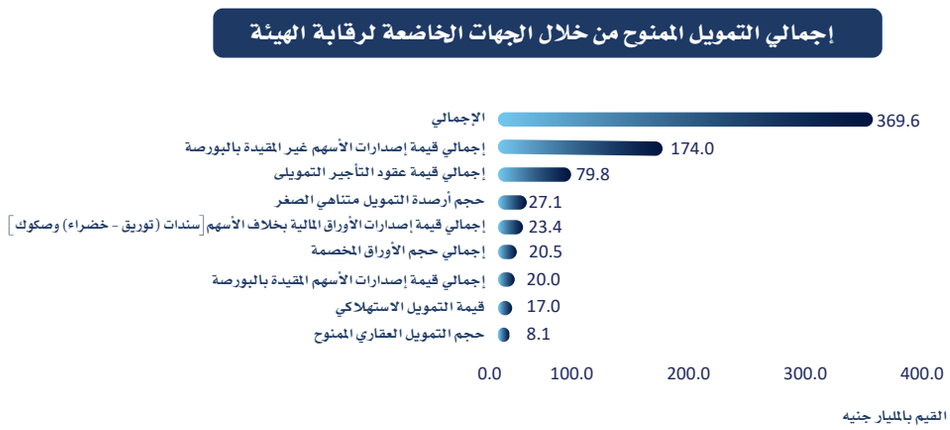

• المؤشرات المالية غير المصرفية

أولًا: سوق رأس المال

تتمثل مساهمة سوق رأس المال في الاقتصاد القومي من خلال دوره في تشجيع تحويل المدخرات المتراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يساهم سوق رأس المال بما يملكه من تقنيات تكنولوجية عالية وتشريعات محكمة من توفير مناخ استثماري جاذب.

وقد كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أثرًا إيجابيًا على القطاع المالي غير المصرفي وعلى سوق الأوراق المالية، إلى أن جاءت جائحة كورونا والتي أثرت بالسلب على إصدارات كل من أسهم التأسيس وزيادة رأس المال، في حين حقق سوق السندات نموًا ملحوظًا. فقد ارتفعت إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية إلى 214.8 مليار جنيه خلال عام 2018 مقارنة بـ 141.4 مليار جنيه خلال عام 2017، وقد حقق سوق الإصدارات نموًا طفيفًا خلال عام 2019 –مدفوعًا بزيادة هائلة في قيمة إصدارات السندات تجاوزت نسبتها 325%- لتبلغ إجمالي قيمة الإصدارات 219 مليار جنيه، وذلك قبل أن تنخفض إلى 193.7 مليار جنيه خلال عام 2020، إثر تداعيات جائحة كورونا.

وقد شهدت مؤشرات سوق رأس المال بشكل عام نموًا ملحوظًا خلال عام 2021، نتيجة لبداية تعافي الاقتصاد المصري من حالة التباطؤ الاقتصادي التي صاحبت جائحة كورونا خلال عام 2020. فقد ارتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية إلى 280.3 مليار جنيه خلال عام 2021، محققًة معدل زيادة بلغ 44.7%. وقد شهد عام 2021 أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار (بما يعادل حوالي 1.6 مليار جنيه مصري فى حينه)، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر.

كما شهد سوق رأس المال المصري خلال عام 2020 أول إصدار للصكوك وفقًا لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية المعدل لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992. وقد بلغت إصدارات الصكوك حوالي 5.1 مليار جنيه خلال عام 2020، بينما بلغت 2.5 مليار جنيه خلال عام 2021.

التمـــويل من خـــلال ســـوق المـــال

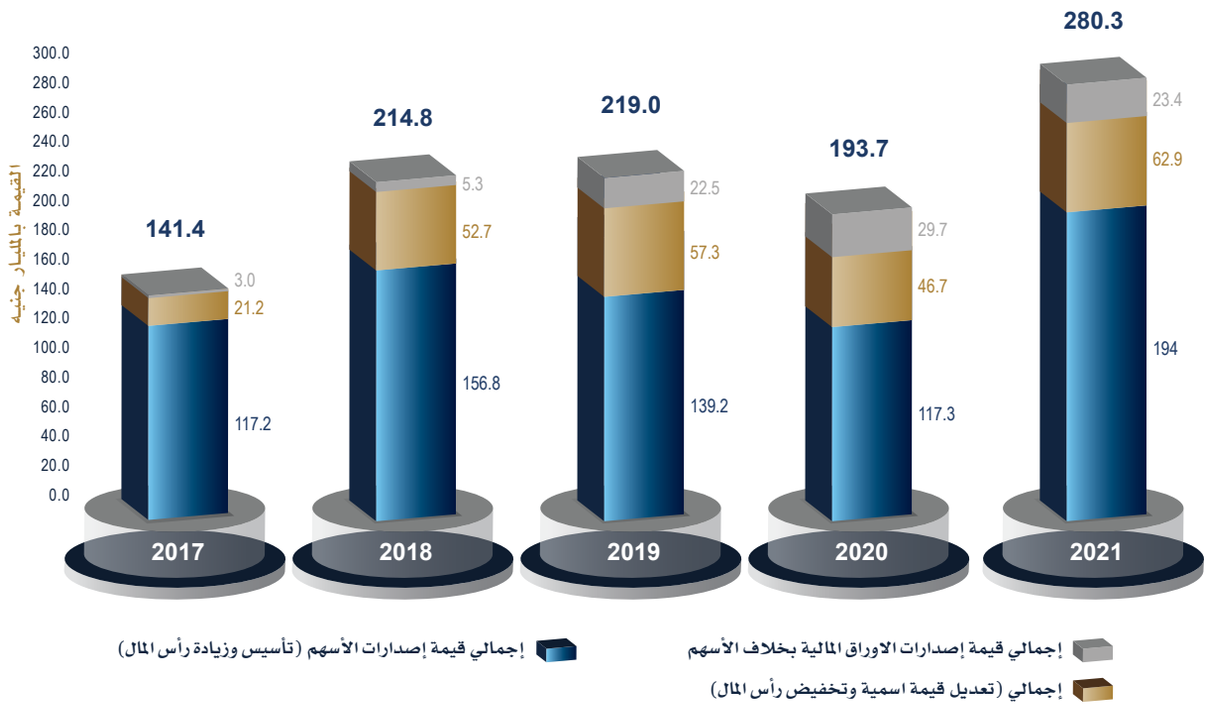

وفيما يتعلق برأس المال السوقي للشركات المقيدة بالبورصة، فقد ارتفع إلى 765.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021 مقارنة بـ 651 مليار جنيه في نهاية عام2020، بمعدل نمو 17.6%، لكن لازال أقل من المستوى الذي كان عليه في عام 2017.

رأس المال السوقي

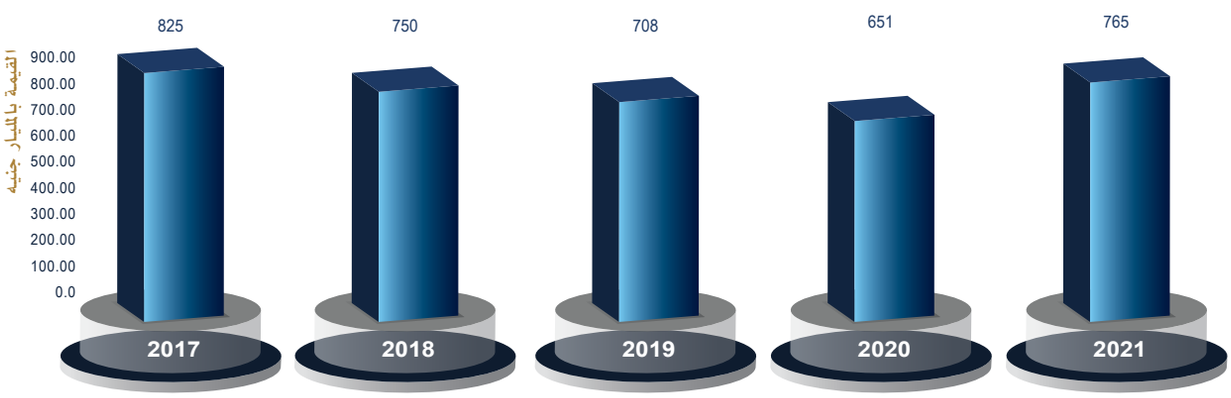

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية والتأثيرات السلبية لجائحة فيروس كورونا، إلا أن البورصة المصرية شهدت قيم وأحجام تداول غير مسبوقة حيث بلغت قيمة التداول في الأسهم خلال عام 2021 نحو 463 مليار جنيه مقابل 312 مليار جنيه في عام 2020 و 314 مليار جنيه في عام 2017، بزيادة قدرها 94% و 48%، على التوالي. كما شهدت أحجام التداول وعدد العمليات ارتفاعًا ملحوظاً بنسبة 74% و 62% على التوالي، وذلك مقارنةً بعام 2017.

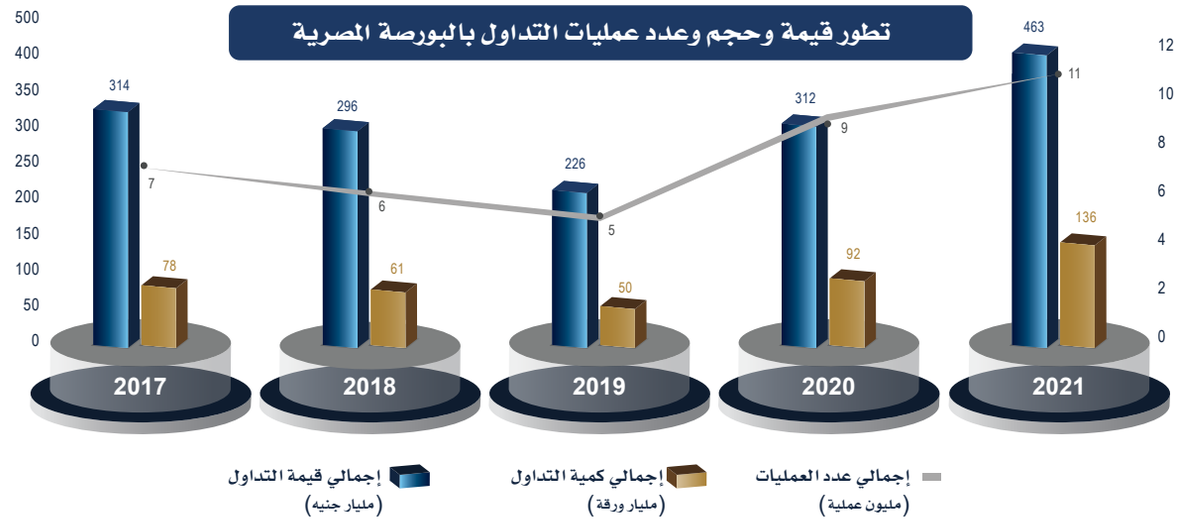

وتتمثل أهم مؤسسات الاستثمار بسوق رأس المال في صناديق الاستثمار بمختلف أنواعها، سواء صناديق الاستثمار في الأسهم أو تلك التى تستثمر في أدوات الدين، بالإضافة إلى الصناديق المتوازنة، فضلًا عمَا تضخه شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة من استثمارات لما يتراكم لديها من أموال أقساط التأمين. كما تقوم صناديق الملكية الخاصة وشركات إدارة محافظ الأوراق المالية وغيرها من المؤسسات المالية الاستثمارية بضخ الأموال في القطاعات الإنتاجية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي عام 2021، وصل عدد صناديق الاستثمار العاملة في مصر إلى 122 صندوقًا، منهم 120 صندوقًا بالعملة المحلية، وتبلغ قيمة صافي أصولهم حوالي 111.3 مليار جنيه، بالإضافة إلى صندوقين آخرين بعملات أجنبية؛ أحدهما بالدولار بقيمة 12.7 مليون دولار، والآخر باليورو بقيمة 9.2 مليون يورو؛ لتصبح إجمالي قيمة أصولهم 111.7 مليار جنيه في نهاية عام 2021، مقارنة بعدد 97 صندوق في عام 2017 وصافي أصول بلغ 28.2 مليار جنيه. وتمثل الصناديق المنشأة بواسطة البنوك النسبة الأكبر من إجمالي الصناديق، حيث بلغ عددها 87 صندوقًا من إجمالي 122 صندوقًا.

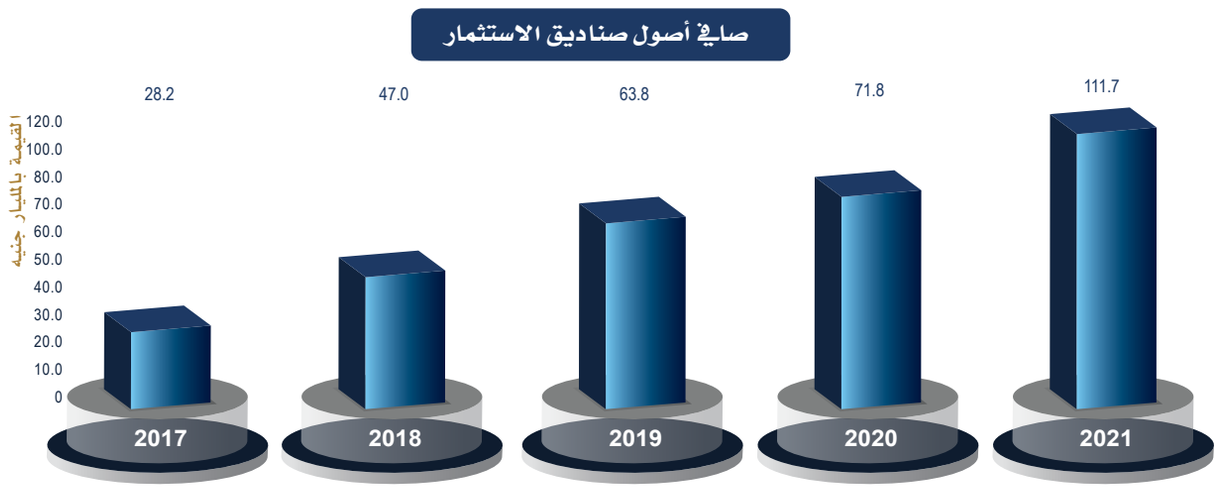

وتعد صناديق الملكية الخاصة أحد أنواع صناديق الاستثمار، وتقوم باستثمار أموالها في أوراق مالية مقيدة وغير مقيدة في البورصة، كما يجوز لها مزاولة نشاط رأس المال المخاطر. ويعتبر هذا النشاط أحد الأشكال الفريدة لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، بما يوفره من فرص لتمويل المشاريع مرتفعة المخاطر وذات قيمة مضافة مرتفعة، والتي من بينها أنشطة التقنيات المتقدمة مثل التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات، والبرمجيات. ويسهم السعي نحو إنجاح هذا النوع من المؤسسات في سرعة تحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، وهو ما تسعى إليه الحكومة من أجل رفع مستوى تنافسية الاقتصاد المصري، وزيادة المكون المعرفي في منتجاتها وصادراتها.

ثانيًا: قطاع التأمين

يعد قطاع التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، ويدخل ضمن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث يرتبط ارتباطًا تكامليًا بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويساهم قطاع التأمين في إدارة الأخطار التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية، مما يجعله أبرز أدوات استقرار هذه القطاعات واستمرار أنشطتها.

وقد شهد سوق التأمين المصري نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأربع الماضية -في ظل الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022)- حيث تضاعفت قيمة أقساط التأمين، وبمتوسط معدل نمو سنوي 19%، وذلك بالرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي جراء تداعيات فيروس كورونا خلال عامي 2019/2020 و2020/2021. وبلغت قيمة إجمالي أقساط التأمين 47.5 مليار جنيه خلال العام المالي 2020/2021 مقارنة بـ 24 مليار جنيه خلال عام 2016/2017، في حين وصل عدد شركات التأمين 41 شركة بنهاية عام 2021 مقارنة بـ 36 شركة بنهاية عام 2017.

وتقوم شركات التأمين بسداد التعويضات لحملة الوثائق سواءً كانوا أشخاص طبيعية أو اعتبارية، حيث بلغ إجمالي قيمة التعويضات المسددة 23.4 مليار جنيه خلال العام المالي 2020/2021 مقارنة بـ 12.9 مليار جنيه خلال عام 2016/2017. وقد شهدت نتائج أعمال شركات التأمين تحسنًا واضحًا خلال السنوات الأربع الماضية، حيث بلغ فائض النشاط التأميني 5.6 مليار جنيه خلال العام المالي 2020/2021 مقارنة بـ 4.7 مليار جنيه خلال عام 2016/2017.

إجمالي الأقساط والتعويضات وفائض النشاط لشركات التأمين

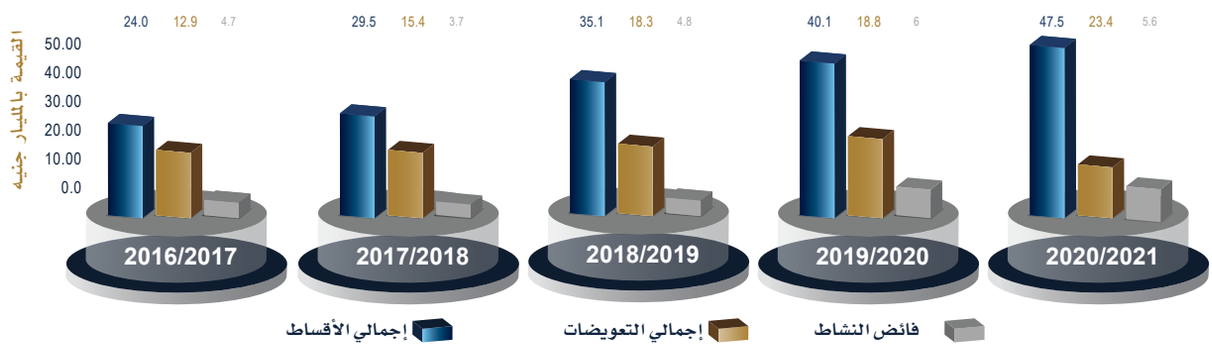

وقد بلغت صافي استثمارات شركات التأمين 131.5 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2020/2021 مقارنة بـ 85.6 مليار جنيه في العام المال 2016/2017، بمعدل نمو بلغ 54% خلال أربعة أعوام. كما ارتفعت حقوق حملة الوثائق إلى 88.3 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2020/2021 مقارنة بـ 54.3 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2016/2017، بمعدل نمو بلغ 62.6% خلال الأعوام الأربعة الماضية.

صافى الاستثمارات وحقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين

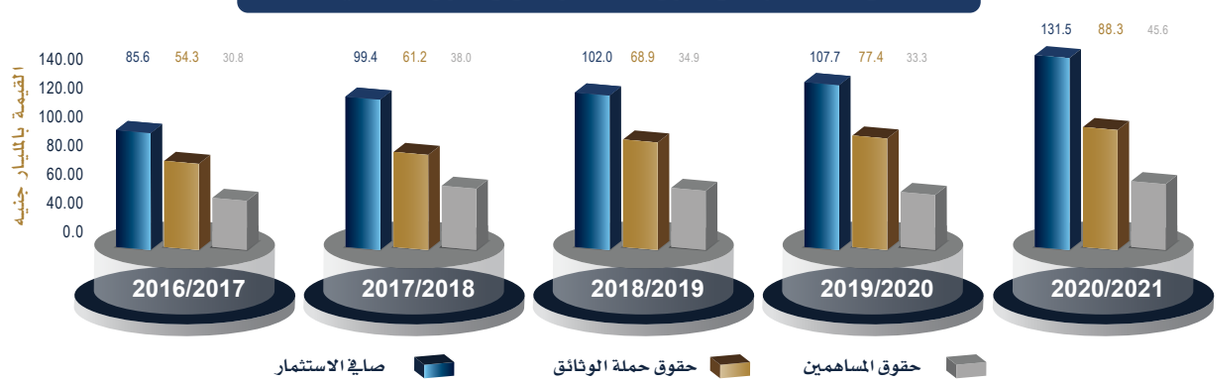

وتعتبر صناديق التأمين الخاصة أحد المكونات الرئيسية لأنشطة التأمين في مصر والدور المكمل لشركات التأمين، وهي تلك الصناديق التي تساهم في توفير مجموعة متعددة من نظم الادخار ومزيا التقاعد، وتتنوع في أنماطها بين المزايا المحددة والاشتراكات المحدود وبعضها يوفر معاشات إضافية إلى جانب نظم المعاشات الحكومية التي توفرها الدولة.

وتعد صناديق التأمين الخاصة أداة هامة للادخار، وهي عبارة عن نظم تأمينية يتم تأسيسها بشكل منفصل عن الجهة المنشئة لها، وتكون لأغراض منح مزايا تأمينية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية للعاملين بالجهة المنشئة. وقد بلغ عدد الصناديق الخاصة السارية في مصر، والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة 694 صندوقًا بنهاية عام 2021، يستفيد منها حوالي 5 مليون مستفيد. وقد بلغت أصول تلك الصناديق 102.3 مليار جنيه بنهاية عام 2020، منها 19 صندوقًا يفوق حجم الصندوق الواحد منها المليار جنيه، بينما بلغ عدد الصناديق بين يتراوح حجمها ما بين 250 مليون جنيه إلى أقل مليار جنيه 45 صندوقًا، في حين يبلغ عدد الصناديق صغيرة الحجم (أقل من 250 مليون جنيه) 622 صندوقًا. وبلغت القيمة التقديرية لأصول صناديق التأمين الخاصة حوالي 126.5 مليار جنيه بنهاية عام 2021 مقارنة بـ 67.9 مليار جنيه بنهاية عام 2017، بمعدل نمو يصل إلى 86.3% خلال الأعوام الأربعة الماضية.

إجمالي الاشتراكات السنوية والاستثمارات والأصول لصناديق التأمين الخاصة

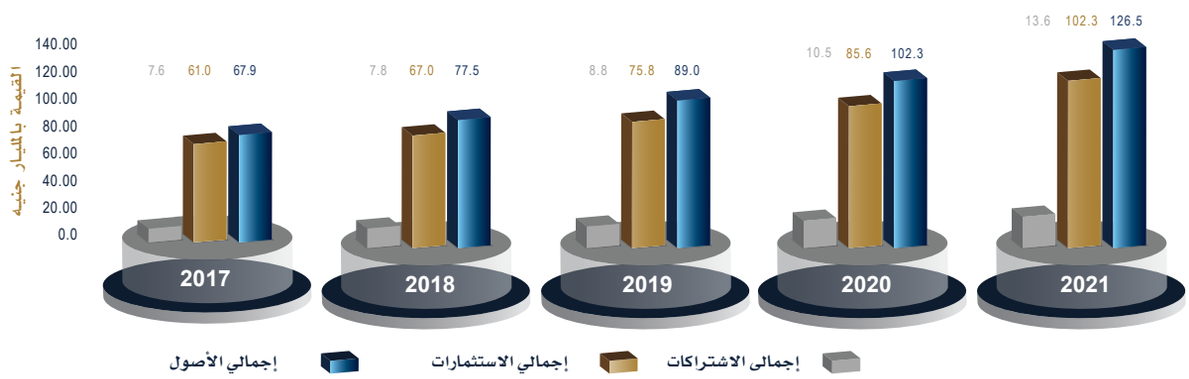

وتعتبر صناديق التأمين الحكومية أحد المكونات الرئيسية لأنشطة التأمين في مصر، حيث تقدم التغطية التأمينية لما يقرب من عدد 82 مليون مؤمن له بحسب إحصائيات 2021/6/30، وتتولى صناديق التأمين الحكومية عمليات التأمين ضد الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها وقد بلغ عدد صناديق التأمين الحكومية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة عدد 6 صناديق. وتشير المؤشرات المالية لصناديق التأمين الحكومية خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى انخفاض قيمة إجمالي الأقساط بمعدل 12.7% خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، بينما شهدت الأعوام الثلاثة التالية ارتفاعًا مستمرًا في قيمة إجمالي الأقساط بمعدل بلغ 90.3%. كما ارتفعت قيمة استثمارات الصناديق الحكومية إلى 792 مليون جنيه في عام 2021، مقارنة بـ 593 مليون جنيه في عام 2018، بمعدل نمو بلغ 33.6%.

إجمالي الأقساط والاستثمارات والأصول لصناديق التأمين الحكومية

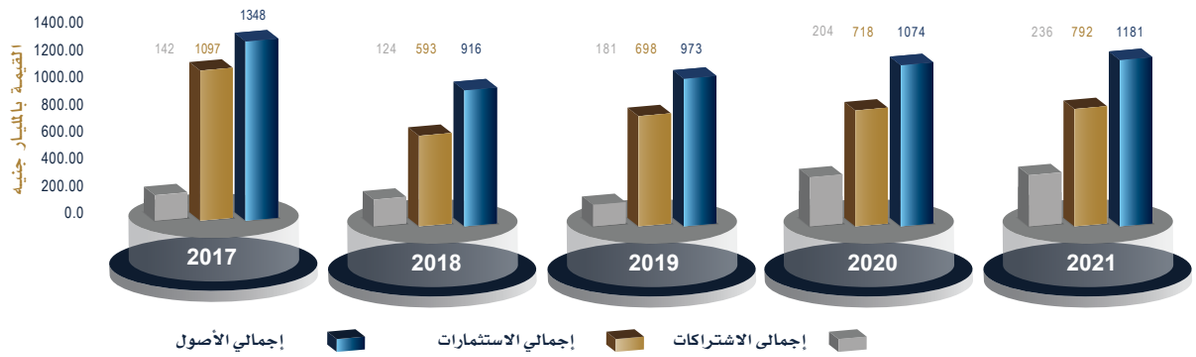

ثالثًا: التمويل العقاري

يهدف القطاع المالي غير المصرفي إلى توفير مصادر وآليات متنوعة للتمويل، مما يسهم في سد الفجوة التمويلية بالاقتصاد ويدفع بعجلة النمو. ويعد التمويل العقاري أحد أهم الأدوات التمويلية لنشاط التطوير العقاري، حيث يعزز قدرة الأفراد والمؤسسات على امتلاك الأصول العقارية.

ويعد القطاع العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد المصري، وتعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات أهمية قصوى لأنها تشكل الإطار القانوني الذي ينظم السوق. ومن أهم القوانين التي وضعت لتنظيم السوق العقاري قانون التمويل العقاري رقم (148) لسنة 2001 والمعدل بالقانون رقم (55) لسنة 2014، ويُسهم نشاط التمويل العقاري في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها. وقد تضاعفت إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح -منذ بداية النشاط-خلال الأربع سنوات الماضية، حيث وصلت إلى 24.9 مليار جنيه بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 8.5 مليار جنيه في نهاية عام 2017، بمعدل زيادة بلغ 192.9%، في حين بلغ حجم التمويل السنوي الممنوح 8.1 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 1.5 مليار جنيه خلال عام 2017.

حجم التمويل السنوي الممنوح من شركات التمويل العقاري للمستثمرين

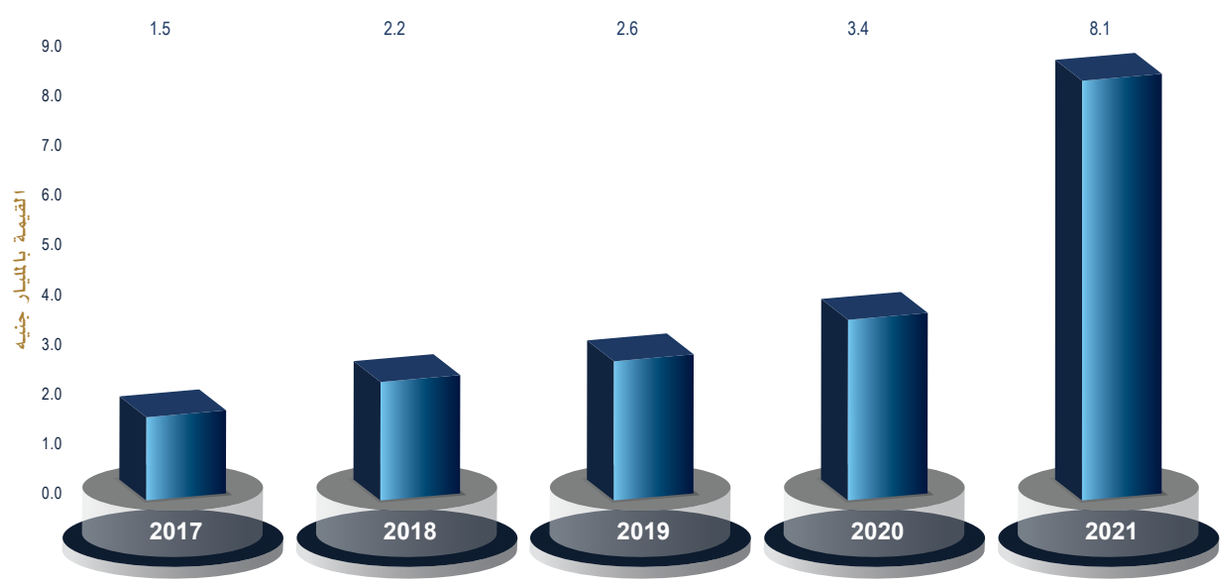

رابعًا: التأجير التمويلي والتخصيم

يساهم قانون التأجير التمويلي والتخصيم الذي صدر في أغسطس 2018 في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح مختلفة من المجتمع. ومن ناحية أخرى، سمحت أحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر وتوسيع نطاق الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها باستخدام قاعدة البيانات المتوفرة لدى تلك الجهات للوصول إلى عدد أكبر من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية، والذي يعد حافزًا إضافيًا للصناعات الصغيرة المكملة، ويفتح آفاقًا أوسع لخلق فرص عمل جديدة.

ويساهم نشاط التأجير التمويلي في توفير التمويل اللازم لاقتناء الأصول الرأسمالية للمشروعات الإنتاجية، حيث يتميز التمويل في هذا المجال بإتاحة خيار تملك الأصول عند انتهاء فترة العقد. ويدعم قطاع التأجير التمويلي تمويل الإنفاق الرأسمالي وبناء المخزون من الأصول الإنتاجية على المستوى القومي. كما يسهم هذا القطاع بدورٍ بارزٍ في دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء الآلات والمعدات ومستلزمات بدء الإنتاج.

وقد بلغت إجمالي قيمة التمويلات الممنوحة من قِبل شركات التأجير التمويلي حوالي 80 مليار جنيه خلال عام 2021، وذلك مقارنة بـ 28.6 مليار جنيه خلال عام 2017، بمعدل نمو بلغ حوالي 180% خلال السنوات الأربع الماضية، وذلك بالرغم من تداعيات فيروس كورونا وما صاحبه من حالات الإغلاق الكلي والجزئي لمختلف الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2020. ومن المتوقع أن يواصل هذا القطاع نموه خلال الفترة القادمة، خاصة في ظل إنشاء الهيئة للسجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، واستحداث خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر.

قيمة عقود التأجير التمويلي السنوية

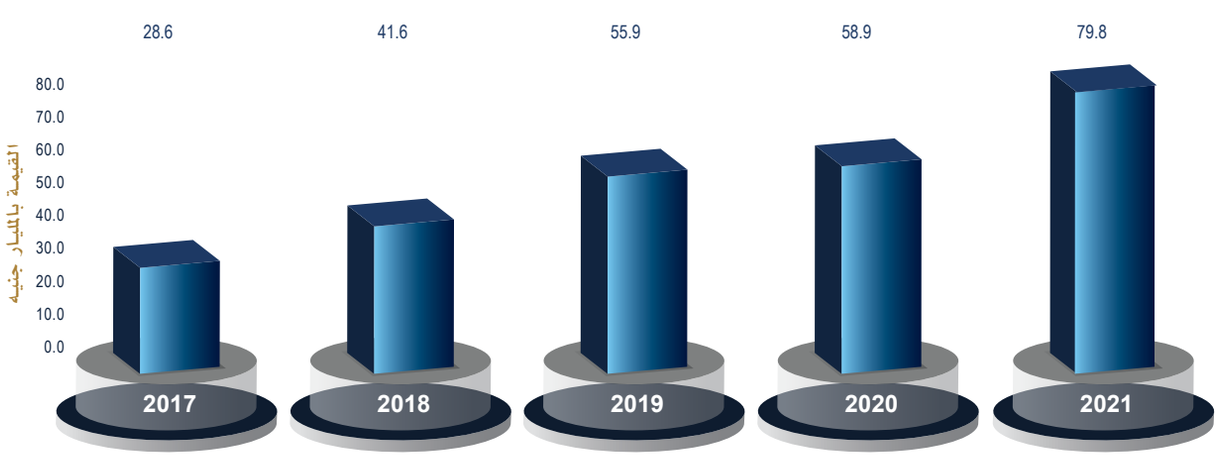

وفيما يتعلق بنشاط التخصيم، فإنه يعد أحد الركائز الهامة لتوفير التمويل لدورة رأس المال العامل وتسريعها، وخاصةً من خلال تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل الناشئة عن أنشطة التصدير للخارج. وتقوم شركات التخصيم بشراء محفظة من الأدوات المالية قصيرة الأجل من الشركات والمشروعات مقابل حصولها على القيمة الحالية لتلك المحفظة، مما يوفر لتلك الشركات السيولة اللازمة في الأجل القصير دون الحاجة إلى الانتظار حتى تاريخ استحقاق الحقوق المالية. وينعكس ذلك بشكل إيجابي

على معدل دوران رأس المال العامل، كما يؤدى إلى انخفاض مخاطر الديون المعدومة والخسائر المؤثرة على أرباح الشركات. كما يتضمن نشاط التخصيم خدمة إدارة الأمور المالية، بما يخفف من الأعباء الإدارية (لعمليات التحصيل/إدارة حسابات العملاء) على الشركات، مما يرفع الكفاءة من خلال التركيز على الارتقاء بالإدارة الفنية للعمليات التي تزاولها تلك الشركات.

وبالإضافة إلى ذلك، يلعب التخصيم دورًا بارزًا على المستوى الدولي من خلال تشجيع الصناعة المصرية والتصدير عن طريق شبكة شركات التخصيم على مستوى العالم، حيث تستطيع شركات التخصيم المصرية تمويل رأس المال العامل للمصدرين المصريين، مما يشجع نشاط التصدير على المستوى القومي. ولقد شهد هذا النوع من التخصيم نموًا كبيرًا خلال سنوات الأربع الماضية، حيث أصبح يمثل حوالي 7% من إجمالي حجم الأوراق المخصمة في عام 2021 في حين لم تتعد هذه النسبة 2% خلال عام 2017. وقد حققت إجمالي قيمة الأوراق المخصمة قفزة هائلة خلال السنوات الأربع الماضية، حيث بلغت 20.5 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 8.9 مليار جنيه خلال عام 2017، بمعدل نمو بلغ 129%، ويرجع ذلك إلى إقبال الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية في الحصول على ترخيص مزاولة نشاط التخصيم، وزيادة عدد شركات التخصيم، بالإضافة إلى استحداث نشاط التخصيم الاستهلاكي.

إجمالي حجم الأوراق المخصمة سنوياً

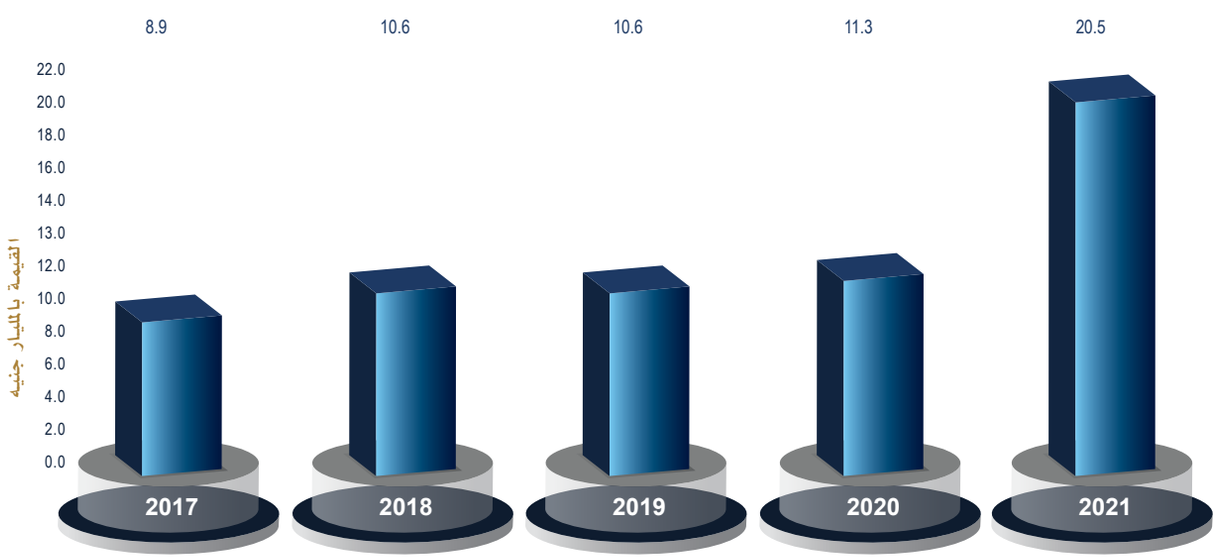

خامسًا: المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

قامت الهيئة باستحداث نشاط التمويل متناهي الصغر خلال عام 2014 ضمن استراتيجية الدولة للشمول المالي، حيث تسعى مؤسسات التمويل متناهي الصغر -والتي وصل عدد منافذها إلى 3156 منفذًا في كافة المحافظات بنهاية 2021- إلى المساهمة في تشجيع الفئات محدودة الدخل على المساهمة في النشاط الاقتصادي الرسمي، وذلك بمنح التمويل للأفراد والمنشآت متناهية الصغر بوسائل ميسرة، وبما يسهم في الحد من البطالة ويساعد في تحسين دخول الأسر الأكثر فقرًا، ويكون لذلك مردودًا إيجابيًا بزيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الكلي.

وقد بلغ إجمالي عدد المستفيدين 3.5 مليون مستفيد بنهاية عام 2021، يمثل الإناث ما يزيد عن 62% منهم، مقارنة بـ 2.3 مليون مستفيد بنهاية عام 2017. كما وصلت إجمالي قيمة أرصدة التمويل الممنوح إلى 27.1 مليار جنيه بنهاية عام 2021، مقابل 7.1 مليار جنيه بنهاية عام 2017، يمثل حوالي 47% منها التمويل الممنوح للإناث. كما قامت الهيئة باستحداث آلية

التمويل الأصغر Nano Finance كأداة تمويلية تناسب الفئات الأكثر فقرًا (تمويلات حتى 3 آلاف جنيه)، بهدف توسيع مظلة الشمول المالي، وإدماج الفئات المحرومة في القطاع المالي الرسمي. وقد وصلت أرصدة التمويل الأصغر إلى حولي 2.6 مليون جنيه بنهاية عام 2021، والتي تم منحها إلى ما يقرب من 8.4 آلاف مستفيد، ويتوقع أن يواصل هذا النشاط نموه خلال الفترة القادمة.

وجدير بالذكر، أنه تم إصدار القانون رقم (201) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، حيث تم تعديل مسمى «قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر» إلى «قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر»، وذلك بهدف مد مظلة الشمول المالي لتشمل عملاء المشروعات المتوسطة والصغيرة بالإضافة إلى المشروعات متناهية الصغر.

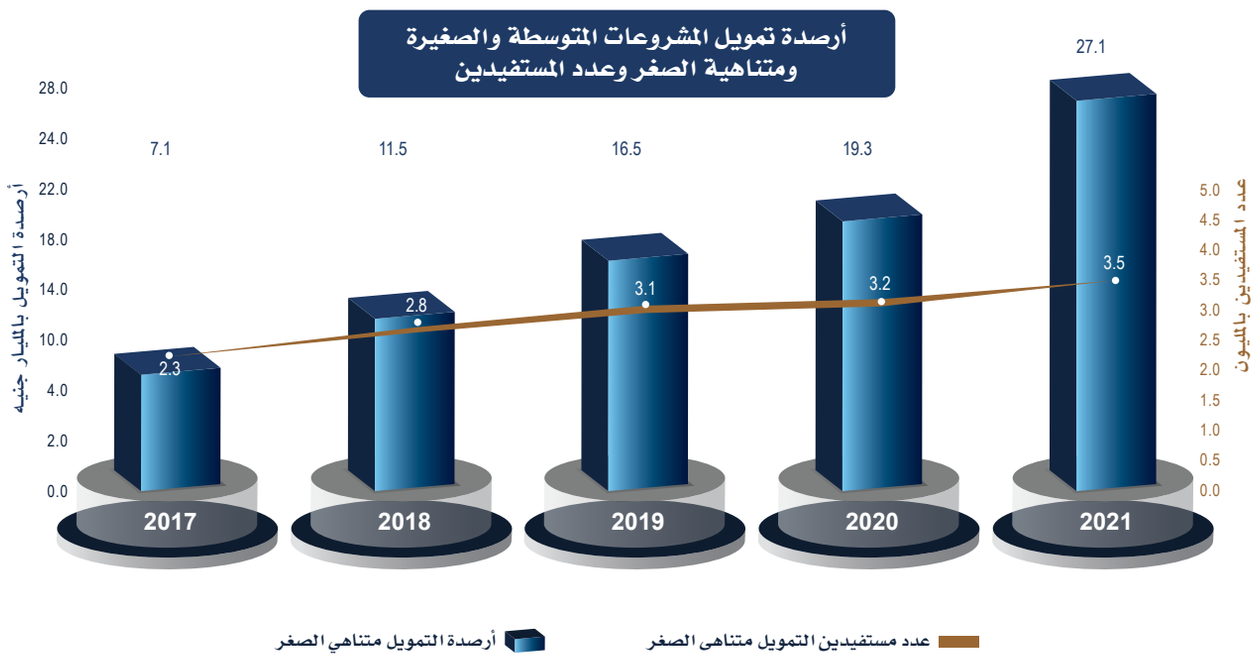

سادسًا: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة أو خدمة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية لا تقل عن ستة أشهر، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما يمكن أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. وعلى مستوى الاقتصاد القومي، تساعد آليات التمويل الاستهلاكي على زيادة الطلب المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، كما أنها تدفع القطاع العائلي إلى استخدام أفضل للموارد وإلى زيادة قدرته على التخطيط والادخار.

ومن ناحية أخرى، يعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية للولوج للتمويل، حيث يتيح

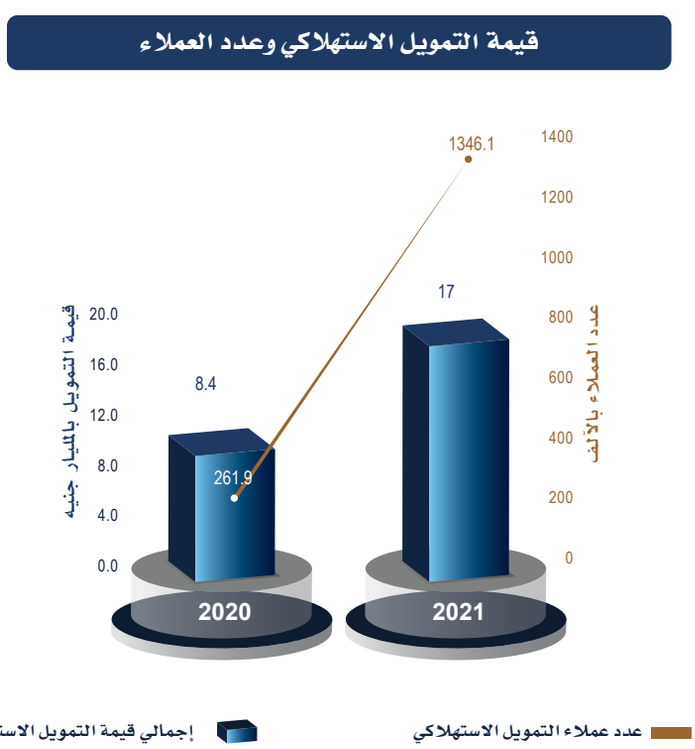

للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030). ويخضع نشاط التمويل الاستهلاكي لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا لقانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم (18) لسنة 2020.

وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 17 مليار جنيه خلال عام 2021 مقابل 8.4 مليار جنيه خلال عام 2020، بينما بلغ عدد العملاء ما يزيد عن 1.3 مليون عميل مقارنة بحولي 0.3 مليون خلال عام 2020. ومن المتوقع أن يستمر نمو هذا النشاط خلال الفترة القادمة في ظل المبادرات الرئاسية المتتالية التي تشجيع الإنتاج والاستهلاك المحلي.

سابعًا: سجل الضمانات المنقولة

انطلاقًا من حرص الهيئة على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتوفير التمويل اللازم للأنشطة المختلفة مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، فقد تعاقدت الهيئة في نهاية 2017 مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "I-Score" لإنشاء وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، وتم تشغيل السجل الإلكتروني وإطلاقه لأول مرة في مارس 2018. وقد بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 985 مليار جنيه بنهاية عام 2021، وتجاوز عددها حوالي الـ 105 ألف إشهار. وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات نحو 112% في نهاية عام 2021 مقارنة بنهاية عام 2018.

قيمة الإشهارات للجهات المشتركة بسجل الضمانات المنقولة

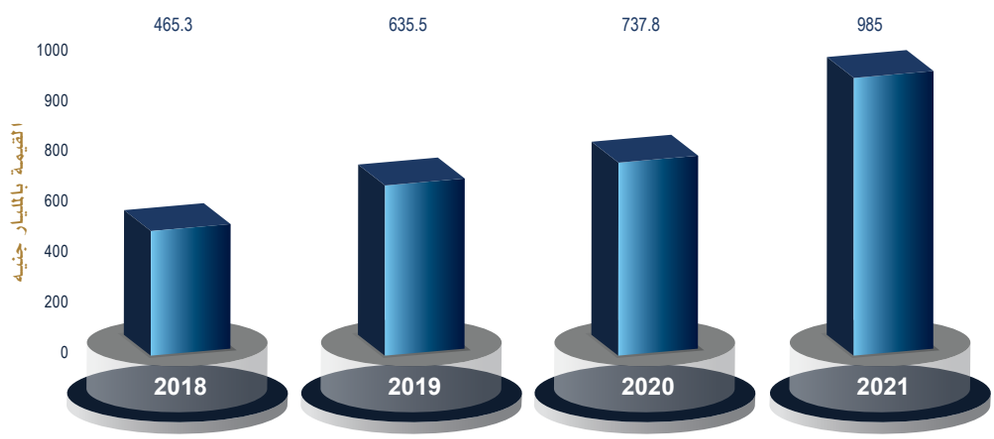

ثالثًا: استراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية 2022-2026

تركز استراتيجية الهيئة (2022-2026) على خمسة محاور رئيسية، والتي تعد الموجه لكل عناصرها، وتمثل العنصر الحاسم لكل قرار استراتيجي يخص القطاع المالي غير المصرفي. وتتميز هذه المحاور بالترابط والتكامل فيما بينها، وتعمل كحلقة متكاملة لتحقيق أهداف المرحلة الثانية من استراتيجية الهيئة (2022-2026)، والتي تتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. وتهدف الاستراتيجية إلى تنمية واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية بما يعكس استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي للدولة، ويكون قادرًا على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع، ويلعب دورًا فعالًا في الاقتصاد العالمي، ويكون قادرًا على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل مناسبة ومنتجة، ويصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع.

وبمتابعة التغيرات العالمية والاقتصادية، نجد أن **التكنولوجيا المالية "FinTech"** أصبحت واحدة من أهم العناصر الاساسية على المستوى العالمي في تطوير أدوات ووسائل المعاملات المالية، ودعم الممارسات الابتكارية التي تساعد في تعزيز كفاءة الأسواق والأنظمة المالية، مما يسهم في الارتقاء بعمل القطاع المالي ومكانته وتحقيق الشمول المالي. وفي ظل هذا التطور السريع، يستدعي الأمر اتباع أساليب تضمن توظيف ثورة التكنولوجيا المالية لصالح المجتمع والاقتصاد مع مراعاة حماية المستثمرين والحفاظ على استقرار النظام المالي. ونظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في القطاع الاقتصادي، فقد كان لزامًا أن يتصدر هذا المحور أولويات الهيئة خلال الفترة القادمة. وتماشيًا مع رؤية مصر 2030، واستراتيجية التنمية المستدامة، وبرنامج "مصر تنطلق"، كان من الضروري أن يتم التركيز على تحقيق **الشمول المالي والتنمية المستدامة** باستخدام التكنولوجيا المالية، حيث تظهر بوضوح أهمية الاعتماد على حلول وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسريع تحقيق أهداف الشمول المالي ووصول الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع. هذا بالإضافة إلى المساعدة على خفض النفقات للمؤسسات المالية غير المصرفية والمتعاملين، والمساعدة في مد الخدمات المالية إلى مناطق أبعد للوصول إلى ما يعرف عالميًا بمفهوم الفروع عن بعد، مما يساهم بدوره في تمويل مستقبل مستدام.

وعلى الرغم من وجود العديد من الآثار الإيجابية المصاحبة لتطبيق التكنولوجيا المالية، إلا أنه يصاحب تطبيقها العديد من المخاطر التي تستوجب الحرص في إدارتها، وتفعيل نظم للإنذار المبكر لتفادي أي خسائر نتيجة للتلاعبات والممارسات الخاطئة، ومن ثم فهناك حاجة ماسَّة للتأكد على ضرورة **وجود إدارة جيدة للمخاطر وبناء نظام فعال واستباقي للتنبؤ بالأزمات** قبل وقوعها والتعامل معها عند وقوعها.

كما تجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذه المحاور لا يجب أن يتم بمعزل عن الاضطلاع بالدور الرئيسي للهيئة وهو **إصدار التشريعات والقرارات التي تضمن كفاءة واستقرار وشفافية الأسواق المالية غير المصرفية**، إلا أن هذه التشريعات يجب أن يتم تطويرها بما يتوافق مع تطور الأنشطة ونماذج الأعمال المتسارع؛ لتنظيم عمل الأنشطة والأدوات المالية الجديدة التي يفرضها الواقع الحالي لانتشار استخدام التكنولوجيا المالية.

وتسعى الهيئة إلى أن يكون قطاع الخدمات المالية غير المصرفية منبعًا للقدرات وجاذبًا للكفاءات، لذا تعمل الهيئة على رفع **مستوى الوعي والثقافة المالية في السوق**؛ إيمانًا منها بأن وعي وإدراك المشاركين في السوق يلعب دورًا رئيسيًا في رفع مستوى الالتزام وحماية المدخرات. وخير دليل على ذلك، قيام الهيئة بالفعل بإنشاء مجمع المعرفة والثقافة المالية "Financial Literacy Knowledge Hub" الذي يعد منصة علمية معلوماتية تهدف إلى نشر المعرفة والوعي المالي، وتطوير القطاع المالي غير المصرفي. لذا، يمثل محور التوعية المالية وبناء القدرات أحد أهم المحاور التي ترتكز عليها رؤية الهيئة 2025. وأخيرًا وليس آخرًا، تستمر الهيئة في دورها الرئيسي في **تطوير الأسواق المالية غير المصرفية** من خلال استحداث الأدوات والمنتجات المالية التي تفتح آفاق الاستثمار للمتعاملين في الأسواق بما يزيد من عمق الأسواق، كما تعمل الهيئة على إصباغ الناحية القانونية لهذه الأدوات المستحدثة من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تحكم التعامل بها. **وبناءً على ما سبق،**

تتمثل المحاور الرئيسية لاستراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية(2022-2026) فيما يلي:

المحور الأول: تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية وتسريع التحول الرقمي.
المحور الثاني: تحقيق الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة.
المحور الثالث: إدارة المخاطر وبناء نظام فعال للإنذار المبكر.
المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية.
المحور الخامس: تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات.

وفي ضوء ما سبق، تم تحديد الرؤية والرسالة لاستراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية (2022-2026) كما يلي:

❖ الرؤية والرسالة

الرؤية (Vision Statement)

"أن تصبح الهيئة العامة للرقابة المالية أحد أهم الهيئات الرقابية المالية الرائدة وأكثرها تأثيرًا إقليميًا وعالميًا".

الرسالة (Mission Statement)

"تنمية القطاع المالي غير المصرفي وتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لاستخدام التكنولوجيا المالية، بما يسهم في دعم الشمول المالي من أجل تمويل مستدام ورفع مستويات المعرفة والثقافة المالية غير المصرفية، وبناء رقابة مالية غير مصرفية قائمة على أساس الخطر Risk-Based Supervision (RBS)، وما يستلزمه ذلك من تفعيل نظم الإنذار المبكر لإدارة المخاطر".

❖ تحليل كفاءة قطاع الخدمات المالية غير المصرفية SWOT Analysis

❖ المحاور الرئيسية للاستراتيجية

المحور الأول: تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية وتسريع التحول الرقمي

ساهم ظهور جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية (FinTech) الداعمة للمؤسسات المالية ومقدمي الحلول الرقمية في حدوث ثورة في رقمنة القطاع المالي في جميع أنحاء العالم من خلال الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في مجال المعاملات المالية. وقد لعبت الابتكارات القائمة على التكنولوجيا المالية دورًا محوريًا في تعزيز إمكانية حصول المستثمرين على العديد من الخدمات في مجال المدفوعات والتمويل والتأمين والادخار والاستثمار، وأصبح ذلك في متناول أيديهم بوتيرة ونطاق غير مسبوقين. كما ساهم التطور المستمر في طلبات العملاء على الخدمات الرقمية في إيجاد العديد من الحلول الابتكارية من جميع الأطراف المعنية.

ومن المتوقع أن تساهم التكنولوجيا المالية في تطوير كافة القطاعات الاقتصادية للدولة، وكذا تحسين المناخ الاستثماري في مصر لما توفره من مزايا عديدة منها:

- سهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات الضرورية لاتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية.
- سهولة الوصول إلى مصادر التمويل وبأقل تكلفة، مما يمكّن رواد الأعمال والمؤسسين من البدء في مشاريع جديدة.
- تعزيز الشمول المالي للأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر (MSMEs) من خلال التغلب على العوائق التقليدية لعمليات الصرف والتحصيل.
- استحداث أساليب جديدة مثل التكنولوجيا الرقابية والإشرافية (RegTech and SupTech)، والتي توظفها الهيئات الرقابية والإشرافية لدعم عمليات الرقابة والإشراف، والتي توفر أدوات أكثر كفاءة لإدارة مخاطر الأسواق، وتحقيق التوازن بين ترويج التكنولوجيا المالية والشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية العملاء (I-SIP Approach).

ولذلك تستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية هيكلة القطاع المالي غير المصرفي من خلال التركيز على التكنولوجيا المالية، والاتجاه نحو المزيد من التحول الرقمي لتعم فائدته على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع تعزيز قدرات الرقيب على مواجهة التحديات التي تفرضها التكنولوجيا المالية. كما تعتزم الهيئة العمل على وضع القطاع المالي غير المصرفي في مركز الريادة في استخدام التكنولوجيا المالية، بما يؤدى إلى خلق مزايا تنافسية وفرص لشركات أخرى لتصبح معتمدة على المعايير التكنولوجية، مع الحاجة إلى وجود كفاءات تكنولوجية، ومراقبة عملية التحول الرقمي عن كثب، وتوفير نهج أكثر شمولًا للتنظيم والإشراف يركز على الكيانات وأنشطتها والنظام البيئي الأوسع، وذلك من خلال:

- دعم إنشاء منصة إقليمية تعاونية للتكنولوجيا المالية تجمع الجهات الرقابية المالية، والبنوك الكبرى، والشركات المالية غير المصرفية، للعمل على بناء جسور لتبادل الخبرات بين الأطراف ذات المصالح، والوقوف على كل ما هو جديد في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي، مما يساعد على ابتكار برامج مشتركة، وتعزيز التواجد العالمي.
- توافر إطار عمل للتعاون بين الجهات التنظيمية المالية في الموضوعات المتعلقة بالابتكار بما يمكن من بناء قدرات مؤسسية وتعزيز ظروف إطار العمل المتكامل إقليميًا من أجل التوسع في تكنولوجيا التمويل عبر الحدود، والمتعلقة بالنزاهة واعتبارات الحماية والشمول والاستقرار المالي.

ولتحقيق ذلك قامت الهيئة من خلال استراتيجيتها الثانية (2022-2026) بالتركيز على استخدام التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية وترويج الخدمات المالية الرقمية بشكل أكثر تحديدًا، والكشف عن المعلومات في الوقت المناسب، مما يعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية. كما تستهدف الاستراتيجية التحول نحو بناء قطاع مالي قائم على التكنولوجيا لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، وذلك من خلال ثلاث آليات:

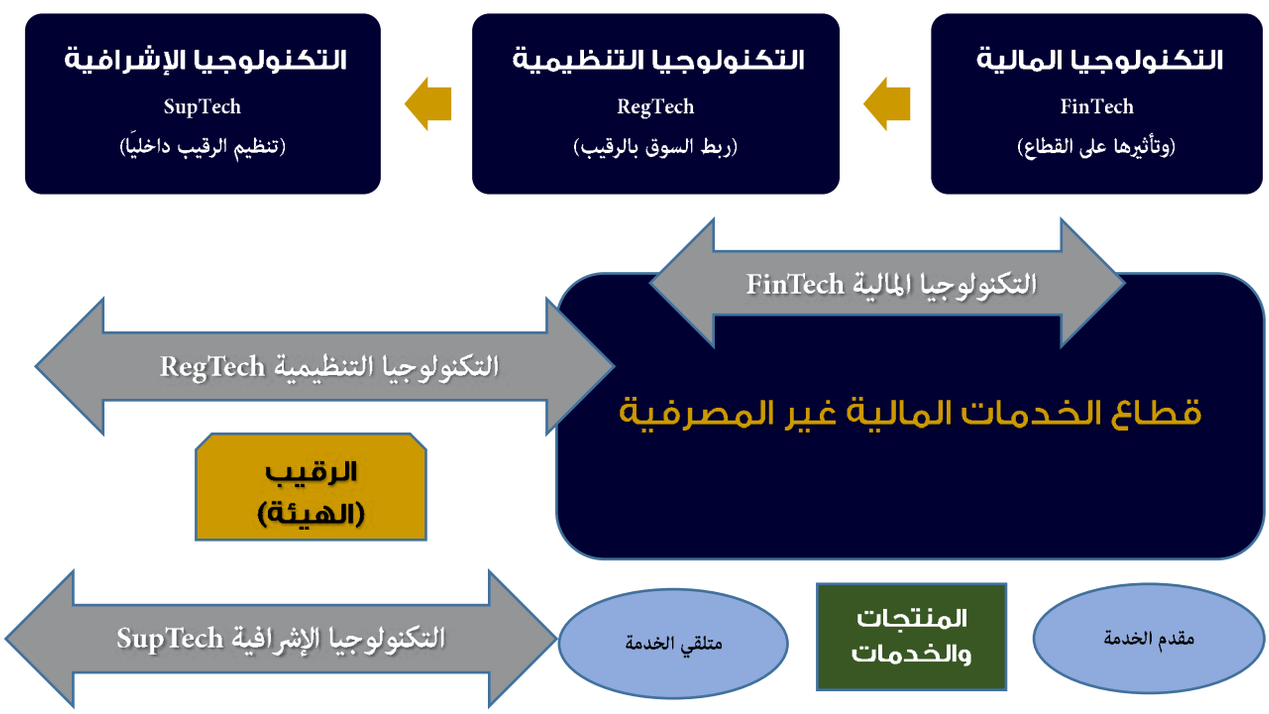

أولًا: استخدام التكنولوجيا المالية «FinTech» لتطوير القطاع المالي غير المصرفي

تسعى الهيئة إلى تشجيع الابتكار والتطوير في التكنولوجيا المالية، وتمكين المؤسسات المالية غير المصرفية من الاستفادة من الحلول التكنولوجية القائمة على المعرفة والابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، بما يحقق فرصًا ومزايا تنافسية للقطاع المالي غير المصرفي ويخدم الأهداف والأغراض الاقتصادية للشمول المالي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال:

1 - تشجيع مقدمي الخدمات المالية القائمة على المنصات الرقمية:

- تشجيع مقدمي الخدمات الرقمية وتسهيل دخولهم سوق الخدمات المالية غير المصرفية مع الحفاظ على ديناميكيته، من خلال تحفيزهم على الحصول على عملاء جدد لم يستطع مقدمي الخدمات التقليدية الوصول إليهم، مما يضمن حماية مقدمي الخدمات وتحقيق الشمول المالي في ذات الوقت.

- تشجيع شركات التكنولوجيا المالية في الحصول على رخصة لاعتماد وتسهيل بعض الخدمات الإلكترونية التي يمكن أن تقدم من قبل مقدمي الخدمات التقليديين والتي لا يستطيعوا مجاراة طبيعتها التكنولوجية، كأن يتم الدفع إلكترونيًا من خلالهم بدلًا من التوجه إلى الفرع إلى أن يستطيع مقدم الخدمة التقليدي توفير تلك الخدمة.

- تحفيز مقدمي الخدمات التقليدية على تطوير بنيتهم التكنولوجية لتقديم الخدمات الإلكترونية ومواكبة التطور التكنولوجي، مما يساهم في تحفيز تنمية القطاع المالي غير المصرفي.

- تشجيع شركات التكنولوجيا المالية على تطوير واختبار منتجاتهم وخدماتهم ضمن بيئة آمنة ومحكمة، وذلك من خلال مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية (FinTech Sandbox)، والذي يعتبر بيئة تجريبية تتيح إمكانية إجراء الاختبارات والفحوصات اللازمة للتكنولوجيا المالية المبتكرة في بيئة آمنة ومحكمة وضمن معايير وخطوط زمنية واضحة ومحددة بأعلى درجات الشفافية بحيث يتم منح مقدم الطلب شهادة نجاح للمنتج أو الفكرة، بعد إخضاعها لأسس تقييم واختبار محددة مسبقًا.

- تشجيع وتحفيز الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال عقد شراكات مع جمعيات التكنولوجيا المالية لتحفيز ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية، مما يساهم في تحفيز تنمية القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في البلاد، بالإضافة إلى تشجيع تعاون الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مع شركات التأمين التقليدية للمساعدة في تبني أوسع لنطاق التأمين وتوسيع نطاق التغطية.

- دعم إنشاء مراكز تشجيع الابتكار التكنولوجي لتعزيز المعرفة التكنولوجية، وخلق القوى العاملة ذات المهارات العالية والمتخصصة لتجسيد هذه المعرفة، وتعزيز الابتكار على المستوى المحلي.

2 - تشجيع الخدمات والمنتجات المالية القائمة على المنصات الرقمية:

- استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل Blockchain/Distributed Ledger والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية؛ لإدارة ومراقبة تأثير الابتكارات التكنولوجية بشكل استباقي على كل من الطبيعة والديناميكية لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وعناصره.

- خلق قنوات للتواصل بين المؤسسات المالية غير المصرفية والجهات التنظيمية الأخرى والمستثمرين للتعاون والعمل معًا

لحل التعقيدات وتسهيل تسويق المنتجات المالية المبتكرة مع التزام واسع النطاق بين هذه المؤسسات في تنفيذ نهج يعزز المنافسة والابتكار المؤسسي، ويوفر حوافز للسوق لتوسيع الوصول للخدمات المالية المستدامة بأسعار معقولة، بحيث تعمل هذه القنوات على التنسيق المتواصل بين هذه الجهات لضمان الحفاظ على الثقة في المؤسسات المالية، وبما يضمن معالجة نقاط الضعف في البنية التحتية للقطاع.

- ربط سياسات الاستدامة المالية بالرقمنة والتكنولوجيا المالية لتعزيز استخدام التقنيات الرقمية في العديد من الخدمات والاعتماد على المعاملات الإلكترونية في التصدي لمخاطر المناخ والتنبؤ بها في القطاع المالي غير المصرفي، خاصة في قطاع التأمين لتوفير أدوات أكثر كفاءة لإدارة مخاطر السوق وتحقيق المزيد من الفعالية في التكلفة.

- تشجيع الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية من خلال تيسير الإجراءات ورفع كفاءة البنية المعلوماتية الرقمية، وتشجيع عقد الشراكات وتبادل الاستشارات بين شركات التكنولوجيا المالية.

3 - استخدام المنصات التكنولوجية لتيسير معاملات الخدمات المالية :

1.3. التحقق من الهوية الرقمية

- التنسيق والتكامل بين جميع الجهات على المستوى القومي –مثل السجل التجاري، والسجل المدني، ومصلحة الشهر العقاري وجهاز تنظيم الاتصالات- للعمل على وضع الضوابط والمعايير لتسجيل العملاء الجدد والتحقق من هويتهم رقميًا دون الحاجة إلى أي إثباتات ورقية.

- التنسيق والتكامل بين البنك المركزي المصري، وهيئة البريد للعمل على وضع المعايير والضوابط لاستخدام التكنولوجيا التي يمكن من خلالها تحديد هوية العميل وجميع المعاملات التي يصادق عليها عن بعد للتأكد من عدم حظر العميل، بالإضافة إلى حماية سريته وسرية بياناته، وذلك طبقًا للقوانين المنظمة في هذا الإطار مثل: قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون التوقيع الإلكتروني، وقانون سرية وحماية البيانات.

- تيسير استخدام آليات الذكاء الاصطناعي وغيرها من النماذج الرقمية للكشف عن التلاعب في الأسواق والاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى الإنذار بالمخاطر المتعلقة بالسيولة أو الائتمان أو غيرها من الأمور المتعلقة بالاستقرار المالي.

- التنسيق والتكامل بين البنك المركزي المصري، ووزارة التخطيط، ووزارة التضامن الاجتماعي للتأكد والحصر الدقيق لعدد العملاء من مستخدمي الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية وعدد المحافظ الإلكترونية لكل عميل على حِدَة، مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة.

2.3. تنفيذ برامج توعية بالحماية والأمن السيبراني (Cybersecurity):

- إدماج التغير والتطور التكنولوجي والحماية والأمن السيبراني وفقًا لأفضل ممارسات في برامج التوعية والثقافة، وذلك من خلال برنامج وطني لتوعية العامة وتثقيفهم بالتهديدات الإلكترونية، مما يمكّنهم من استخدام الإنترنت بشكل أكثر أمانًا.

ثانيًا: استخدام التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) لخلق آليات مبتكرة للتواصل بين أطراف السوق والهيئة العامة للرقابة المالية

تسعى الهيئة إلى خلق آليات مبتكرة ومتطورة للتواصل مع أطراف السوق المختلفة، بما يعزز دورها الرقابي ويحقق الإشراف على أساس المخاطر Risk-Based Supervision (RBS)، بالإضافة إلى تيسير سبل تقديم الشكاوى والاستفسارات. كما تستهدف الهيئة استخدام التكنولوجيا التنظيمية لتطوير فرصًا ومزايا تنافسية للقطاع المالي غير المصرفي ويخدم الأهداف والأغراض الاقتصادية للشمول المالي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال:

1 - آليات ربط الهيئة بمقدمي الخدمات:

1.1. استخدام تكنولوجيا واجهة برمجة التطبيقات (Application Programmable Interfaces)

- إصدار ضوابط وإجراءات استخدام تكنولوجيا واجهة برمجة التطبيقات في الربط بين أنظمة الهيئة العامة للرقابة المالية وأنظمة الجهات الخاضعة لرقابتها مما يمكن الهيئة من القيام بمهامها من تفتيش ورقابة عن بعد وفي أي وقت دون الحاجة للرجوع للجهة.

2.1. تطوير منصة حوسبة سحابية قومية خاصة بمقدمي الخدمات المالية غير المصرفية

- تنفيذ وتطوير منصة حوسبة سحابية تربط الهيئة بجميع مقدمي الخدمات الخاضعين لرقابتها يقوموا من خلالها بتقديم جميع تقاريرهم إلى الهيئة. كما تمكّن هذه المنصة الهيئة من إلزام مقدمي الخدمات بتقديم بيانات أكثر تفصيلًا وبوتيرة متزايدة، مما ييسر للهيئة الإشراف على الجهات الخاضعة لرقابتها بشكل لحظي، كما يحقق الإشراف على أساس المخاطر Risk-Based Supervision (RBS).

2 - آليات التواصل بين الهيئة ومتلقي الخدمات ومقدمي الخدمات المحتملين:

- إنشاء بوابة إلكترونية توفر لمتلقي الخدمات المالية غير المصرفية برامج توعية عن القطاع المالي غير المصرفي وكيفية الاستفادة منه، كما توفر خدمة التواصل للاستعلام ولإرسال الشكاوى والإبلاغ عن التجاوزات. وبالإضافة إلى ذلك ستوفر البوابة لمقدمي الخدمات المحتملين خدمة الرد على الاستفسارات وأدلة تفصيلية عن كيفية الحصول على تراخيص. كما ستقوم الهيئة بتأسيس"وحدة استشارات" للرد على استفسارات العملاء، حيث سيتم تطوير آليات التواصل مع المتعاملين باستحداث نموذج ذكي، وتلقي استفساراتهم الخاصة بالبوابة الإلكترونية والإجابة عليها.

3 - تطوير الخدمات والمنتجات التكنولوجية:

- إصدار القواعد والضوابط المنظمة للخدمات والمنتجات التكنولوجية مثل: الأصول الرقمية، والعقود الرقمية، والعقود الذكية، والتسجيل الرقمي.
- تشجيع تطوير وسائل مرنة ومريحة للمدفوعات غير النقدية من خلال وضع إطار عمل تنظيمي مرن للمدفوعات بالقطاعات المختلفة من خلال تعاون المؤسسات المالية في توفير الإذن باستخدام النقود الإلكترونية والمحافظ الرقمية وتنفيذها كوسيلة للدفع الإلكتروني، بحيث تسهل هذه الأساليب على الأشخاص الدفع عبر منصات الدفع الإلكترونية المختلفة.
- إنشاء منصات إلكترونية للأنشطة المالية غير المصرفية مثل منصات التمويل الجماعي التي تمثل نموذجًا جديدًا للوساطة المالية عن طريق ربط المقرضين والمقترضين والمستثمرين مباشرة عبر منصات الإنترنت لسد فجوة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

ثالثًا: استخدام التكنولوجيا الإشرافية SupTech لتنظيم الهيئة داخليًا

تسعى الهيئة إلى استحداث آليات مبتكرة للتنظيم الداخلي لها، بما يساعد على تطوير الإطار المؤسسي وخلق كيان مهيأ لتطبيق التكنولوجيا المالية، حيث تستهدف الهيئة استخدام التكنولوجيا الاشرافية لتطوير البنية الهيكلية للموارد البشرية ودورة تدفق العمل، والتي تعتبر حجر الأساس لبناء البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وما يرتبط بها من البنية الهيكلية للتطبيقات والبيانات، والبنية الهيكلية للأعمال، مما يساعد على تعزيز البنية الهيكلية للتشريعات، وذلك من خلال:

1 - البنية الهيكلية للموارد البشرية ودورة تدفق العمل (HR & Workflow Infrastructure):

يُعتبر تطوير البنية الهيكلية للموارد البشرية ودورة تدفق العمل نقطة انطلاق داعمة لتطوير البنية الهيكلية للتطبيقات والبيانات والبنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، حيث سيتم تطوير دورة تدفق العمل من خلال دراسة وتنفيذ أفضل الممارسات التي تتم عالميًا، بالإضافة إلى تبني مبادئ الحوكمة والاستثمار في أدوات تساعد على القيام بالأعمال وتحسين دورة تدفق العمل. أما بالنسبة لتطوير البنية الهيكلية للموارد البشرية، فسيتم من خلال توفير برامج التدريب والتوعية لبناء القدرات والمهارات وتبني آليات تحفيز للموارد البشرية الحالية.

2 - البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICT Infrastructure):

ربط وتطوير قواعد البيانات والتطبيقات والحاسبات ووسائل التخزين والشبكات، وإنشاء التجهيزات الهندسية التي توفر الحماية والأمن السيبراني الفعال.

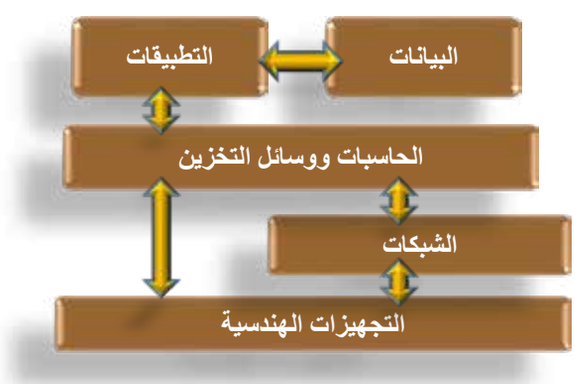

3 - البنية الهيكلية للتطبيقات والبيانات (Applications & Data Infrastructure):

إنشاء تطبيقات وقواعد بيانات لكلٍ من العناصر العشر السابقة، مكونة من تطبيقات متخصصة وتطبيقات داعمة وتطبيقات للاتصالات.

وتعتبر **التطبيقات المتخصصة** هي جميع التطبيقات الخاصة بالرقيب (الهيئة)، مثل تطبيقات التأسيس والتراخيص والتدريب، وتطبيقات الحوكمة والاعتماد، وتطبيقات تقارير الأداء والتقارير المالية، وتطبيقات الرقابة والإشراف والتفتيش، وتطبيقات الإلزام والتظلمات.

أما التطبيقات الداعمة فتتكون من تطبيقات التوعية والحماية، وتطبيقات الشكاوى والبلاغات، وتطبيقات دعم اتخاذ القرار، وتطبيقات البحوث والتطوير، وتطبيقات إدارة موارد المؤسسات.

وتتكون **تطبيقات الاتصالات** من تطبيقات مراكز الاتصال، وتطبيقات البوابات الإلكترونية، وتطبيقات منصات المشاركة والتواصل الموحدة، وتطبيقات البريد الإلكتروني، وتطبيقات إدارة الملفات الإلكترونية.

4 - البنية الهيكلية للأعمال (Business Infrastructure):

وضع إطار للبنية الهيكلية لأعمال الهيئة لتقديم القيمة المقترحة (Value Proposition) من خلال عشرة عناصر للهيكل المؤسسي الشامل لمهام وخدمات الهيئة المقدمة، والذي سيعمل بمثابة نهج خدمي سواء لمقدمي الخدمات المالية غير المصرفية أو متلقي الخدمات أو للعموم. وسيتم قياس كل عنصر من هذه العناصر من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs، وذلك لتقييم الأداء بشكل مستمر كخطوة رئيسية لتحسين البنية الهيكلية لأعمال الهيئة.

وتنقسم العناصر العشرة إلى **عناصر خاصة بمقدمي الخدمات** مثل التسجيل والترخيص، والحوكمة وتحديث البيانات، وتقارير الأداء والامتثال، والإشراف والرقابة والتفتيش، بالإضافة إلى الإلزام والتظلمات. كما يوجد **عناصر خاصة بمتلقي الخدمات** مثل التوعية والحماية، والشكاوى والبلاغات.

بالإضافة إلى **عناصر عامة** وهي الإحصائيات ودعم اتخاذ القرار، والبحوث والتطوير. وسيساعد اتباع هذا الهيكل بشكل فعال على خلق إطار لتطوير البنية الهيكلية للتطبيقات والبيانات بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

5 - البنية الهيكلية للتشريعات (Regulatory Infrastructure):

أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم (10) لسنة 2009، وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية طبقًا لما هو وارد بكل من قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم (10) لسنة 1981، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (95) لسنة 1992، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (93) لسنة 2000 وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم (148) لسنة 2001، وقانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر رقم (141) لسنة 2014، وقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم (176) لسنة 2018، وقانون رقم (18) لسنه 2020 بتنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي.

ومن ناحية أخرى، صدر القانون رقم (5) لسنة 2022 «قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية»، الذي يأتي في إطار تعزيز الشمول المالي، والعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من الأنشطة المالية غير المصرفية، ورفع كفاءتها، وخفض التكاليف اللازمة للاستفادة من تلك الأنشطة والخدمات. ويستهدف القانون تعزيز استخدام الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة الرقابية على الجهات التي تزاول الأنشطة المالية غير المصرفية للتكنولوجيا الحديثة والمبتكرة بهدف تيسير قيامها بدورها الرقابي على الجهات الخاضعة لها فيما يتعلق بالالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، وحماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية واعتماد أدوات تكنولوجية حديثة ومبتكرة لتيسر التعامل مع القطاع المالي غير المصرفي في مجال استخدام التكنولوجيا المالية، وفى إطار الحرص على استخدام آليات الذكاء الاصطناعي وغيرها من النماذج الرقمية للكشف عن الوقائع التي تشكل مخالفات القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية. **وستعمل الهيئة خلال الفترة القادمة على إصدار الضوابط واللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون للبدء في تفعيله.**

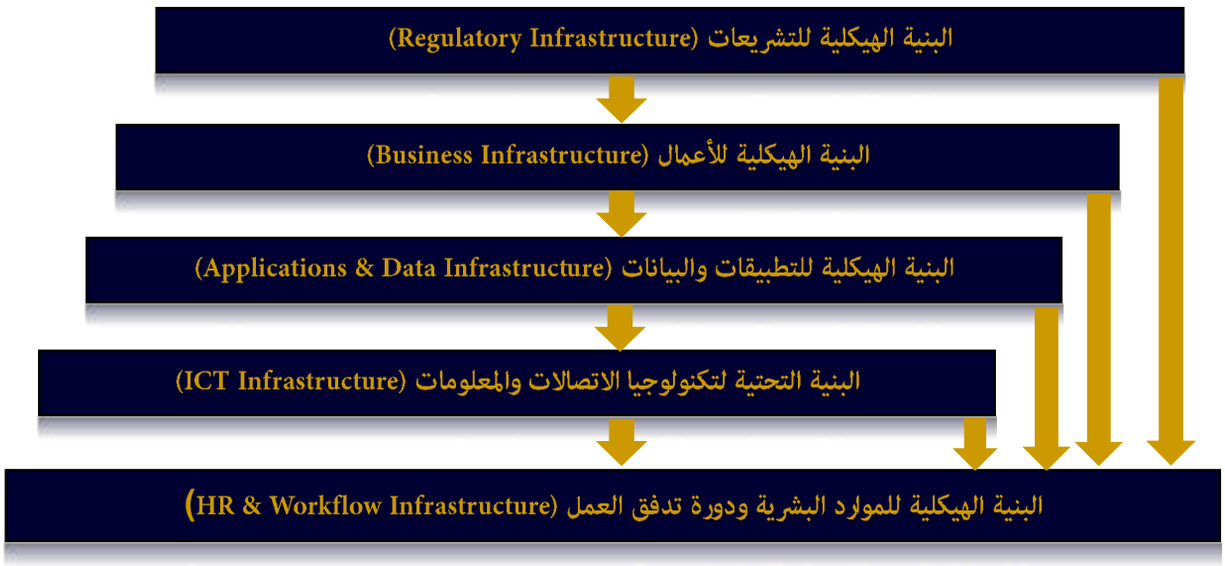

المبادرات التي يُقترح أن تقوم بها الهيئة في سبيل تحقيق تلك الأهداف:

تركز الهيئة على مجموعة من المبادرات والتي سوف تتضمن التالي:

- دعوة المؤسسات المالية غير المصرفية إلى مشاركة أفكارهم في وضع أنظمة تعتمد على التكنولوجيا الرقابية (RegTech) والتكنولوجيا الإشرافية (SupTech)، مما يسهم في تشجيع شركات الخدمات المالية المتنوعة لتقديم خدمات جديدة من خلال تطوير آليات جمع المعلومات ودعم مراكز الابتكار لحلول التكنولوجيا المالية.
- التعاون بين المؤسسات المالية غير المصرفية، والبنك المركزي، والجهات التنظيمية لربط قواعد البيانات، مما يسهل التحول إلى قطاع مالي قائم على التكنولوجيا.
- تشجيع المؤسسات المالية القائمة على استخدام قواعد البيانات مثل مشروع "بنك المعلومات".
- تشجيع مبادرات الرقمنة، مثل دعم شركات القطاع الخاص لتطبيق آلية متطورة لمعرفة هوية العملاء "اعرف عميلك KYC".
- وضع إطار عمل للاستفادة من البيانات، مع مراعاة حماية المعلومات الشخصية، وتطوير السياسات المعنية بالتوزيع الآمن للبيانات.
- تفعيل آلية المنصات الرقمية Digital Platform المرخصة من الهيئة لتداول الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية
- استحداث المختبر التنظيمي RegLab للسوق، والذي يعد بمثابة إطار عمل تنظيمي وتشريعي متخصص وموجه لشركات التكنولوجيا المالية، وهو مصمم لتعزيز ودعم جوانب الابتكار في قطاع الخدمات المالية بالدولة، سواءً للشركات الجديدة في السوق، أو المؤسسات المالية القائمة.
- تفعيل دور شركات التعهيد Outsourcing Services في أعمال شركات التكنولوجيا المالية.
- تطوير منتج التخصيم الإلكتروني E-Factoring ويتم تفعيله من خلال المنصات، وهو منتج يخدم كثيراً من المشروعات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى الاعتماد على الفاتورة الإلكترونية وفقًا للقانون الصادر بشأنها مؤخرًا من مصلحة الضرائب المصرية.

- تفعيل نماذج برنامج المستشار المالي Robo Advisor: وهو نظام آلي مبتكر لتقديم المشورة الفنية فيما يتعلق بالأنشطة المالية غير المصرفية، ويقوم على تحليل بيانات العملاء ووضعهم المالي الحالي وأهدافهم المالية المستقبلية باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- تفعيل نماذج التطبيقات الإلكترونية للتأمين InsurTech: وهو نموذج أعمال قائم على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وأدوات تحليل البيانات الضخمة Big Data، في إنشاء نماذج أعمال أو منتجات تأمين جديدة، من أجل تعظيم كفاءة التشغيل، وتخفيف وإدارة مخاطر التأمين، وتحسين خدمة العملاء.
- تفعيل نماذج التطبيقات الإلكترونية للتمويل الاستهلاكي ConsumerTech: وهي نماذج أعمال قائمة على استخدام التقنيات التكنولوجية من خلال الوسائط الرقمية المتعددة، من أجل تبادل المعلومات و/أو تشغيل وإدارة محفظة التمويل الاستهلاكي.
- خلق قنوات تفاعلية مع شركات التكنولوجيا المالية، وتقديم الدعم اللازم لها لاستحداث وتطوير منتجات وخدمات مالية تواكب احتياجات السوق.
- القيام بمبادرات لتحسين أمن شبكة الإنترنت وأمن المعلومات بين النظم المالية ونشر سياسة داخل الهيئة فيما يخص الأمن السيبراني وتوقيع جميع العاملين عليها ليتم التعامل مع هذه السياسات كميثاق شرف معلوماتي.
- إعداد خطة عملية بالمهام المطلوب تنفيذها بشكل فوري في حال تعرض الهيئة لهجمات سيبرانية، مع تعزيز أحكام اللوائح المنظمة للأمن السيبراني ومبادئ اليقين القانوني، والتنسيق على المستوى الدولي من خلال إنشاء مجموعة من المتطلبات، بما في ذلك الحد الأدنى المشترك لمعيار الإبلاغ عن الأحداث الإلكترونية.
- حظر تبادل البيانات المقدمة من العملاء مع أي جهة بخلاف تلك الجهة التي أعطى العميل لها بياناته.
- إلزام الشركات ومقدمي الخدمات بالطرق التكنولوجية بالعمل على تقديم ورش عمل/ أدلة استرشاديه / نشرات توعية عن حقوق والتزامات العملاء في مجال التعامل بتكنولوجيا الخدمات المالية، وكذلك وسائط تكنولوجيا الخدمات المالية ومستوى الأمان لكل منها، والمخاطر التي قد يتعرضون لها مقابل المزايا التي يحصلون عليها.
- نشر أدلة تعريفية للعملاء بالبيانات المطلوب تقديمها في حالة الرغبة في الحصول على خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية.
- إعداد نظام إلكتروني متكامل، يربط هيئة الرقابة المالية بكافة الشركات، ويتم من خلاله تقديم البيانات المالية والتقارير غير المالية إلى الهيئة.
- تحفيز استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والميكنة وتنظيمهم، لدعم كافة الأنشطة المالية غير المصرفية في ضوء الحاجة الملحة لمسايرة التطورات التكنولوجية.
- توفير أدلة استرشاديه على موقع الهيئة توضح الأدوات المالية التكنولوجية الموجودة في الأسواق والمستخدمة من قبل مختلف المؤسسات وكيفية استخدامها ومميزاتها ومخاطرها.

المحور الثاني: تحقيق الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة

يعزز الشمول المالي بطبيعته من الاستقرار المالي، حيث يساعد على وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع من خلال قنوات الاقتصاد الرسمي، مما يسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد، ويوفر دعمًا كبيرًا لقدرة الاقتصاد القومي بصورة أكثر كفاءة من ذي قبل. لذا اتجهت العديد من الدول إلى وضع الشمول المالي كهدف استراتيجي تعمل على تحقيقه.

هذا وتدرك المؤسسات العالمية العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والتكنولوجيا الرقمية؛ فكلما تحقق تقدمًا كبيرًا في مجال الشمول المالي، كلما زاد دور التكنولوجيا الرقمية في سد الفجوات الحالية. ومن هذا المنطلق؛ وضعت هيئة الرقـــــابة المالية هذا الهدف نصـــب عينيها وشملته في الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المـالية غير المصـــــــرفية (2018-2022) وقطعت منه شوطًا كبيرًا. وتواصل الهيئة هذا النهج من خلال استراتيجية (2022-2026) سعيًا لتحقيق المزيد نحو تعزيز ملف الشمول المالي.

ويندرج تحت هذا المحور العديد من الأهداف الرئيسية والفرعية:

1. تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:

- تحديد التعريف المتبنى بالهيئة للشمول المالي لقياس نسبة الشمول المالي على جانب المعروض من الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، مما يمثل حجر الزاوية في سياسة الشمول المالي لخلق رؤية شاملة، وبما يحقق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والجهات الأخرى ذات الصلة.

2. تعزيز الشمول المالي باستخدام التقنيات الرقمية:

- الحفاظ على التوازن بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي الرقمي عن طريق:

  - تشجيع الابتكار في النظام المالي الرقمي، بما يساعد على استفادة هذه الشرائح المحرومة من الخدمات المالية.
  - مراعاة انخفاض مستويات التثقيف المالي للفئات المحرومة، مع تقييم المخاطر الناشئة عن طرح منتجات جديدة لها.

- تطوير أطر عمل قوية لمتابعة تحقيق الشمول المالي الرقمي، وكذلك لتقييم تأثير إجراءات الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع وزارة التخطيط والبنك المركزي المصري.

- العمل على التنسيق بين الأطراف ذات الصلة، من صانعي السياسات والجهات الرقابية وقطاع الأعمال والمطورين التكنولوجيين. وتتمثل مسئولية صانعي السياسات والمنظمين في هذا السياق -على النحو المنصوص عليه في مبادئ الشمول المالي الرقمي* HLPs التي وضعتها مجموعة العشرين عام 2016- في ضمان وجود بيئة مواتية للخدمات المالية من القوانين واللوائح التي يمكن التنبؤ بها بهدف خلق البنية التحتية المادية السليمة التي يسهل الوصول إليها، مع ضمان توفير الحماية الكاملة للمتعاملين.

- ربط سياسات الاستدامة بالرقمنة والـتكنولوجيا المالية، حيث تسهم التكنولوجيا المالية في تسريع وتيرة تطوير الأسواق المالية الخضراء والشاملة، وتساعد في إعادة تنظيم التمويل لدعم التنمية المستدامة، وذلك من خلال تعزيز تكامل النظام المالي مع الاقتصاد الحقيقي.

- الاهتمام بالتمويل الجماعي كأحد المجالات الرئيسية للتعاون بين التكنولوجيا المالية والتمويل المستدام، والذي يشمل الأفراد والمؤسسات التي يتم تزويدها بعدد كبير من الأموال الصغيرة من مستخدمين آخرين عبر منصة معينة (الإنترنت). وبالتالي، يمكن لمنصات وتطبيقات التمويل الجماعي (التقليدي أو الأخضر) أن تساعد الشركات في الحصول على التمويل والموارد بطريقة أسرع وأسهل وأقل تكلفة. بالإضافة إلى ذلك، توفر منصات التمويل الجماعي للمستثمرين فرصة لاستثمار أموالهم في مبادرات مستدامة.

3. توسيع قاعدة الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى ضمان وصول جميع الفئات إلى الخدمات والمنتجات المالية بتكلفة مناسبة، وذلك عن طريق وجود مؤسسات مالية مناسبة لتلبية احتياجات الفقراء. ويعزز الشمول المالي تبني مفهوم الادخار بين الأفراد، ومن ثم توفير التمويل لدى المؤسسات المالية؛ لذلك يمثل الشمول المالي خطوة رئيسية نحو تحقيق النمو الشامل والتنمية الاقتصادية المستدامة للفئات المحرومة.

ومن هذا المنطق، حرصت الهيئة على تفعيل مختلف الآليات التي تساعد في نشر الخدمات المالية غير المصرفية بين مختلف فئات المجتمع من خلال خلق وسائل تناسب الفئات المحرومة مثل التمويل متناهي الصغر، والتأمين متناهي الصغر، والتأجير التمويلي متناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي، والتمويل العقاري لمحدودي الدخل، وذلك في ظل الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022). واستكمالًا لهذا الهدف، تسعى استراتيجية الهيئة (2022-2026) نحو توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال:

- خلق أدوات تحفيز لإقراض المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك عن طريق تفعيل تقارير الائتمان (Credit Reporting) التي تتيح للمقرضين معرفة خصائص العملاء والسجل الائتماني الخاص بهم، بما يمكّن المقرضين من وضع سياسة تسعير تتناسب مع درجة مخاطر كل عميل. هذا بالإضافة إلى توفير الحماية القانونية والمؤسسية للأصول المنقولة –وهي النوع الرئيسي من الضمانات التي يمكن أن تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة- كضمان لتأمين التمويل (Secured Lending)، والتي تنعكس في زيادة فرص حصول الشركات المتوسطة والصغيرة على التمويل. وقد تقدمت الهيئة بالفعل في هذا الاتجاه من خلال تدشين سجل الضمانات المنقولة في مارس 2018.

- توفير سبل استفادة ذوي الاحتياجات الخاصة من الخدمات المالية غير المصرفية، عن طريق تقديم حوافز مالية وإعفاءات للمؤسسات والشركات التي تستهدف هذه الفئة من العملاء.

4. المواءمة بين الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- ضمان عدم التعارض بين أهداف الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أكدت مجموعة العمل المالي (FATF) أن تطبيق نهج شديد الحذر تجاه إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكن أن يتضمن عواقب غير مرغوبة تتمثل في استبعاد الشركات والمستهلكين الشرعيين من النظام المالي. لذلك، أعدت مجموعة العمل المالي ورقة إرشادية لتقديم الدعم للبلدان ومؤسساتها المالية في تصميم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تلبي الهدف الوطني للشمول المالي، دون المساس بالإجراءات الموجودة لغرض مكافحة الجريمة.
- تطوير ممارسات إشرافية فعالة لمكافحة ظاهرة الغسل الأخضر (Greenwashing)، والممارسات غير العادلة في هذا المجال.

5. توطين الإطار المؤسسي للاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي:

- تضمين قضايا الاستدامة بشكل مباشر في الرؤية الاستراتيجية للمؤسسات المالية غير المصرفية.
- توطين مبادئ الاستدامة المؤسسية والإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة Environmental, Social, and Governance (ESG)، وكذلك مبادئ الشفافية والمساءلة عبر حملات رفع الوعي واقتراح القرارات التنظيمية وعقد الشراكات المختلفة مع الأطراف ذوي الصلة، وإعداد التقارير والمساءلة حول إدارة المخاطر - ومنها المخاطر الخاصة بتغير المناخ - وتقديم الأدلة الاسترشادية بشأنها، وإعداد تقارير وأبحاث كمية بناءً على ما يرد من الشركات من تقارير الإفصاح ومتابعتها وتقييمها.
- وضع أطر حوكمة مناسبة لضمان المساءلة بشأن قضايا الاستدامة على أعلى المستويات عبر المؤسسات المالية غير المصرفية.
- توفير البرامج التدريبية وعقد الندوات والمؤتمرات للتدريب على كيفية تطبيق الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG، والتأكد من التطبيق الفعال للمرحلة الأولي من الإفصاح عن الـ ESG والعمل على إصدار التشريعات المنظمة للمرحلة الثانية، بالإضافة إلى بناء القدرات المؤسسية لدمج الاستدامة داخل الهيئة وعلى مستوى القطاع المالي غير المصرفي.
- التعاون إقليميًا وعالميًا مع الهيئات الأخرى لتبني مبادئ الاستدامة ونشرها.
- زيادة الشفافية من خلال تعزيز الاتصالات الواضحة حول نهج الاستدامة الخاص بالمؤسسات المالية غير المصرفية داخليًا وخارجيًا لضمان رؤية واحدة متسقة.

6. زيادة الاهتمام بمخاطر التمويل المناخي المستدام ودعمهم بالتشريعات المنظمة والحوافز:

- في ظل أزمات تغير المناخ وحرائق الغابات المتلاحقة خلال السنوات القليلة الماضية، ظهر الاتجاه إلى استحداث أدوات تمويلية تهدف إلى تحسين التأهب المالي والمرونة تجاه تغير المناخ والأخطار الطبيعية من خلال تطوير وتنفيذ خطط التأمين المتوسطة والتأمين الأصغر القائمة على السوق*.
- طرح مفهوم الاستثمار المسئول بالقطاع المالي غير المصرفي وتشجيع الشركات على إتاحة البيانات والمعلومات حول مبادرات وآليات الاستثمار المسئول لخلق وعي مجتمعي بها، وذلك عن طريق عقد دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات في هذا الشأن، وتشجيع القائمين على صناديق المعاشات وتوعيتهم بآليات الاستثمار المسئول.

* تم إطلاق "برنامج التأمين والتكيف مع المناخ في المحيط الهادئ" في 2 ديسمبر 2020، وهو برنامج ممتد يتم تنفيذه بشكل مشترك من قبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (UNCDF) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وجامعة الأمم المتحدة -معهد البيئة والأمن البشري. (UNU-EHS).

- الاستمرار في تشجيع الشركات على إصدار سندات خضراء "Green Bonds" واستحداث وتقديم أدوات مالية خضراء وحلول تمويلية جديدة مثل سندات النوع "Gender Bond" وسندات الاستدامة "Sustainability Linked Bonds"

- دراسة إمكانية استحداث أدوات مالية جديدة تهدف إلى حث الشركات على خفض الانبعاثات الضارة من الكربون، من خلال تبني تكنولوجيا متطورة لتقليل انبعاثات الكربون التي تؤدى للاحتباس الحراري، وتعرف هذه الشهادات بشهادات «الانبعاثات الكربونية» "Carbon Emission Certificate".

- تعزيز دور التكنولوجيا في التصدي لمخاطر المناخ والتنبؤ بها في القطاع المالي غير المصرفي، وخاصة في قطاع التأمين.

7. تمكين المرأة والشباب عن طريق بناء القدرات ودعم المساواة وإتاحة الفرص في تولي المناصب القيادية للكفاءات:

تركز الهيئة على أربعة أهداف رئيسية من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من ذوي الصلة الأقوى بنطاق عمل الهيئة، ويأتي في مقدمتها تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد أنجزت الهيئة شوطًا كبيرًا من هذا الهدف في ظل استراتيجية (2018-2022)، وتستمر في هذا السعي ضمن هذه الاستراتيجية، إيمانًا منها بالأثر الاقتصادي والاجتماعي القوي لدمج وتمكين المرأة اقتصاديًا، ودور الشباب في بناء المجتمع وتقدمه، وذلك من خلال:

- تعزيز الدور القيادي للمرأة في القطاع المالي من خلال تنفيذ برامج "Mentorship" للسيدات لرفع الكفاءة اللازمة لشغل المناصب القيادية للسيدات، والاستمرار في تقديم جائزة الهيئة للتميز للسيدات العاملات بالقطاع المالي غير المصرفي، والعمل على زيادة نسبة تمثيل السيدات بمجالس إدارات الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي من سيدة إلى سيدتين وصولًا لنسبة 30% الواردة برؤية مصر 2030، بالإضافة إلى تصميم قاعدة بيانات وعمل متابعة إحصائية لمتابعة التطور في تنفيذ الشركات لنسب تمثيل السيدات بمجالس الإدارات.

- دعم الشباب وتوفير الفرص المواتية لهم عن طريق تطوير تشريعات تتيح قنوات توصيل مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة، ومريحة لزيادة وصول الشباب إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة، بالإضافة إلى تشجيع قدرات مقدمي الخدمات المالية على إعطاء الأولوية للشباب في خدمات التمويل المختلفة.

المبادرات التي يُقترح أن تقوم بها الهيئة في سبيل تحقيق تلك الأهداف:

- التعاون مع البنك المركزي لتحديد مفاهيم ومؤشرات للشمول المالي، والمتفق عليها بين المؤسسات المالية.
- العمل على بناء قدرات العاملين في القطاع المالي لتحقيق أهداف ومتطلبات الشمول المالي.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية-وعلى الأخص الإلكترونية منها-مثل محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدمًا.
- استخدام نهج Inclusion, Stability, Integrity and Protection (I-SIP) للمراقبين من أجل العمل على وضع سياسات أفضل وتحقيق توازن بين السياسات المؤثرة على الاستقرار المالي والحماية والنزاهة في عمل الجهات الرقابية من أجل الحد من المخاطر وتحقيق الشمول المالي.
- تحقيق الاستفادة من المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) التي تدعم الأبحاث في ذلك المجال وتعزيز الشمول المالي الرقمي في البلدان النامية والتي تشترك فيها مصر إلى جانب الصين والمكسيك، وينفذ المبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البلدان الثلاثة وبالتعاون مع مجموعة البنك الدولي واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI).
- توفير منصة من أجل تبادل الدروس المستفادة بشأن مختلف النماذج والخدمات المالية الرقمية، ونهج الحماية التنظيمية، وسبل تخفيف المخاطر في البيئات سريعة التغير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعاملات المالية الرقمية، وتأثير التكنولوجيات الناشئة في النظام الإيكولوجي.
- توسيع نطاق الوصول إلى نظام الخدمات المالية الرقمية لجميع المناطق الجغرافية، بما في ذلك المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات.
- دعم رواد الأعمال وتشجيع المشروعات المبتكرة.
- الاهتمام بنشر الثقافة المالية بين الفئات الأكثر احتياجًا ولدى أصحاب المشروعات متناهية الصغر بصورة عامة.
- نشر المعرفة بآليات الشمول المالي الرقمي عن طريق نشرات تعريفية على موقع الهيئة.
- بناء القدرات فيما يخص آليات الشمول المالي الرقمي للعاملين في جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر.
- تطوير آليات رقمية لتحفيز العملاء على استخدام أنظمة الدفع غير النقدي المختلفة.
- تطوير دليل استرشادي لأدوات الشمول المالي الرقمي.
- الإعلان عن مسابقة للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة لاختيار الشركات الأكثر تبنيًا لمفهوم الاستدامة، وذلك لتشجيع الشركات على تبني هذا المفهوم.
- إصدار الأدلة الاسترشادية للأسواق المالية غير المصرفية حول تطبيقات التنمية المستدامة، ومنها دليل إصدار السندات الخضراء، ودليل الإفصاحات عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المرتبطة بالاستدامة.

- تعزيز نوع جديد من الثقافة من خلال التواصل والدعوة بشكل نشط لإظهار المشاركة بين المؤسسات وتطوير وعي العاملين وخبراتهم، ومحاولة البقاء بشكل مرن للاستجابة لتطورات الاستدامة الجديدة.
- تشجيع السياسات التي من شأنها ضم القطاع غير الرسمي عن طريق الاستفادة من مبادرات الشمول المالي.
- التعاون مع جهات دولية لوضع ودراسة سيناريوهات المخاطر المختلفة-ومنها مخاطر المناخ-في القطاع المالي غير المصرفي خاصة بقطاع التأمين.
- تطوير السوق المحلي والإقليمي عن طريق تفعيل دور المركز الإقليمي للتمويل المستدام (RCSF) في دعم مسار التوجه للاستثمار الأخضر، وذلك عن طريق مواءمة السياسات إقليميًا ووضع المركز في مكانة متميزة على الصعيد الإقليمي، وتكوين الشراكات مع الجهات والمنظمات الدولية المعنية، وتقديم الدعم الفني والاستشارات للمستثمرين والمؤسسات، وبناء القدرات وتصميم البرامج التدريبية.
- التعاون مع الاتحاد المصري للتأمين في توسيع قاعدة الشمول التأميني المستدام Sustainable Inclusive Insurance.
- تشجيع إنشاء صناديق استثمار خضراء بالتعاون مع المستثمرين المحتملين.
- دعم خلق سوق محلي للمراقبين البيئيين المحليين (مراقبي الاستدامة).
- تدشين مبادرات لدعم السيدات والشباب للدخول في مجال التمويل المستدام.
- التعاون مع الجهات والمنظمات الدولية لتنفيذ برامج تدريبية للقيادات النسائية على أيدي خبراء محليين وأجانب.
- العمل على إزالة العوائق بالسوق التي تحول دون تمكين المرأة سواء في مشاركتها بمجالس الإدارة أو تملكها وإدارتها لأحد أنشطة الأسواق المالية غير المصرفية.
- تنفيذ مشروعات مشتركة مع جهات دولية لتمكين المرأة كأصحاب ورائدات أعمال.
- توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال تفعيل مشاركة المرأة في أنشطة التمويل متناهي الصغر.
- إصدار دليل استرشادي لصناديق التأمين الخاصة عن الشمول المالي الرقمي.
- عقد دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات حول آليات الاستثمار المسئول.
- استمرار إبراز جهود الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي الأكثر تبنيًا لمفهوم الاستدامة من خلال الإعلان عن ذلك في إصدار تعده الهيئة لتشجيع الشركات على الاستمرار في مسارها وتشجيع باقي المؤسسات بالقطاع ليحذوا حذوها.

المحور الثالث: إدارة المخاطر وبناء نظام فعال للإنذار المبكر

مع انتشار جائحة فيروس كورونا، بدى جليًا مدى الاحتياج إلى إدارة الأزمة ومواجهة آثارها على أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، ومعرفة حجم التأثير على إيرادات والتزامات المؤسسات وملاءتها المالية، ووضع القواعد والإجراءات الرقابية المنظمة لتلك الجهات؛ حيث لا يزال النشاط المالي غير المصرفي يكتنفه العديد من المخاطر التي تتطلب من الجهات الرقابية اتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية والممارسات السليمة لإدارة وضبط هذه المخاطر وفقًا لأفضل الممارسات الدولية من أجل الحد من التعرض للخسائر المحتملة أو تجنبها، خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر والعولمة وإزالة القيود في ممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية.

ولقد أدى تغيير النهج الرقابي والتنظيمي إلى زيادة هائلة في حجم البيانات، والسياسات المنظمة والتي فتحت بيئة جديدة للانتقال إلى نظام الإشراف القائم على أساس الخطر Risk-Based Supervision (RBS)، والذي يعمل على الحد من درجة المخاطر المختلفة والوصول بها إلى أدنى مستوى ممكن قبل حدوث المشكلة وليس بعد وقوعها.

ويندرج تحت هذا المحور العديد من الأهداف الرئيسية والفرعية:

1. الاستمرار في تطوير منهج الرقابة على أساس الخطر:

1.1 . تعزيز الأطر التشريعية:

- إصدار قرارات تنظيمية لكل قطاع ينظم عمليات إدارة وتحديد المخاطر، وكذلك قياس مدى خطـورتها وتأثيرها على الســوق، ولا سيما في ظل استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا COVID-19.
- إصدار قواعد وضوابط رقابية داخلية للعاملين بمختلف الإدارات المتخصصة لتطوير وتحديث النهج القائم على المخاطر، ورسم إطار للحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق.
- تقييم التشريعات ومحددات المخاطر لتحديد الفجوات التي قد تزيد من الخطر.

2.1 . تفعيل دور مؤشر الالتزام الرقابي:

- زيادة الجهود المبذولة لتعريف السوق بمؤشر الالتزام الرقابي، والربط بين مؤشر الالتزام الرقابي ومصفوفة المخاطر، وذلك لتتمكن الهيئة من تقييم مدى التزام الجهات الخاضعة لرقابتها، والاستفادة من هذه النتائج لتحديث مصفوفة المخاطر الخاصة بالأسواق المالية غير المصرفية، مما يؤدى إلى تحسين ورفع كفاءة الرقابة على الأسواق.
- إعداد خرائط المخاطر التي تحدد المناطق والأشخاص والمؤسسات والقطاعات الأكثر تأثرًا.

3.1 . إعداد خطط استمرارية الأعمال Business Continuity Plans ، مما يدعم استمرارية الأعمال في حالات الطوارئ في كافة الأنشطة التي تراقب عليها الهيئة وكذلك في أنشطة الهيئة نفسها.

- تصميم خطط عمل لضمان مواصلة واستمرارية الأعمال أثناء حالات الطوارئ والأزمات، أو بسبب التوقف/الانقطاع المفاجئ عن العمل.
- توفير الموارد اللازمة والاحتياجات التدريبية والتوجيهات التي تسمح بجاهزية إدارة استمرارية الأعمال، أو زيادة القدرة على تقليل زمن انقطاع الأنشطة الحيوية إلى المستوى المقبول للأداء عند الإدارة العليا.
- تحليل خصائص الأخطار الرئيسية (مثل النطاق الجغرافي، والحجم والشدة واحتمالية حدوثها وغيرها من الخصائص) وتقييم التأثيرات على البنية التحتية والمخاطر الثانوية المهمة المرتبطة بهذه التأثيرات، ودمج المعرفة التاريخية في هذه التقييمات للتعرف على الأنشطة والممارسات التي تزيد الخطر، ووضع حلول من أجل زيادة القدرة على التحمل.

4.1 . تعزيز استخدام المعلومات الائتمانية في الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية

- الاستفادة من قاعدة المعلومات الائتمانية الإشرافية، لتعزيز الرقابة الاحترازية في قطاع التمويل غير المصرفي، حيث تساهم تلك المعلومات في تجنب المخاطر النظامية بشكل أساسي فضلًا عن مختلف المخاطر الأخرى. ومن المتوقع أن يسهم ذلك في الارتقاء بمراجعة معايير وقواعد الرقابة على الأسواق المختلفة، ووضع أنظمة تصنيف المخاطر للمؤسسات المالية، ومراقبة مخاطر الائتمان لمحافظ المؤسسات المالية.
  - من منظور «الرقابة الاحترازية الجزئية» يُعد استخدام المعلومات الائتمانية التي توفرها شركات الاستعلام الائتماني بعد تحليلها مصدرًا غنيًا بالمعلومات لهذه الغاية، ومن بين تلك المعلومات المساعدة (مستويات التركز في محفظة التمويل، توزيع التمويل على القطاعات المختلفة، مخاطر آجال الاستحقاق، نوعية الضمانات المستوفاة، التمويلات المجدولة/ التسويات، المحفظة المتعثرة، المحافظ الائتمانية المحالة).
  - من منظور «الرقابة الاحترازية الكلية» فإنها توفر نوعية أخرى من المعلومات منها (النمو في حجم أسواق التمويل المختلفة، ومخاطر الانتشار للأزمات المالية على مستوى القطاع).

2. تنظيم الهيكل الوظيفي للهيئة ليتناسب مع طبيعة الرقابة على أساس الخطر:

1.2 . تعديل الأطر الوظيفية من خلال إعداد أدلة عمل جديدة.

- عقد ورش عمل ملائمة للمساعدة في تطوير بيئة العمل، والتي تؤدي بدورها إلى رفع كفاءة العاملين بكافة الإدارات التي تقوم بمهمة الإشراف والرقابة على مختلف القطاعات.
- تحديد دور كل مستوى وظيفي لإدارات الهيئة، وتفعيل استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)، مما يعمل على سد الثغرات في المتابعة الدقيقة لكافة مهام العمل.

2.2 . العمل على تصميم نظام إدارة المخاطر المؤسسية Enterprise Risk Management (ERM) لتحديد الاستخدام الأمثل للموارد الخاصة بالهيئة.

- تقوم كل إدارة بالهيئة بتحديد المخاطر المؤسسية التي تواجهها مما يعمل على تقليل وتفادي المخاطر في المستقبل، وذلك وفقًا لخطط مكتوبة وواضحة.

3.2 . بناء القدرات المؤسسية للهيئة بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة في القطاع المالي غير المصرفي من خلال فريق متخصص بالإدارة المركزية لمكافحة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالهيئة بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNICTAD)، وذلك بما يساهم في:

- تحسين مؤشرات التقييم الوطني لمخاطر الأسواق المالية غير المصرفية بشأن مكافحة قنوات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- زيادة جاذبية القطاع المالي غير المصرفي لاستثمارات التنمية المستدامة المحلية والخارجية في القطاعات الفرعية المختلفة داخل مصر.

3. تطبيق نظام الإنذار المبكر:

1.3 . إنشاء وحدة البيانات والتحليل الإحصائي في إطار نظام الإنذار المبكر:

- إنشاء وحدة متخصصة بالهيئة والمؤسسات المالية غير المصرفية لرقابتها لتمثل شبكة رصد لجمع وتحليل البيانات الإحصائية، مع استحداث وتطبيق مؤشرات الإنذار المبكر لضمان فاعلية نظام المعلومات، ومتابعة الأخطار الممكنة والمحتملة.
- تحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية غير المصرفية، وتجميعها وتفعيل مصفوفة المخاطر وقياس أوزانها النسبية وإعداد عملية المحافظة على البيانات ذات الصلة، ومراجعتها بانتظام وتحديثها بشكل دوري مع مراعاة معايير الأمان العالية لقواعد البيانات.
- عرض مؤشرات الاقتصاد الكلي، والمؤشرات الخاصة بسلامة الأسواق المالية غير المصرفية، ومحاكاتها مع اختبارات الإجهاد وغيرها من الطرق الإحصائية، وإمكانية دمج المخرجات المختلفة لتحليل البيانات ومعالجتها ونمذجتها والتنبؤ بها، مما يساهم في تحديد إجراءات تقليل الأضرار المحتملة، أو الخسائر المتوقعة بمجرد وجود مؤشرات أوإنذارعلى قرب حدوث المخاطر.
- تفعيل استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية Key Risks Indicators (KRIs)، واستخدامها كأداة للإنذار المبكر، وذلك من خلال تهيئة مؤشرات المخاطر التي سيتم إعدادها بناءً على تحليل البيانات، مما يحسن من عملية مراقبة ورصد المخاطر.
- استخدام آليات الذكاء الاصطناعي وغيرها من النماذج الرقمية للكشف عن الوقائع التي تشكل مخالفات للقوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، والاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وربط نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعلقة بالسيولة أو الائتمان أو غيرها من المخاطر التي قد تؤثر على الاستقرار المالي.

2.3 . متابعة اختبارات الإجهاد المالي Stress Testing:

- الاستمرار في تقييم مدى قابلية القطاع المالي غير المصرفي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض النظام المالي للخطر، ولا سيما في ظل استمرار تداعيات فيروس كورونا المستجد.
- ميكنة عملية اختبار الإجهاد، واستخدام تقنيات التعلم الآلي (Machine Learning Techniques) والأدوات المختلفة للتعامل مع أنماط البيانات المختلفة، مع دراسة العناصر الغير مباشرة أو ما يطلق عليها الـ Hidden Patterns والتي قد تفيد بوجود إجهاد مالي يؤثر على المنشأة.

- اتباع نموذج دولي في تصميم وتنفيذ اختبارات الإجهاد والتحمل للأنشطة المالية غير المصرفية على المستوى الكلي للأنشطة.

3.3 . تفعيل نظام الرقابة المانعة والتي تهدف إلى التدخل الرقابي في الوقت المناسب من خلال تطبيق قواعد حوكمة الشركات Corporate Governance:

- وضع الإجراءات اللازمة لتطبيق نظام للرقابة المانعة حيث أنها تعد رقابة وقائية وتصاحب عملية التنفيذ وتتم في المراحل الأولى من العمل وقبل اكتمال النتائج والانتهاء من التنفيذ، الأمر الذي يسهم في دعم سياسات الشركات وتعزيز ثقة العملاء.

4.3 . تعزيز الأمن السيبراني وحماية سرية البيانات:

- وضع الإجراءات التنفيذية لتنفيذ رؤية تطوير البنية التحتية لتأمين الشبكات للحد من المخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني (سواءً على مستوى المؤسسات التي تزاول الأنشطة المالية غير المصرفية أو على مستوى الهيئة).

4.تطبيق نظام التقييم الذاتي لإدارة مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية:

- تطوير «نماذج متخصصة للتقييم الذاتي لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية غير المصرفية»، بحيث يكون لكل قطاع يخضع لرقابة وإشراف الهيئة نموذج تقييم ذاتي لإدارة المخاطر يتسم بالملائمة مع خصائص كل قطاع، ومن ثم تطبيقه في كافة المؤسسات المالية غير المصرفية لمساعدة تلك المؤسسات على إدارة أفضل للمخاطر التي تواجهها واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية فعالة و/أو إجراءات وقائية مانعة، بما يحد من الآثار السلبية لأحداث المخاطر المختلفة داخل بيئة عمل تلك المؤسسات، وسوف يتم تطوير تلك النماذج على مستويين:
- **النموذج الأول:** النموذج الأُحادي للتقييم الذاتي للمخاطر

يستهدف ذلك النموذج المؤسسات المالية التي تمارس أحد الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **النموذج الثاني:** النموذج المتعدد للتقييم الذاتي للمخاطر

يستهدف ذلك النموذج المؤسسات المالية التي تمارس عدة أنشطة مالية غير مصرفية.

المبادرات التي يُقترح أن تقوم بها الهيئة في سبيل تحقيق تلك الأهداف:

- استمرار التعاون مع المنظمات العالمية ذات الصلة لتوفير التمويل اللازم لإعداد مؤشرات الإنذار المبكر، وتطوير آليات تنفيذ اختبارات الإجهاد على المؤسسات المالية غير المصرفية، لا سيما في ظل استمرار تداعيات فيروس كورونا COVID-19.
- توفير التدريب والتثقيف اللازمين للعاملين بكافة الإدارات التي تقوم بمهمة الإشراف والرقابة على مختلف القطاعات التي تخضع لرقابة الهيئة.
- تطبيق مفهوم الرقابة الوقائية Protective Supervision، وهي الرقابة التي تقوم على مساندة المؤسسات المالية غير المصرفية في حالة تعرضها للأزمات وبالتالي الحفاظ عليها وتقليل احتمالية انهيارها.
- التوسع في تطبيق أسلوب الرقابة على أساس الخطر Risk-Based Supervision (RBS) في كافة أنشطة الهيئة مع استهداف أن تتحول القواعد الرقابية من كونها ملزمة بقوة القانون Enforcing Mechanism لتصبح ملزمة برضاء الأطراف ذاتهم Self-Regulating Mechanism.
- إعداد مؤشرات الأداء التي تسمح بمراقبة الأنشطة ومراقبة مدى التنبؤات والمخاطر الكلية والتبليغ السريع للإدارة العليا عن أي أخطار مفاجئة.
- الإشراف على مدى ملاءمة البنية التنظيمية والسياسات والإجراءات لكافة أنواع المخاطر والالتزام.
- إدماج العمل التشاركي مع مختلف إدارات الهيئة عن طريق وجود نقاط اتصال بين الإدارات والقطاعات المختلفة، لسهولة تحديد المخاطر وتطبيق آليات الإنذار المبكر، ومتابعة مدى امتثال هذه الإدارات للبنية التنظيمية للهيئة.
- تقييم مخاطر عدم الالتزام واختبار تطبيق الالتزام واستيعاب السياسات والإجراءات وتقارير المخالفات ومتابعة الشكاوى.
- تطبيق أدوات التحليل النوعي لمسح المخاطر ومواطن الضعف النظامية المؤثرة على القطاعات والمؤسسات المالية، وكشف الاتجاهات التي تجعل الأسواق عرضة للصدمات.

المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية

إن تنمية القطاع المالي غير المصرفي وتطوير الخدمات التي يقدمها باستمرار يتطلب وضع بنية تشريعية قوية تركز على حماية حقوق الأفراد والمؤسسات وتوفير أدوات تمويلية جديدة ودعم استقرار القطاع المالي غير المصرفي. وتعد التشريعات لُب الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي؛ فبدون وجود تشريعات متطورة وحازمة لن تتمكن الهيئة من القيام بواجباتها في الرقابة على القطاع وتطوير أدائه. ولكن في الوقت ذاته، يجب ألا تتسم البنية التشريعية للقطاع المالي غير المصرفي بالجمود، حيث سيؤدى ذلك إلى عدم مواكبتها للتطورات المتتالية في القطاع، مما يحولها إلى عامل معوق للنمو وليس محفزًا له.

لذلك، تركز الهيئة على استكمال دورها في تطوير التشريعات المنظمة لعمل القطاع المالي غير المصرفي، مع مراعاة أن تتسم هذه التشريعات بالمرونة والحزم في نفس الوقت، مع الاستمرار في وضع القواعد والضوابط والقرارات التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة، مما يسمح بتعديلها بمرونة ودون الانتظار لفترات طويلة.

واستكمالًا للتطورات التي شهدتها البنية التشريعية للقطاع المالي غير المصرفي خلال السنوات الأخيرة، وفي ضوء المستجدات وما تتضمنه استراتيجية الهيئة للفترة (2022-2026) من محاور رئيسية تتعلق بتعزيز إستخدام التكنولوجيا المالية وتسريع التحول الرقمي، تحقيق الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة، إدارة المخاطر وبناء نظام فعال للإنذار المبكر، فقد جاء المحور الخاص بتطوير البنية التشريعية ملبيًا لتطلعات الهيئة في تلك المحاور، وذلك من خلال وضع الإطار التشريعي الذي يحقق الأهداف المرجوة من المحاور المذكورة، وذلك بإعداد القوانين المحققة لذلك واتخاذ إجراءات استصدارها، على أن يتولى مجلس إدارة الهيئة عقب إقرار تلك القوانين إصدار القرارات المنفذة لها.

ويندرج تحت هذا المحور الأهداف الرئيسية والفرعية التالية:

1. اتخاذ إجراءات استصدار قانون إعادة تنظيم الهيئة العامة للرقابة المالية.

حرص الدستور المصري الصادر عام 2014 على إدراج الهيئة العامة للرقابة المالية ضمن الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية التي عدّدها في هذا الشأن، وذلك إعلاءً منه للدور الهام الذي يلعبه القطاع المالي غير المصرفي في الدولة، وكذلك لما تقوم به الهيئة في هذا الإطار من دورٍ محوريٍ في الرقابة والإشراف على الشركات والجهات العاملة في هذا القطاع. وفي ضوء ما نصت عليه مواد الدستور المنظمة للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية على حياد واستقلالية هذه الهيئات والأجهزة من النواحي الفنية والمالية والإدارية، وبأن يصدُر بتشكيل كل هيئة مستقلة أو جهاز رقابي قانون يحدد اختصاصاتها ونظام عملها وضمانات استقلالها والحماية اللازمة لأعضائها وسائر أوضاعهم الوظيفية، بما يكفل لهم الحياد والاستقلال، وذلك بهدف ضمان قيام هذه الهيئات

المستقلة والأجهزة الرقابية بمهامها على الوجه الأكمل، فإنه تنفيذًا لهذا الاستحقاق الدستوري، يتطلب الأمر إعادة تنظيم القانون رقم (10) لسنة 2009 المنظم للهيئة العامة للرقابة المالية.

ومن المستهدف أن يتم وضع ذلك التشريع على نحو يعكس حرص المشرع الدستوري على القدر الرفيع والمتميز الذي ارتآه للهيئة، وكذلك في ضوء المتغيرات والتطورات التي تتناسب مع المكانة التي تتبوأها الهيئة حاليًا بين المنظمات الدولية المعنية بالأنشطة التي تشرف وتراقب عليها بما يستوجب أن يكون القانون المنظم للهيئة عاكسًا ومتجاوبًا مع كل هذه الأمور والمستجدات.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، أن ما تضمنه الدستور المصري من أحكام فيما يتعلق بحياد الهيئة واستقلاليتها من النواحي الفنية والمالية والإدارية وضمانات استقلالها وحمايتها من التدخل في شئونها أثناء مباشرتها لعملها حتى تمارس دورها في تنظيم هذه الأنشطة بشكل مهني، يتفق مع القواعد والمعايير الدولية للإشراف والرقابة علي الأنشطة المالية غير المصرفية الصادرة عن الهيئات الدولية المعنية بهذه الأنشطة، كالقواعد والمعايير الدولية للإشراف والرقابة على أنشطة سوق رأس المال الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على أسواق المال (IOSCO)، وكذلك القواعد والمعايير الدولية للإشراف والرقابة على أنشطة التأمين الصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS).

2. اتخاذ إجراءات استصدار قانون التأمين الموحد.

في إطار استكمال البنية التشريعية في القطاع المالي غير المصرفي لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية وتنميتها، ومنها قطاع التأمين المصري بشقيه شركات التأمين وإعادة التأمين وصناديق التأمين الخاصة، فإن الأمر يتطلب إعداد مشروع قانون موحد للتأمين يتضمن كافة الأحكام والقواعد القانونية والفنية لنشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة.

ويأتي هذا المشروع في ضوء مرور قرابة الأربعين عامًا على صدور قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، والتي طرأت خلالها مجموعة من المتغيرات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، لاسيما فيما يتعلق بأنواع المخاطر وما تستلزمه من منتجات تتناسب مع طبيعة تلك المخاطر والظروف المحيطة بها، وكذلك ما يرتبط بآليات التسويق والبيع الخاصة بها. ويتم إعداد أول تشريع متكامل وموحد لتنظيم نشاط التأمين في مصر يتناول تنظيم صناعة التأمين والإشراف والرقابة عليها داخل مصر سواء ما يتعلق منها بالممارسة التأمينية بأنواعها المختلفة أو ما ارتبط بها من متطلبات الإشراف والرقابة عليها بهدف تحقيق قدر من الريادة الإقليمية لسوق التأمين المصري من خلال إحداث نقلة نوعية له، لاسيما في مجال تهيئة بيئة ممارسة الأعمال بشكل يتفق بصورة أفضل مع الممارسات العالمية.

3. إعداد مشروع قانون تنظيم نشاط بيع المطورين العقاريين للعقارات بالتقسيط، فور صدور قانون اتحاد المطورين العقاريين.

في ضوء الجهود المبذولة حاليًا للانتهاء من إصدار قانون اتحاد المطورين العقاريين، والذي من المتوقع أن يسهم مساهمة كبيرة في تنظيم القطاع العقاري ويكون بديلًا للكيانات الأخرى -والتي منها غرفة التطوير العقاري وشعبة الاستثمار العقاري- فإنه بمجرد صدور القانون المذكور سيتم إعداد تنظيم تشريعي لنشاط بيع المطورين العقاريين للعقارات بالتقسيط، وذلك نظرًا لأن المطورين العقاريين يعتمدون بصورة رئيسية على البيع بالتقسيط لعملائهم، على نحو يوجب أن يكون هناك رقابة على هؤلاء المطورين ووضع الضوابط اللازمة لممارسة نشاطهم فيما يتعلق بهذا الشق لحماية العملاء في هذا المجال.

4. إعداد مشروع قانون التقاص في العقود المالية الآجلة (The Netting Law).

استكمالًا لجهود الهيئة في وضع الإطار التشريعي لبورصات العقود الآجلة والمستقبلية، وفي ضوء أن تلك العقود تتضمن أنواعًا أخرى من العقود تخضع لإشراف ورقابة البنك المركزي، وعلى وجه الأخص العقود المرتبطة بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة،

فقد استبان أهمية إعداد تنظيم قانوني متكامل للتقاص في العقود المالية المؤهلة بالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي المصري وبمساعدة فنية من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD)، على أن يتناول تنظيم اتفاقات المقاصة في العقود المالية المؤهلة التي تبرمها المؤسسات العامة والدولية والشركات والجهات المالية ذات الملاءة المالية من الأشخاص الاعتبارية، وذلك حتى يتم تحديد صافي حقوق والتزامات كافة الأطراف.

وتأتي أهمية هذا القانون في أنه يحدد صافي حقوق والتزامات كل طرف من أطراف العقود المالية المؤهلة من خلال إجراء اتفاقية مقاصة واحدة، بدلًا من أن يتم المقاصة في كل معاملة أو عقد على حدة وبشكل منفرد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التخفيف من العديد من الإجراءات التي تتطلبها بعض القوانين الأخرى، والتي قد تشكل عائقًا أمام تلك العقود سواءً عند إبرامها أو عند إنهائها بشكل مبكر.

بالإضافة إلى ما سبق، تستهدف الهيئة إجراء تعديلات على بعض القوانين المنظمة للأنشطة الخاضعة لإشرافها ورقابتها، وذلك على النحو الآتي:

1 - تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال
2 - تعديلات على قانون التمويل العقاري.

1 - تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

1. تجسيدًا لما أكد عليه الدستور من أن النظام الاقتصادي في الدولة يهدف إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وفي إطار الدور الذي تضطلع به الهيئة في استحداث وتطوير أدوات تمويلية غير مصرفية جديدة، ومساهمة منها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يساعد على تحقيق أهداف ورؤية مصر 2030، وإذ سبق وأن تم إصدار القواعد المنظمة لإصدار السندات الخضراء بموجب التعديلات التي تمت على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال عام 2018، فاستكمالًا لهذا الدور وتواكبًا مع أبرز التجارب الدولية المعمول بها في هذا المجال يتطلب الأمر استحداث أنواع جديدة من السندات تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كسندات التنمية المستدامة، والسندات ذات البعد الاجتماعي، وسندات تمكين المرأة، وسندات المناخ، والسندات البُنية.
2. كما أنه في ضوء النتائج التي أسفرت عنها التيسيرات التي أجراها مجلس إدارة الهيئة على القواعد المنظمة لنشاط صناديق الاستثمار الذي يتم مزاولته من خلال البنوك والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والتي نتج عنها تنشيط سوق صناديق الاستثمار ليصل عدد هذه الصناديق 15 صندوقًا خلال عامي 2020 و2021 مقارنة بصندوق واحد خلال عامي 2018 و2019، فإن الأمر يدعو إلى إجراء تعديل في بعض الأحكام المنظمة لشركات صناديق الاستثمار لإجراء ذات التيسيرات بما يعزز من دور نشاط صناديق الاستثمار في السوق المصري.

وسيتولى مجلس إدارة الهيئة بعد إقرار وصدور القوانين المشار إليها أعلاه إصدار القواعد المنفذة لها. وسيبدأ ذلك بالقرارات والضوابط المرتبطة بالقانون رقم (5) لسنة 2022 «قانون تنظيم وإستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية». ويأتي ذلك تجسيدًا للمحور الأول من المحاور الرئيسية لاستراتيجية الهيئة (2022-2026) الخاص بـ «تعزيز إستخدام التكنولوجيا المالية وتسريع التحول الرقمي»، وسعيًا نحو تفعيل أهداف هذ المحور على أرض الواقع.

وتتمثل أهمية هذا القانون في ضوء ما يشهده العالم من تطور ملحوظ في استخدام التكنولوجيا في القطاع المالي بوجه عام وفي القطاع المالي غير المصرفي على وجه الخصوص، واهتمام وتسابق الدول فيما بينها في الوصول إلى مراحل أكثر تقدمًا في تطويع التكنولوجيا في خدمة المعاملات المالية. كما أنه من البواعث التي دعت إلى تبني هذا القانون هو الآثار الإيجابية التي دفعت

الدول المتقدمة إلى الإقبال الشديد على استخدام التكنولوجيا في عملها، والتي يأتي على رأسها التيسير الذي يتيحه استخدام هذه التكنولوجيا في الوصول إلى أكبر قاعدة ممكنة من العملاء الراغبين في الحصول على التمويل سواء كانوا من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، فضلًا عن زيادة كفاءة العمليات المنفذة وتخفيض تكلفة الحصول على التمويل.

وسعيًا من الهيئة لمواكبة التطور في استخدام مجالات التكنولوجيا الحديثة والمبتكرة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، فقد تطلب الأمر إعداد قانون متكامل وشامل لتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، سواءً من خلال مزاولة الشركات للأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية الرقمية بشكل كامل أو من خلال قيام الشركات والجهات المرخص لها من الهيئة حاليًا بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية بمزاولة هذه الأنشطة باستخدام بعض مجالات التكنولوجيا المالية إلى جانب الطريق التقليدي في مزاولة هذه الأنشطة.

ومن ناحية أخرى، سيتولى مجلس إدارة الهيئة إصدار القرارات التنفيذية لتفعيل بورصة العقود الآجلة وشركة المقاصة والتسوية للعقود التي يجري التعامل عليها في هذه البورصات، وذلك في ضوء التعديلات التشريعية التي أجريت في عامي 2018 و2020 على قانون سوق رأس المال وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق والأدوات المالية واستحداث العقود المالية الآجلة باعتبارها أحد الأدوات المالية المستحدثة في السوق المصري والذي نص على أن يكون هناك بورصة لهذه العقود وشركة للمقاصة والتسوية للعقود التي سيجري التعامل عليها في هذه البورصات.

كما أنه في ضوء ما يكتنف الأنشطة المالية غير المصرفية من العديد من المخاطر التي تتطلب من الجهات الرقابية اتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية والممارسات السليمة لإدارة وضبط هذه المخاطر وفقًا لأفضل الممارسات الدولية من أجل الحد من التعرض للخسائر المحتملة أو تجنبها، خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر والعولمة وإزالة القيود في ممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية، فإن الأمر يستدعي أيضًا إصدار القرارات التنفيذية اللازمة لتفعيل مواجهة المخاطر والإنذار المبكر للمؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة الهيئة.

2 - تعديلات على قانون التمويل العقاري.

في ضوء ارتباط نجاح نشاط التمويل العقاري وتحقيقه لهدفه المنشود في دفع التنمية العمرانية وتحقيق برنامج الحكومة في التيسير على المواطنين لتملك العقارات السكنية، بتوافر ضمانات لجهات التمويل تشجعها وتحفزها على منح التمويل، وحيث أفرز الواقع العملي عن بعض المعوقات التي تواجه جهات التمويل العقاري عند منح التمويل والتي ترتكز في الأساس على الإشكاليات المتعلقة بعملية التسجيل والرهن العقاري للوحدات الممولة بنظام التمويل العقاري بما أدى إلى صعوبة وجود ضمان عقاري يحفز هذه الجهات على منح التمويل على نحو يحتم تذليل أوجه القصور والمعوقات المتعلقة بالضمانات العقارية التي تحصل عليها جهات التمويل العقاري. ويتم ذلك من خلال إجراء بعض التعديلات على بعض أحكام قانون التمويل العقاري لإنشاء سجل إلكتروني لإشهار اتفاقات التمويل العقاري يسمح لجهات التمويل العقاري بإشهار اتفاقات التمويل المبرمة بينها وبين المستثمرين بهذا السجل لمدة محددة حتى إتمام إجراءات شهر اتفاق التمويل وقيد الضمان العقاري بالشهر العقاري، مع منح الإشهار بالسجل بعض المميزات التي تستهدف حماية حقوق جهات التمويل في الفترة التي لم يقيد فيها العقار الضامن بالشهر العقاري بعد، والتي يأتي على رأسها جعل اتفاق التمويل المشهر بهذا السجل نافذًا في مواجهة الغير بمجرد إشهاره به ومنحه قوة السند التنفيذي.

المحور الخامس: تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات

إن نشر الوعي المالي والثقافة المالية من ضرورات الشمول المالي في المجتمع، وهو من المواضيع التي يجب أن تتداخل مع جميع المحاور الأخرى في استراتيجية الهيئة (2022-2026). فمن خلال نشر الوعي الصحيح بشأن المنتجات والخدمات المالية المتوفرة يمكن تعزيز استخدام المواطنين لهذه الخدمات على الشكل الأمثل والآمن، كما يمكن تعزيز إدارة الممتلكات الشخصية والادخار والتمويل، وكيفية الاستفادة الذكية والآمنة من هذه الخدمات، مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية السليمة. وانطلاقًا من ذلك، فقد بادرت الهيئة بالاهتمام بتعميق مستويات الثقافة المالية المجتمعية، لتحقيق الأهداف التالية: -

1. تعزيز إدراك المواطنين للمبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي غير المصرفي.
2. زيادة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات التمويلية والتسهيلات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية.
3. توسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

ويستهدف محور تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات دعم التعليم المالي في المدارس، والتعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي، والثقافة المالية للمرأة والمجتمعات الريفية، ورفع الوعي المالي من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية.

وتسعى الهيئة إلى أن يكون قطاع الخدمات المالية غير المصرفية منبعًا للقدرات وجاذبًا للكفاءات، لذا تعمل الهيئة على دعم تطوير وتنافسية الأشخاص المرخص لهم برفع قدرات القطاع المالي غير المصرفي. كما ستعمل الهيئة على رفع مستوى الوعي والثقافة المالية الاستثمارية في السوق؛ إيمانًا منها بأن وعي وإدراك المشاركين في الأسواق المالية له دور رئيسي في رفع مستوى الالتزام وحماية المدخرات. ونظرًا لما يمثله رأس المال البشري المؤهل من أهمية في تنمية وتطوير القطاع المالي غير المصرفي، تعمل الهيئة على تنفيذ العديد من البرامج التي تسعى إلى تزويد القطاع بالكفاءات البشرية المؤهلة. وخير دليل على ذلك قيام الهيئة بالفعل بإنشاء مجمع المعرفة للثقافة المالية «Financial Literacy Knowledge Hub»، والذي يعد منصة علمية معلوماتية تهدف إلى نشر المعرفة المالية وزيادة الوعي المالي، وتطوير القطاع المالي غير المصرفي. ويمثل مجمع المعرفة نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرفية، حيث يساهم في تعزيز دور الهيئة في رفع مستوى الثقافة المالية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة له في مكان واحد وهي: معهد الخدمات المالية، ومركز المديرين المصري، والمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، والمركز الإقليمي للتمويل المستدام.

أولًا: معهد الخدمات المالية

يهدف المعهد إلى تطوير أساليب الخدمات المالية غير المصرفية ونشر العلوم والثقافة المالية وتوعية المستثمر. كما يسعى إلى تحقيق الريادة التدريبية في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، والتوسع بهذه الخدمات إقليميًا. وتشتمل الخطة المستقبلية لمعهد الخدمات المالية على تقوية الإطار المؤسسي للمعهد عن طريق سد الفجوات في الهيكل التنظيمي، واجتذاب كوادر جديدة في المجالات الهامة لتطوير الأداء. كما تتناول الخطة تطوير المحتوى العلمي لبرامج التدريب وخلق برامج تدريب جديدة لتشمل كافة الأنشطة المالية غير المصرفية التي تراقب عليها الهيئة، عن طريق توسيع نطاق البرامج التدريبية لتشمل برامج التطوير الإداري، والتعاون مع الجهات الدولية المثيلة لنقل أفضل الخبرات والممارسات الدولية في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

ثانيًا: مركز المديرين المصري

منذ نقل تبعية مركز المديرين المصري من وزارة الاستثمار إلى الهيئة العامة للرقابة المالية في نهاية عام 2011، ازداد نشاطه بشكل ملحوظ على مستوى ما يقدمه من خدمات تدريبية واستشارية وبحثية، فضلًا عن استحداث برنامجي الماجستير المهني (MBA) والدكتوراه المهنية (DBA) في الحوكمة والتمويل باللغتين العربية والإنجليزية، واللذان يتم تقديمهما بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

ويوجه المركز أنشطته المتعددة إلى رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة، والمديرين، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في هذه الشركات والمؤسسات المختلفة. وتشتمل الخطة المستقبلية لمركز المديرين المصري على توقيع عدد من اتفاقيات التعاون مع عدد من الجمعيات والمؤسسات لزيادة انتشار المركز في أوساط جديدة من مجتمع الأعمال المصري، والانتهاء من تطوير الموقع الإلكتروني بدعم من مؤسسة التمويل الدولية، وتحديث الدليل المصري لحوكمة الشركات بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، حيث يشمل الدليل الجديد الأسس الاسترشادية لمحاور الاستدامة الثلاثة: المسئولية البيئية، والمسئولية الاجتماعية، والحوكمة.

ثالثًا: المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

يختص المركز منفردًا بالتحكيم وتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية، وعلى الأخص تلك التي تنشأ فيما بين الشركاء، أو المساهمين، أو الأعضاء في الشركات والجهات العاملة في مجال الأسواق المالية غير المصرفية، سواء فيما بينهم، أو بينهم وبين تلك الشركات وهذه الجهات، وكذلك منازعات المتعاملين أو المستفيدين من الأنشطة المالية غير المصرفية مع تلك الشركات وهذه الجهات بمناسبة مباشرتها لنشاطها. ويتم تفعيل دور المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية من خلال إبرام اتفاقيات تعاون مع المؤسسات النظيرة بهدف توسيع نطاق عمل المركز وإيفاده للمحكمين والوسطاء المقيدين لديه بالمراكز المناظرة، والتوعية بمزايا التحكيم (نشر ثقافة التحكيم) ومميزات المركز ودوره في تسوية المنازعات المالية غير المصرفية بطرق مختلفة، وفتح قنوات للتواصل مع الجهات صانعة القرار بشأن متابعة تنفيذ قرارات التحكيم، والتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والوثائق والمعلومات مع مراكز التحكيم في الدول الأخرى، بما يسهم في تطوير الوسائل والآليات التي يعتمدها المركز. كما تتناول الخطة المستقبلية للمركز توفير برامج تدريبية

تعمل على تعزيز المعرفة وثقل المهارات لكل من المحكمين والوسطاء والعاملين بالمركز لضمان توافر الشروط وتزويدهم بما يطرأ من مستجدات في هذا الشأن، ورصد الملابسات والأخطاء التي من شأنها عرقلة سير عمليات التحكيم والوساطة وإعداد أبحاث وتقارير حولها.

رابعًا: المركز الإقليمي للتمويل المستدام

يمثل المركز خطوة نوعية نحو تعزيز وجود الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي، وهو مكرس خصيصًا لتعزيز التمويل المستدام في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط في القطاع المالي غير المصرفي، ونشر الوعي بأهمية التمويل المستدام، واستحداث المنتجات المالية الخضراء للسوق المالي غير المصرفي المحلي والإقليمي بشكل خاص. ومن المتوقع أن يقوم المركز الإقليمي للتمويل المستدام بدورٍ فعالٍ في مجالات التمويل المستدام على المستويين المحلي والإقليمي مستهدفًا الشرق الأوسط وأفريقيا (MEA) من خلال التعاون مع الشركاء الإقليميين وشبكة المراكز المالية للاستدامة (FC4S)، ومبادئ التأمين المستدام (PSI) لتطوير مناهج ودرجات أكاديمية وشهادات مهنية دولية في التمويل المستدام، وعقد شراكات مع مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية المختلفة لعمل أول مؤشر للاستثمار المسؤول للشركات في إقليم الشرق الأوسط، والتوقيع على تعهد مناهضة التحرش الجنسي كشريك مع الاتحاد العربي للتأمين. كما تشمل الخطة المستقبلية للمركز التعاون مع كلٍ من المعهد البريطاني والسفارة البريطانية ومؤسسة معايير سندات التغير المناخي (Climate Bond Standards) لعقد دورات تدريبية عن الرقابة البيئية المستقلة (Third Party Verification)، والتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لعقد ورش تدريبية متعلقة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، وعقد شراكات مع المؤسسات المصرفية والمعهد القومي للإدارة لعقد دورات تدريبية متخصصة في التمويل المستدام.

وانطلاقًا من حرص الهيئة على نشر الوعي المالي وتعزيز الثقافة المالية ليس فقط بين المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية، بل وأيضًا بين فئات الشعب المصري كافة، قامت الهيئة عبر مجمع المعرفة للثقافة المالية بتصميم أول استراتيجية وطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية في مصر (2022-2026)؛ والتي تعنى بتعزيز القدرات المالية لدى الأفراد بدءًا من التعليم المالي ووصولًا إلى الاستقلال المالي والرفاهية المالية. وتستهدف الاستراتيجية جميع فئات الشعب المصري بدءًا من الأطفال والشباب ووصولًا إلى المتقاعدين. وترتكز خطة العمل على خمسة محاور رئيسية في التنفيذ وهي: بناء محتوى ثري سهل الفهم يتناسب مع الفئات المستهدفة، وبناء قدرات المعلمين وخلق سفراء للثقافة المالية، وتعزيز مشاركة المجتمع في تنفيذ وتحقيق أهداف الاستراتيجية، وبناء سياسات تواصل فعالة لرفع الوعي المجتمعي بمبادئ الاستثمار والاستقلالية المالية الفردية وزيادة القدرة على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية غير المصرفية، وخلق شراكات وبناء إطار للتعاون بين مختلف الجهات ذات الصلة لضمان قيام كل جهة بدورها في إطار نشر الثقافة المالية غير المصرفية.

ولتعميق مستويات الثقافة المالية في المجتمع المصري، تعتزم الهيئة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. دعم التنمية المستدامة ودفع عجلة التنمية من خلال المبادرات المجتمعية المختلفة.
2. بناء القدرات فيما يخص آليات الشمول المالي الرقمي للعاملين في جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
3. تطوير آليات رقمية لتحفيز العملاء على استخدام أنظمة الدفع غير النقدي المختلفة وتطوير دليل إرشادي لأدوات الشمول المالي الرقمي.

4. إعداد الدراسات ونشر الأبحاث المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي وتطويره وتلك المتعلقة بالتمويل المستدام.
5. تقديم خدمات المسئولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة وتأسيس مجتمع مالي نموذجي ذو منظومة تضمن مصالح كافة الأطراف المعنية.
6. التوسع في تقديم الخدمات المالية وعلى الأخص الإلكترونية منها مثل محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدمًا.
7. نشر الوعي بقواعد المسئولية البيئية والمسئولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) وأفضل الممارسات الدولية المرتبطة بها.
8. تحقيق التوازن بين السياسات المؤثرة على الاستقرار المالي والحماية والنزاهة في عمل الجهات الرقابية من أجل الحد من المخاطر وتحقيق الشمول المالي.
9. تقديم الدعم الثقافي والمعرفي لمجتمع الأعمال من أجل تطبيق قواعد المسئولية البيئية والمسئولية الاجتماعية والحوكمة (ESG).
10. توسيع نطاق الوصول إلى نظام الخدمات المالية الرقمية لجميع المناطق الجغرافية.
11. مساعدة الجهات التشريعية والرقابية في سن القرارات الملزمة المسئولية البيئية والمسئولية الاجتماعية والحوكمة (ESG).
12. تطوير أدوات التقييم والتحليل المحلية والإقليمية المخصصة لمخاطر تغير المناخ بالتعاون مع الشركاء الدوليين المختلفين.
13. إطلاق المشروعات البحثية المتعلقة بالتمويل المستدام والاستثمار المسؤول وتطوير إجراءات جمع البيانات وتحليلها.
14. إنشاء أول مكتبة إقليمية رقمية متخصصة في التمويل والتأمين المستدام والاستثمار المسؤول.

المبادرات التي يُقترح أن تقوم بها الهيئة في سبيل تحقيق تلك الأهداف:

- الاهتمام بخلق حوار مجتمعي مع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، والمشاركة في حلقات مناقشة قبل إصدار أي تعليمات رقابية بهدف خلق مزيد من التفاعل بين الهيئة والأطراف ذات العلاقة.
- تطوير اختبارات الهيئة التأهيلية للأشخاص المسجلين بسجلاتها المهنية وغرس ثقافة التعليم المهني المستمر.
- رفع مستوى التزام الأشخاص المرخص لهم بنظام السوق ولوائحه التنفيذية.
- تنظيم ورش عمل ومحتوى مرئي ومسموع لنشر الثقافة المالية ومبادئ حماية المتعاملين.
- الإعلان عن مسابقات بجوائز رمزية لطلاب كليات الإعلام والفنون التطبيقية والفنون الجميلة لأحسن أفلام تعريفية قصيرة عن الأنشطة والأدوات المالية غير المصرفية والآليات المستحدثة، بعد تقديم برنامج توعية للطلاب بهذه الأنشطة.
- الإعلان عن مسابقات بجوائز رمزية لطلاب كليات الحاسبات والمعلومات بالجامعات الحكومية والخاصة لبرمجة ألعاب إلكترونية توعوية ومحاكاة للشباب والأطفال عن الأنشطة المالية غير المصرفية، بعد تقديم برنامج توعية للطلاب بهذه الأنشطة.
- إنتاج عددًا من الأفلام التوعوية القصيرة بهدف نشر الثقافة المالية.
- غرس مبادئ التمويل والخدمات المالية غير المصرفية ضمن مناهج التعليم الأساسي والتجاري والجامعي لإرساء قيم الادخار والاستثمار وتهيئة المستثمر الصغير.
- التواصل مع مراكز التدريب والهيئات التعليمية والمهنية المتخصصة لعقد وتنظيم الفعاليات والبرامج المتخصصة والدورات التدريبية اللازمة لتأهيل الأفراد والجهات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي.
- توفير منصة من أجل تبادل الدروس المستفادة بشأن مختلف النماذج والخدمات المالية الرقمية ونهج الحماية التنظيمية وسبل تخفيف المخاطر في البيئات سريعة التغير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات المالية الرقمية، وتأثير التكنولوجيات الناشئة.
- دعم المهتمين بمجال الخدمات المالية غير المصرفية على المستويين المحلي والإقليمي للحصول على الدرجات العلمية والمهنية في هذا المجال من المعاهد والهيئات العلمية المتخصصة.
- عقد الدورات التدريبية وورش العمل للشركات للتعريف بمبادئ الاستثمار المسؤول.
- العمل على زيادة الإفصاحات الطوعية والتقارير المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمناخ.
- إصدار دليل إرشادي للمؤسسات المالية غير المصرفية عن الاستدامة لزيادة الوعي والتكامل والتواصل فيما يخص الاستدامة.
- الإعلان عن مسابقة للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة لاختيار الشركات الأكثر تبنيًا لمفهوم الاستدامة، وذلك لتشجيع الشركات على تبني هذا المفهوم.

رابعًا: مستهدفات الأنشطة المالية غير المصرفية

تسعى الهيئة إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمار تتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية، وتتوافر فيها القنوات الاستثمارية المتعددة التي تخدم جميع فئات المستثمرين. ويعد تنويع المنتجات الاستثمارية في الأسوق المالية ركيزة أساسية لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والمحافظة عليها وتنميتها. وتعمل الهيئة باستمرار على توفير البيئة التنظيمية المحفزة لطرح منتجات استثمارية جديدة، كما تهدف إلى تطبيق آليات عمل السوق وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وبما يلبي الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق. وفيما يلي أهم الدرسات التي تشير إلى أهمية تطوير الأسواق والأدوات المالية:

وقد أشار (Laeven et al., 2015) إلى أن الابتكار المالي كان بمثابة القوة الدافعة وراء زيادة عمق الأسواق المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية على مدى القرون الماضية. كما أكد (Štreimikien,2014) أن القفزة الكبيرة التي شهدتها الابتكارات المالية شكلت العامل الرئيسي لتحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي.

وأثبتت الدراسة التي قام بها (Prior and Santomá, 2010) أن ارتفاع معدل انتشار الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والذي يعتبر عنصرًا أساسيًا في الابتكار المالي، قد أدى إلى زيادة الشمول المالي بشكل كبير.

ومن جانبهم، قام (Michalopoulos et al., 2009) بتصميم نموذج يسعى إلى شرح العلاقة بين التمويل والنمو بشكل أكثر فعالية من خلال تطبيق تبني أساليب الابتكار المالي بخلاف نماذج التنمية والنمو المالي الحالية. وبين الباحثون دخول الاقتصادات في مراحل الركود في حالة عدم الاعتماد على أدوات الابتكار المالي، حيث يستطيع الابتكار المالي المساهمة بدورٍ فعالٍ داخل الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تسخير إمكانيات الأدوات والخدمات والتقنيات المالية المستحدثة، وتعبئة الموارد المالية الجديدة عن طريق توجيه الأموال إلى مشاريع استثمارية عالية الإنتاجية (Mishra, 2008).

ووجد (Frame and White, 2004) أن الابتكار يشكل عنصرًا هامًا في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الحديث. كما أثبتا أن الأدوات المالية المبتكرة الناجحة تستطيع أن تقلل من التكاليف والمخاطر، وتوفر خدمات محسنة للمستخدمين.

كما أوضح (Idun and Aboagye, 2014) أن دور البنوك والممولين الآخرين يتمثل في توجيه الابتكارات نحو النمو من خلال فحص ورعاية المشاريع المبتكرة القابلة للتطبيق، مع استبعاد المشاريع التي يحتمل أن تكون محفوفة بالمخاطر وغير قابلة للتطبيق.

وأشار (Valverde et al., 2007) إلى وجود علاقة إيجابية بين المنتجات والخدمات المبتكرة وكل من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي والاستثمارات وإجمالي المدخرات في إسبانيا.

وقام (Laeven et al., 2015) بوضع نموذج يُظهر وجود صلة وثيقة بين الابتكار المالي والنمو الاقتصادي من خلال التفاعل بين المؤسسات المالية ورجال الأعمال في المجال التكنولوجي.

ويتضح مما سبق أن المحاور الخمس التي تتبناها الاستراتيجية لها تأثير إيجابي على سلامة الأسواق المالية غير المصرفية واستقرارها، كما أنها تعمل على جذب الاستثمارات وتؤثر بشكل واضح على زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وتستهدف الهيئة من خلال هذه الاستراتيجية الطموحة إلى مضاعفة حجم التمويل الممنوح من الأنشطة المالية غير المصرفية ليصل إلى 820 مليار جنيه بحلول عام 2026 مقارنة ب370 مليار جنيه في 2021، وحوالي 159 مليار جنيه فقط عام 2017.

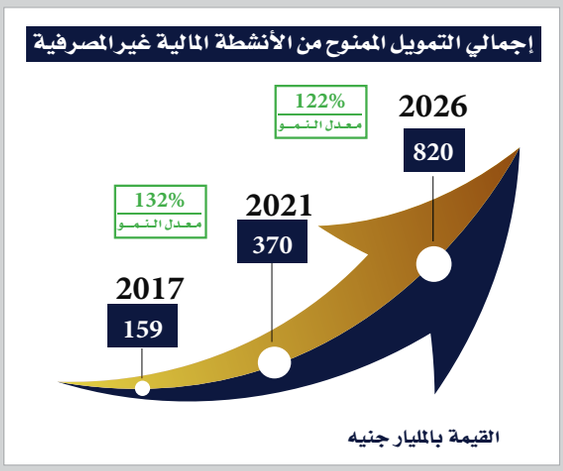

وبالنسبة لسوق رأس المال، فمن المتوقع أن تبلغ مساهمة إجمالي إصدارات الأسهم غير المقيدة بالبورصة حوالي 43% منها، لتصبح بذلك المكون الأساسي من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، يليها إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي، حيث من المتوقع أن تمثل حوالي 18% من إجمالي التمويل. ويأتي في المرتبة الثالثة إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم (سندات وصكوك) والمستهدف أن تصل إلى 10% من إجمالي التمويل الممنوح، يليها التمويل الاستهلاكي بنسبة 7%، يليها حجم أرصدة التمويل متناهي الصغر بنسبة 6%، ثم إجمالي قيمة إصدارات الأسهم المقيدة بالبورصة وإجمالي حجم الأوراق المخصمة بنسبة 5 % لكل منهما. ومن المتوقع أن تصل نسبة مساهمة أرصدة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة حوالي 4% من إجمالي التمويل الممنوح، في حين تبلغ نسبة مساهمة نشاط التمويل العقاري من إجمالي حجم التمويل الممنوح 2%.

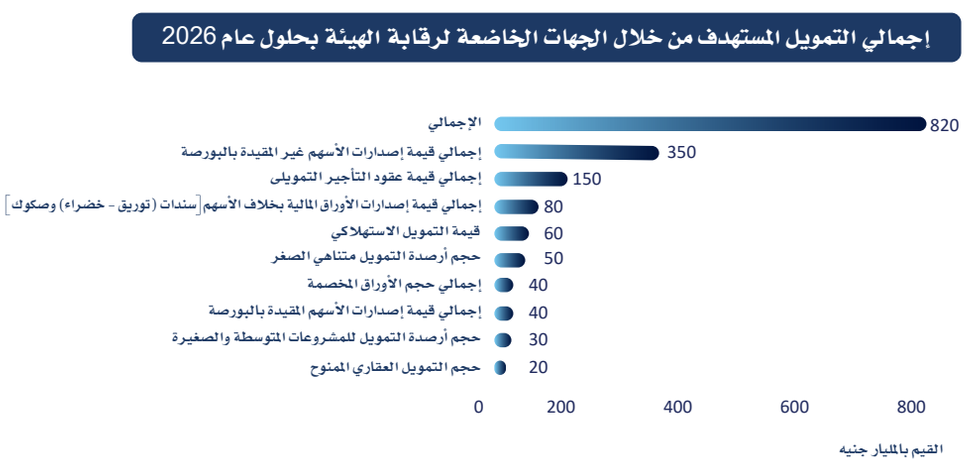

نسبة مساهمة كل نشاط من أنشطة القطاع المالي غير المصرفي إلى إجمالي التمويل الممنوح

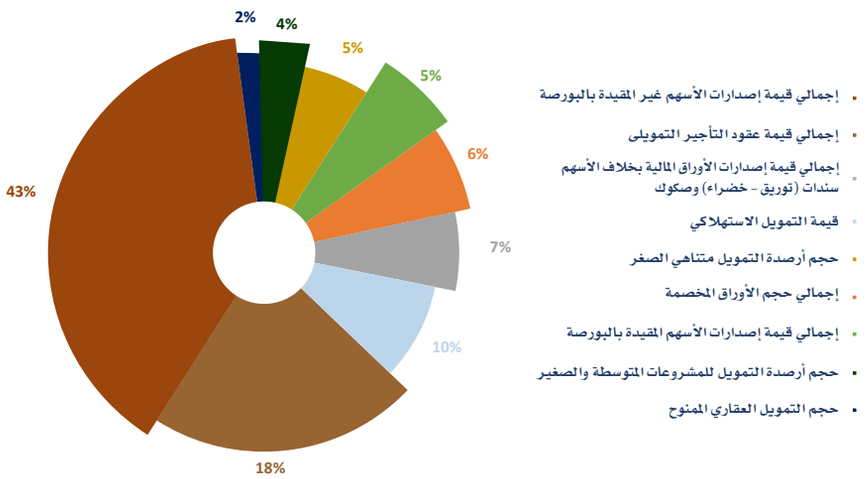

وتعمل الهيئة على تطوير كافة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال إصدار التشريعات، واستحداث الأدوات المالية الجديدة التي تلبي احتياجات المستثمرين، مما يساعد على تطوير الأسواق وزيادة عمقها وتعزيز معدلات السيولة بها. ونستعرض فيما يلي استراتيجية الهيئة في **تطوير الأسواق المالية غير المصرفية**:

أولًا: سوق رأس المال

تستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية زيادة مساهمة سوق رأس المال في دفع عجلة الاستثمار وتدعيم النمو المستدام. ويلعب سوق رأس المال دورًا كبيرًا في دفع عجلة الاستثمار، حيث تستحوذ قيمة إصدارات السوق الأولي -سواء كانت إصدارات أولية أو زيادات رؤوس الأموال أو سندات- على النسبة الأكبر من قيمة التمويل الممنوح من القطاع المالي غير المصرفي. وبالنظر إلى أرقام عام 2021، نجد أن إصدارات التأسيس وزيادة رأس المال بلغت حوالي 194 مليار جنيه، ومع الأخذ في الاعتبار إصدارات تعديل القيمة الإسمية وإصدارات تخفيض رأس المال وإصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم، بلغت إجمالي قيمة الإصدارات في السوق الأولي للأوراق المالية ما يزيد عن 280 مليار جنيه بنهاية عام 2021. **ومن المتوقع بحلول عام 2026 أن تصل إصدارات التأسيس وزيادة رأس المال نحو 390 مليار جنيه -وتمثل قيمة إصدارات الأسهم المقيدة بالبورصة 40 مليار جنيه منها- ومع الأخذ في الاعتبار إصدارات تعديل القيمة الإسمية وإصدارات تخفيض رأس المال وإصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم، ستتضاعف هذه القيمة لتصل إلى ما يزيد عن 550 مليار جنيه.**

كما تهدف الهيئة إلى تنشيط وتطوير أدوات الدين والمتمثلة في سندات الشركات وسندات توريق الحقوق المالية الآجلة والمستقبلية، بالإضافة إلى الصكوك، من خلال تفعيل الإطار التنظيمي والإجرائي المتعلق بمنظومة إصدار الصكوك وتحسين إجراءات طرح وإدراج الصكوك وأدوات الدين، وذلك في ضوء الأهمية الكبيرة للصكوك وسندات توريق الحقوق المالية المستقبلية في تمويل الشركات والهيئات والأشخاص الاعتبارية العامة من جهة، بالإضافة إلى دورها في تعميق سوق رأس المال المصري ومسايرة التغيرات الدولية في أسواق التمويل، وخلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي. هذا إلى جانب الاستمرار في استحداث منتجات جديدة في سوق رأس المال ذات علاقة بالأنشطة المالية غير المصرفية الأخرى التي تخضع لرقابة الهيئة، مثل الأوراق المالية المرتبطة بالتأمين Insurance Linked Securities (ILS) سواءً في مجال تأمينات الحياة أو الممتلكات، بما يعد تفعيلاً لآليات نقل المخاطر البديلة "Alternative Risk Transfer" المطبقة على الصعيد العالمي، حيث تعتمد تلك

الآلية على نقل المخاطر التأمينية إلى مخاطر مالية، ومن أشهرها سندات الأخطار الطبيعية. بالإضافة إلي ذلك تسعى الهيئة إلى الاستمرار في تشجيع الشركات على إصدار سندات خضراء "Green Bonds" واستحداث وتقديم أدوات مالية خضراء وحلول تمويلية جديدة مثل سندات النوع "Gender Bond" وسندات الاستدامة "Sustainability Linked Bonds". كما تدرس الهيئة إمكانية استحداث أدوات مالية جديدة تهدف إلى حث الشركات على خفض الانبعاثات الضارة من الكربون، من خلال تبني تكنولوجيا متطورة لتقليل انبعاثات الكربون التي تؤدى للاحتباس الحراري، وتعرف هذه الشهادات بشهادات "الانبعاثات الكربونية" "Carbon Emission Certificate".

ولذلك تستهدف الهيئة أن تصل إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم (سندات وصكوك) إلى حوالي 80 مليار جنيه بحلول عام 2026 مقارنة بأقل من 25 مليار جنيه فى نهاية ديسمبر 2021.

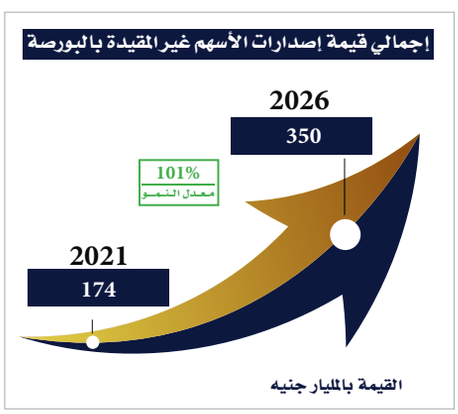

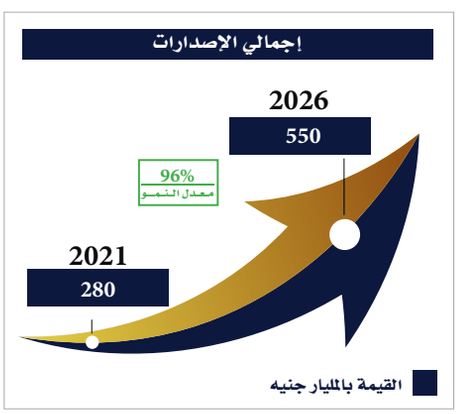

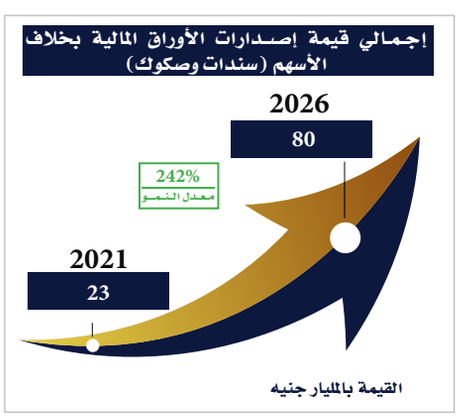

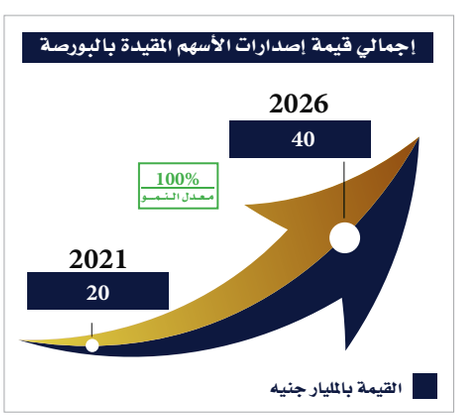

كما تسعى الهيئة إلى مساندة الدور الذي تلعبه البورصة المصرية في تفعيل جذب المزيد من الاستثمارات، وذلك بزيادة عدد الشركات المقيدة في البورصة المصرية وقيمتها السوقية، والذي يمكن تحقيقه من خلال تفعيل جانبي الطلب والعرض في سوق رأس المال، وذلك على النحو التالي:-

❖ جانب الطلب

وفقًا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن الاستثمار المؤسسي يشكل أكثر من 80% من إجمالي حجم التداول في البورصات العالمية المتطورة. ويلعب الاستثمار المؤسسي دورًا مهمًا في الأسواق المالية نتيجة لما تضخه تلك المؤسسات من رؤوس أموال للشركات وخلق مزيد من الطلب في سوق الأوراق المالية، مما ينعكس على سيولة الأوراق المتداولة وتعزيز كفاءة السوق بشكلٍ عامٍ. وتظهر أهمية دور المتعاملين من المؤسسات خلال الأزمات المالية التي تهدد استقرار الأسواق المالية وتزيد من مخاطر السوق نظرًا لما يتمتع به الاستثمار المؤسسي من خبرة في الأسواق والتداول، بالإضافة إلى حجم الاستثمارات

ذات التأثير الكبير. وتستطيع تلك المؤسسات توجيه التحركات في الأسواق المالية والسلوك الاستثماري للمستثمرين الأفراد، حيث أن سياستهم الاستثمارية لها تأثير كبير على استقرار السوق ومواجهة الأزمات. وقد أشار (David and Steil, 2001) إلى أن المستثمر المؤسسي يعمل على استقرار سوق الأوراق المالية، وذلك لاعتماده على الدراسات والإحصائيات عند اتخاذ قرارات البيع أو الشراء لضمان صحة تلك القرارات وسلامتها. كما أكدت الدراسة أيضًا على أن تنمية هذه المؤسسات تساعد صغار المستثمرين على الاستثمار من خلال هذه المؤسسات كبديل للاستثمار المباشر في سوق الأوراق المالية، وذلك في ظل تكلفة تعاملات منخفضة ومحفظة متنوعة بإدارة متخصصة ورشيدة. ومن جانبه، أشار (Ali and Hashmi, 2018) إلى ارتفاع مستويات السيولة في الشركات الباكستانية المدرجة التي تمتلك فيها المؤسسات حصة كبيرة. كما توصلت الدراسة إلى أن ملكية البنوك وشركات الاستثمار ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالسيولة، وأن المستثمرين المؤسسيين يلعبون دورًا إيجابيًا في تحسين سيولة الأسهم في سوق رأس المال الباكستاني. وقد أشار (Azzam, 2009) في دراسته على السوق المصري إلى أن زيادة نسبة ملكية البنوك في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تحسن من أدائها المالي، كما تقلل من اعتمادها على القروض كوسيلة للتمويل.

وبدراسة دور المستثمر المؤسسي في زيادة سيولة سوق الأوراق المالية، فقد أشارت العديد من الأدبيات إلى أن نسبة ملكية المؤسسات تلعب دورًا مهمًا في رفع مستويات السيولة في تلك الأسواق، حيث توجد علاقة وطيدة بين نسبة ملكية المؤسسات ومستويات السيولة التي تسجلها الأسهم (Attig et al., 2006; Lee,2011). وأظهرت الدراسة التي أعدها (Hu Dachun & Jin Sai-nan, 2007) أن زيادة نسبة الاستثمار المؤسسي في الصناديق الاستثمارية تساهم في انخفاض التقلبات التي تشهدها أسعار الأسهم، مما يسلط الضوء على دور الاستثمار المؤسسي في استقرار الأسواق المالية.

وبالنظر إلى هيكل ملكية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، نجد أن نسبة القيمة السوقية لملكية المؤسسات والأفراد للأسهم المقيدة بلغت حوالي 84% و16% على التوالي في نهاية مايو 2022. وعلى الرغم من تركز ملكية الشركات المقيدة بالبورصة في المستثمر المؤسسي، إلا أن حوالي 72% من هذه القيمة لايتم التداول عليها، حيث أنها مملوكة للكيانات المؤسسة لهذه الشركات ومعظمها مؤسسات غير مالية. على الجانب الآخر، تعتبر الشركات بأنواعها من أكبر المستثمرين المؤسسيين حيث تبلغ نسبتهم من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المملوكة للمؤسسات حوالي 55% يليها البنوك بنسبة 16%، ثم تأتي صناديق الاستثمار بنسبة

9%، وتمثل المؤسسات الآخرى نسبة 20%.

وقد مثل حجم استثمارات البنوك المصرية والبريد المصري الموجه للبورصة مابين 2% - 1% من إجمالي الأموال المتاحة. كما بلغت نسبة استثمارات شركات التأمين في الأسهم ووثائق صناديق الاستثمار والمحافظ المالية المرتبطة بوحدات استثمارية حوالي 26% في عام 2020/2021. وسجلت الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية المتداولة الأخرى حوالي 2.8% من استثمارات صناديق التأمين

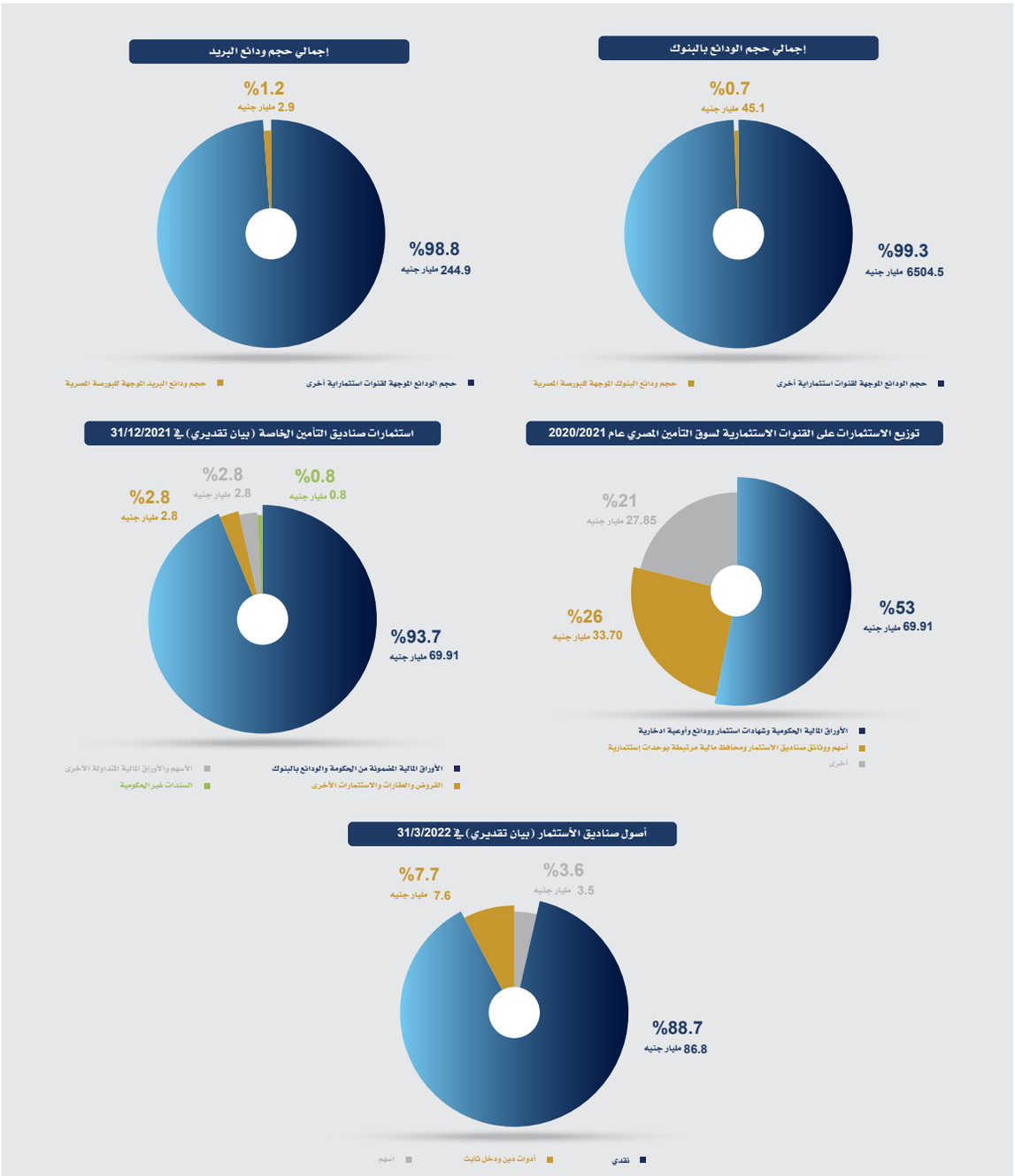

الخاصة، بينما بلغت نسبة صناديق الاستثمار في الأسهم حوالي 3.6% من إجمالي قيمة أصول استثمارات صناديق الاستثمار. ويتضح مما سبق أنه على الرغم من أن النسبة الغالبة من القيمة السوقية للأسهم المقيدة تتركز فى الشركات المؤسسة لهذه الكيانات، إلا أن حجم الاستثمارات الموجه للبورصة المصرية يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي استثمارات المؤسسات المالية. ويستلزم ذلك العمل على تشجيع المستثمر المؤسسي من المؤسسات المالية التي تتميز طبيعة استثماراتها بالمتاجرة، مما يخلق سيولة مرتفعة ويعمل على زيادة حجم التداول بالبورصة المصرية. وتنظر الهيئة في تعديل السياسات الاستثمارية لشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة لحثها على الاستثمار فى الأدوات المالية غير المصرفية.

❖ جانب العرض

يتضمن زيادة جانب العرض في سوق الأوراق المالية إمكانية قيام الهيئة بإجراء تعديل بقواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية من خلال إلزام الشركات الحالية بزيادة نسبة التداول الحر. غير أن العمل على جذب شركات جديدة للطرح بالبورصة المصرية، بالإضافة إلى الإسراع في برنامج توسيع قاعدة الملكية للشركات المملوكة للدولة هو العنصر الحاسم والمؤثر تأثيرًا إيجابيًا علي زيادة عمق السوق والقيمة السوقية لرأس المال السوقي. وبالنظر إلى تجارب الدول المجاورة، نجد أن طرح شركات حكومية عملاقة يمثل أحد أهم عوامل زيادة رأس المال السوقي للبورصات، وفيما يلي أهم الأمثلة على ذلك:

وبالنظر إلى تجارب الدول المجاورة نجد طرح شركات حكومية عملاقة من أحد أهم عوامل زيادة رأس المال السوقى

	رأس المال السوقي	الناتج المحلي الإجمالي	رأس المال السوقي % من الناتج المحلي الإجمالي
السوق المالية السعودية (تداول)	12 تريليون ريال سعودي	3 تريليون ريال سعودي	394%
الإمارات العربية المتحدة (DFM ADX)	2.3 تريليون درهم إماراتي	1.5 تريليون درهم إماراتي	153%
بورصة قطر	771 مليار ريال قطري	692 مليار ريال قطري	112%
بورصة الكويت	44 مليار دينار كويتي	41 مليار دينار كويتي	106%

وكانت الهيئة قد استهدفت في الاستراتيجية الشاملة للقطاع المالي غير المصرفي (2018-2022) أن تصل القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة إلى 1.6 تريليون جنيه مع نهاية عام 2022، ولكن لم يتم تحقيق المستهدف نظرًا لظروف جائحة كورونا وما صاحبها من تباطؤ الاقتصاد العالمي. ومع زيادة معدلات التطعيم ضد فيروس كورونا وانحسار انتشار المرض، من المتوقع أن تشهد الأسواق فترة من الاستقرار، مما قد يساعد على التوسع في طرح الشركات المملوكة للدولة والشركات المدنية المملوكة لجهاز الخدمة الوطنية، بالإضافة إلى تشجيع ذلك على قيام القطاع الخاص بطرح شركات من خلال القيد بالبورصة. وعليه نتطلع إلى **أن يصل رأس المال السوقي إلى ما يقرب من 1.6 تريليون جنيه بحلول عام 2026، وإن كانت هذه القيمة مرشحة للزيادة بشكل ملحوظ في حالة طرح شركة العاصمة الإدارية الجديدة والشركات الحكومية المستهدفة لتصل إلي 2.6 تريليون جنيه مصري.**

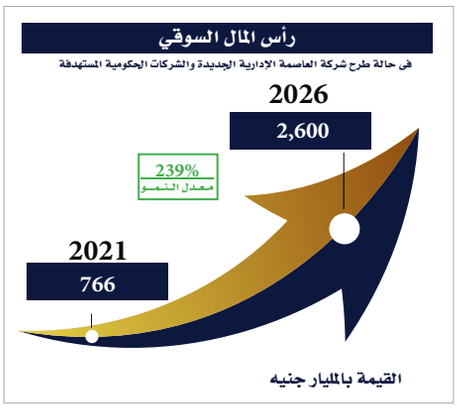

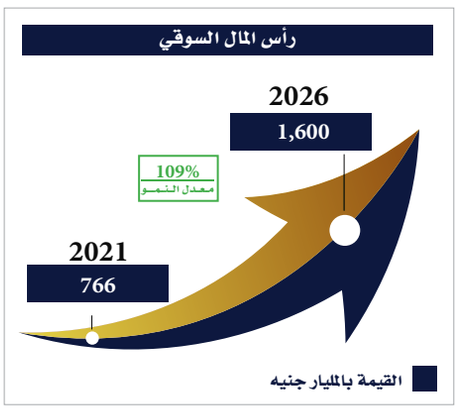

وفيما يلي استعراض لأهم المبادرات التي يمكن أن تقوم بها الهيئة في سبيل تحقيق تلك المستهدفات:

تتطلع الهيئة إلى تطوير منتجات وخدمات الأوراق المالية وأسواق رأس المال من خلال استخدام التكنولوجيا المالية، كما تعمل على تطوير البنية التحتية الأساسية للسوق، وتهدف إلى نشر ثقافة حلول الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) بين الشركات، والتي تركز على حل المشاكل المعقدة التي تتطلب قدرة بشرية هائلة مع التركيز على أهمية الملكية الفكرية، وتفعيل تقنيات البيانات الضخمة (Big Data) لزيادة كفاءة أنشطة ما بعد إتمام العمليات مثل إعداد التقارير، وتطبيق معايير الامتثال، وإدارة المخاطر. هذا بالإضافة إلى تفعيل آلية التمويل الجماعي من خلال الأسهم Equity Crowdfunding (ECF)، والذى يسمح للأفراد بالاستثمار في شركة –والتي عادة ما تكون إما ناشئة أو في مرحلة مبكرة- مقابل أسهم تلك الشركة بحيث يتلقى المستثمرون عوائد على استثماراتهم في التمويل الجماعي لأسهمهم من أرباح الأسهم أو بيع الشركة أو من خلال بيع الأسهم إذا أصبحت الشركة مدرجة في البورصة لجذب المستثمرين. كما تهدف الهيئة إلى تفعيل منصات الوساطة عبر الإنترنت؛ حيث تقوم شركات الوساطة بتوفير منصات معلوماتية للعملاء لتمكينهم من الوصول إلى معلومات الحسابات الخاصة بهم وإدارتها، والاستثمار في مجموعة كبيرة من المنتجات مثل صناديق الاستثمار والأوراق المالية غير المقيدة، بالإضافة إلى العمل على استحداث ما يسمى بالمستشار الآلي (Robo Advisor) لشركات إدارة الأصول ومحافظ الأوراق المالية.

وتركز الهيئة في جهودها نحو استدامة سوق المال والقطاع المالي غير المصرفي بشكل عام على تقديم أدوات وآليات مالية جديدة تسمح بتوفير التمويل للمشروعات الخاصة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمطبقة عالميًا، وخاصة فيما يتعلق بقضايا التغير المناخي وتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، حيث تعمل الهيئة على تفعيل الأنواع المستحدثة من السندات المستخدمة في مجالات التنمية المستدامة -والتي وافق مجلس إدارة الهيئة عليها في إطار مشروع إجراء تعديل بعض أحكام المواد المنظمة للسندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 - والتي تتفق مع رؤية مصر 2030 وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. كما تسعى إلى استحداث أدوات مالية جديدة تهدف إلى حث الشركات على خفض الانبعاثات الضارة من الكربون، والتي تعرف باسم "شهادات الانبعاثات الكربونية Carbon Emission Certificate".

كما تستهدف الهيئة إطلاق مبادرات جديدة لإتاحة وسائل تمويل مستحدثة في السوق المصري للشركات الناشئة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا، والابتكارات، والتقنيات الرقمية، وتفعيل تأسيس الشركات ذات غرض الاستحواذ والمعروفة بـ SPAC، بالإضافة إلى تفعيل دور صناديق الاستثمار بأنواعها وفقًا لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة بما يدعم رؤية مصر 2030 وخاصة في مجالات الاستدامة، ودعم قضايا المناخ، وتمكين المرأة. وتعمل الهيئة على تشجيع الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية مع وضع الإطار التشريعي للأدوات الجديدة؛ حيث وافق الأزهر الشريف على أنواع جديدة من الصكوك مثل صكوك الاستصناع، وصكوك الوكالة للاستثمار، وصكوك السَلم، وصكوك المزارعة، وصكوك المساقاة كما يمكن إضافة صيغ أخري لعقود الصكوك حال الحاجة إلى ذلك.

هذا وسيؤدى العمل على تحول النهج الرقابي والتنظيمي لنظام الإشراف القائم على أساس الخطر Risk-Based Supervision

(RBS) إلى زيادة هائلة في حجم البيانات والسياسات المنظمة، مما يتطلب إنشاء وحدة متخصصة لتحليل بيانات سوق رأس المال، بالإضافة إلى استحداث مؤشرات الإنذار المبكر ومؤشرات متابعة أدائه والشركات العاملة فيه. كما تعمل آليات الذكاء الاصطناعي وغيرها من خوارزميات التعلم الآلي (ML Algorithms) على تحديد كفاءة الإنذار المبكر وتقييم مخاطر سوق رأس المال، مما يساعد على القيام باختبارات الإجهاد (Stress Testing)، والوصول لنتائج أكثر دقة. ويتطلب ما سبق ضرورة توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة للتدريب وبناء بنية تحتية للاستمرار في تطبيق أسلوب الرقابة على أساس الخطر في مجال سوق رأس المال.

وفي إطار العمل على تقوية آليات عمل سوق رأس المال، تركز الهيئة على توفير المبادئ والتدابير اللازمة لذلك من خلال تعزيز إطار عمل مكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي لتعزيز الثقة في السوق وبناء مزيد من المرونة، وتقييم قواعد الإفصاح وتعديلها لتصبح أكثر تماسكًا وقابلية للفهم من قبل المستثمرين الأفراد وأكثر سهولة في الوصول إليها.

ومن المنتظر أن تعمل الهيئة على تفعيل قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في نشاط سوق المال. كما تعمل الهيئة على وضع ضوابط جديدة لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، مع ضرورة الإفصاح عن حجم عمليات الشراء بالهامش على كل ورقة مالية وعلى السوق ككل على شاشة البورصة بشكل دوري. وتتطلع الهيئة إلى تفعيل التنظيم الخاص بمزاولة عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع (Short Selling) مع وضع الإجراءات والضوابط التنظيمية لتعديله، بما يسهم في زيادة السيولة بالبورصة المصرية، والتي تتضمن تفعيل وجود شاشة توضح حجم الأسهم المتاح اقتراضها لتكون متاحة لكافة شركات السمسرة المرخص لها بمزاولة تلك الآلية. هذا بالإضافة إلى استكمال إصدار القرارات التنفيذية الخاصة ببورصات العقود الآجلة وشركة المقاصة والتسوية للعقود، بما يساهم في زيادة كفاءة وعمق سوق المال المصري باستحداث أدوات مالية جديدة تجذب شرائح أوسع من المستثمرين وتواكب متطلبات الاقتصاد المصري.

وتعمل الهيئة على خلق بيئة استثمار تنافسية من خلال تسهيل وصول الشركات -خاصةً الصغيرة والمتوسطة- إلى مجموعة كاملة من مصادر التمويل المستند إلى السوق، بما في ذلك الأسهم الخاصة والعامة، لتمويل الابتكار والنمو على المدى الطويل وتحسين الكفاءة وتخفيض تكاليف الامتثال القانوني، بالإضافة إلى توفير معايير موحدة لتقارير البيانات وتيسير الوصول لبيانات عامة مفهومة وقابلة للمقارنة لتمكين الشركات من جذب المزيد من المستثمرين في السوق، وتمكين المؤسسات (مثل البنوك وشركات التأمين) من زيادة الاستثمار في سوق رأس المال لتوسيع قاعدة المستثمرين من الشركات شريطة أن يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات في محافظ متنوعة مع أوزان مخاطر مناسبة لتصبح أكثر كفاءة ماليًا، وتعديل قواعد قيد الشركات الصغيرة والمتوسطة ووضع نظام انتقالي للامتثال التنظيمي للشركات المقيدة حديثًا في البورصة.

ويعد تعزيز مستويات الثقافة المالية ونشرها حجر الأساس في مسارات عمل المنظمات المختلفة، مما يستلزم دومًا تصميم برامج لرفع وعي المتعاملين كعامل رئيسي في ضمان حمايتهم وتثقيفهم بأساسيات الاستثمار والادخار بسوق الأوراق المالية إيمانًا بأهمية تحقيق النمو الشامل. وتتطلع الهيئة إلى زيادة الدورات التدريبية للعاملين في مجال سوق رأس المال بالاستعانة بخبراء من الخارج (دورات افتراضية من خلال الإنترنت) بهدف الاطلاع على تجارب الدول المختلفة في الحد من المخاطر التي تواجه التحول الرقمي (أو الرقمنة) والتي ارتفع معدل استخدامها في أعقاب تداعيات فيروس كورونا المستجد Covid-19.

ومن جانب أخر، تكثف الهيئة جهودها لتعزيز تعاملات المستثمرين الأفراد في سوق رأس المال من خلال زيادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية من خلال توفير الحماية القانونية، وتوضيح المفاهيم المالية والمعلومات الاستثمارية وتوفير المشورة المالية اللازمة للمتعاملين، وتوضيح المعلومات الخاصة بسوق رأس المال للمساعدة في بناء ثقة المتعاملين في السوق وتمكين المستثمرين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة وتسهيل مشاركتهم بشكل أكبر في سوق رأس المال، مما يساعد في تمكين المتعاملين وتنمية الوعي بالسوق.

ثانيًا: التأمين

من المتوقع أن يساهم صدور قانون التأمين الموحد في تطور قطاع التأمين وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليتجاوز حدود الـ 1% خلال الخمس سنوات القادمة. وتسعى الهيئة إلى مضاعفة أقساط التأمين **لتصل إلى حوالي 100مليار جنيه بحلول عام 2026** مقارنة بنحو 47.5 مليار جنيه خلال عام 2021، كما تستهدف الخطة الاستراتيجية رفع الاستثمارات **لتصل إلى 200 مليار جنيه بحلول عام 2026**، وأن يصل حجم استثمارات صناديق التأمين الخاصة وصناديق التأمين الحكومية إلى **150 مليار جنيه و1.3 مليار جنيه على التوالي في عام 2026.**

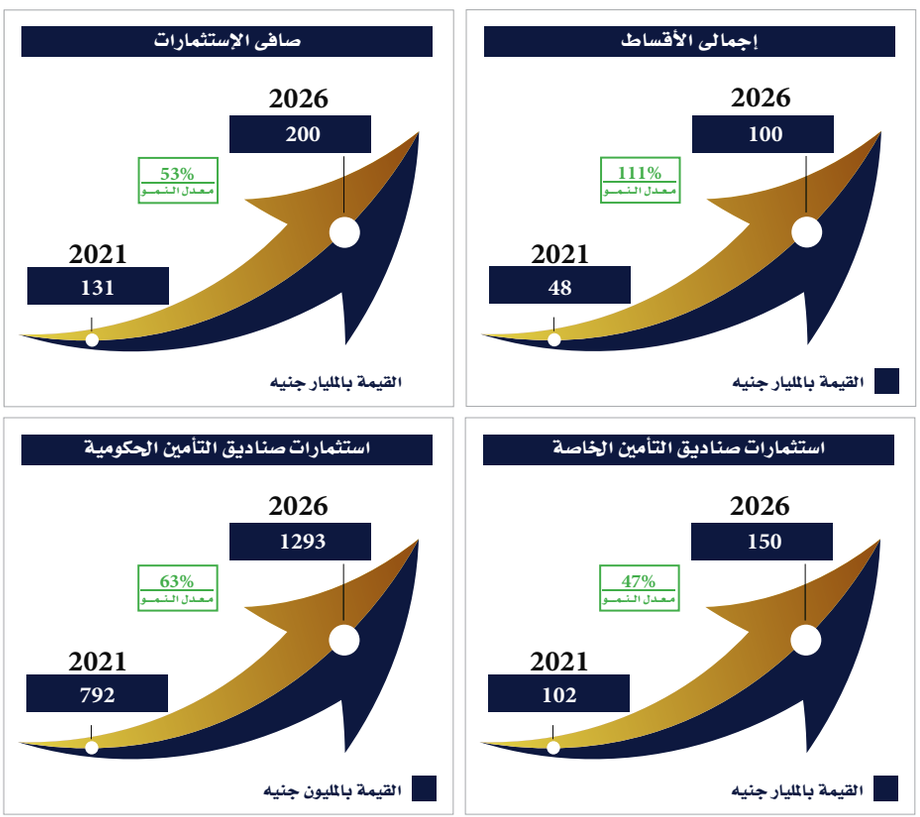

وفيما يلي استعراض لأهم المبادرات التي يتوقع أن تقوم بها الهيئة في سبيل تحقيق تلك المستهدفات:

- استمرار تشجيع مزاولة كلٍ من التأمين التكافلي والتأمين متناهي الصغر بالسوق.
- استحداث ضوابط ومعايير الترخيص بمزاولة نشاط التأمين عن طريق الإنترنت Online Insurance سواءً للشركات الحالية أو شركات متخصصة تُؤسس على أساس تلك المنظومة، وبما يساهم في وصول الخدمات التأمينية لكافة فئات المجتمع.
- الترويج لدى الجهات الحكومية لإطلاق مبادرة «التأمين على الأصول المملوكة للدولة» وتشجيعها لتطبيق أساليب ومعايير إدارة الأخطار.
- تفعيل آلية نقل المخاطر البديلة «Alternative Risk Transfer»، حيث تعتمد تلك الآلية على نقل المخاطر التأمينية إلى مخاطر مالية، ومن أشهرها سندات الأخطار الطبيعية.
- التعاون مع الجهات المعنية في تحقيق بعض الإعفاءات الضريبية والرسوم المستحقة على صناديق التأمين الخاصة، بما يساهم في تعظيم العائد من تأسيس تلك الصناديق، ويشجع على زيادة معدلات العائد على أموالها المستثمرة، بما يساهم في تعزيز دور تلك الصناديق كأحد أدوات الادخار، وكذلك دورها كأحد المستثمرين الرئيسيين في أسواق الأوراق المالية والاستثمار.
- التوسع في اعتماد منتجات التأمين متناهي الصغر، وبصفة خاصة التأمينات التي تجمع تغطيات متنوعة للأشخاص والممتلكات.

- التوسع في طرح منتجات التأمينات الزراعية في ضوء احتياج الدولة لتأمين المحاصيل الزراعية.
- استهداف التوسع في تأمينات الممتلكات الحكومية والعقارات التاريخية.
- العمل مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) على تفعيل نظام خاص بنشاط التأمين للاستعلام عن العملاء.
- العمل على توسيع قاعدة الشمول التأميني (Sustainable Inclusive Insurance) عن طريق خلق منتجات تأمينية تناسب جميع الفئات، وذلك بالتعاون مع الاتحاد المصري للتأمين.
- اتخاذ إجراءات استصدار قانون التأمين الموحد، وإصدار القرارات التنفيذية اللاحقة فور صدوره، والذي يستهدف تنظيم عمل كل من شركات التأمين وإعادة التأمين التجارية في نشاطي تأمينات الحياة وتكوين الأموال، ونشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات ومراعاة ما تتميز به صيغ مزاولة التأمين التكافلية في النشاطين من معايير متخصصة، فضلًا عن تضمين أحكامه النصوص الموضوعية المنظمة لعقد التأمين والواردة بالتقنين المدني، بالإضافة إلى ضم كل من نشاط صناديق التأمين الخاصة والحكومية، وكذلك النصوص المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع تحت مظلة القانون الموحد، وذلك ليصبح لدى سوق التأمين المصري ولأول مرة قانون موحد وشامل تحت اسم مشروع تنظيم نشاط التأمين الموحد.
- ضم وتنظيم نشاط الرعاية الصحية "Third-Party Administrator (TPA)" ونظم إدارة تعويضات التأمين الطبي ضمن الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، ووضع ضوابط وإجراءات تحفيزية تسمح لشركات الرعاية الصحية بالتحول إلى شركات تأمين طبي متخصصة.
- استحداث نصوص تشريعية وقرارات تنفيذية خاصة بصناديق التأمين الحكومية لمواكبة نمو الاقتصاد المصري.
- تفعيل نماذج التطبيقات الإلكترونية للتأمين (InsurTech): وهي نماذج أعمال قائمة على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وأدوات تحليل البيانات الضخمة (Big Data)، في إنشاء نماذج أعمال أو منتجات تأمين جديدة، من أجل تعظيم كفاءة التشغيل، وتخفيف وإدارة مخاطر التأمين، وتحسين خدمة العملاء.

ثالثًا: التمويل العقاري

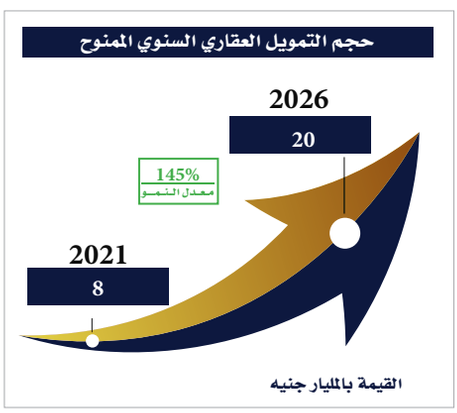

في ضوء التعديلات المقترحة على قانون التمويل العقاري في محور الإطار التشريعي لاستراتيجية الهيئة (2022-2026)، والمتمثلة في تذليل أوجه القصور والمعوقات المتعلقة بالضمانات العقارية التي تحصل عليها جهات التمويل العقاري، وما يتطلبه من إنشاء سجل إلكتروني لإشهار اتفاقات التمويل العقاري، مع منح الإشهار بالسجل بعض المميزات التي تستهدف حماية حقوق جهات التمويل، هذا بالإضافة إلى استحداث حكم جديد بالقانون يقضي بتنظيم اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري لقواعد التنفيذ على العقار، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الحصول على تمويل عقاري، وما يتطلب ذلك من زيادة أجل التمويل العقاري وتحديد سعر فائدة يتناسب مع فترة التمويل. هذا وتستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية مضاعفة **محفظة التمويل العقاري من حوالي 8 مليار جنيه في عام 2021 إلى حوالي 20 مليار جنيه بحلول عام 2026.**

وفيما يلي استعراض لأهم المبادرات التي تستهدفها الهيئة في سبيل تحقيق تلك المستهدفات:

- **إجراء تعديل تشريعي لبعض أحكام قانون التمويل العقاري رقم (148) لسنة 2001، بما يساهم فيما يلي:**

- تيسير إجراءات شهر تصرف البيع الخاصة بعقود ملكية الوحدات.
- ضمان حق ورثة المنتفع في حالة تمويل حق الانتفاع، في حالة وفاته قبل انتهاء مدة اتفاق التمويل العقاري.

- **العمل على اقتراح تشريع لتنظيم عمل شركات التطوير العقاري**، عند ممارستها لنشاط التمويل المتمثل في سداد ثمن الوحدات على أقساط، مما سيضاعف من حجم التمويل العقاري الرسمي ووضع ألية مناسبة للتنسيق في منح التمويل بين الشركات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل العقاري، والمطورين العقاريين، حيث تعتبر إحدى المعوقات أو المشكلات التي تواجه شركات التمويل العقاري المنافسة الشرسة التي تجدها من شركات التطوير العقاري.

- **تفعيل السوق الثانوي للتمويل العقاري** من خلال توريق محافظ التمويل العقاري الخاصة بالسوق الأولي عن طريق إصدار الصكوك والسندات.

- **تحفيز شركات التمويل العقاري لتصبح إحدى شركات التمويل الأخضر**، وذلك من خلال تمويل الوحدات والعقارات الخضراء والتي تم إنشائها طبقًا لمفهوم «التنمية المستدامة»، وبالتالي تصبح شركات التمويل العقاري مساهمًا أساسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **نشر ثقافة التمويل العقاري بصورة أكبر**، من خلال تحفيز شركات التمويل العقاري لافتتاح فروع لها بمحافظات مصر المختلفة لتلبية احتياجات المستثمرين، مما يؤثر بالإيجاب على معدل نمو النشاط.

رابعًا: التأجير التمويلي

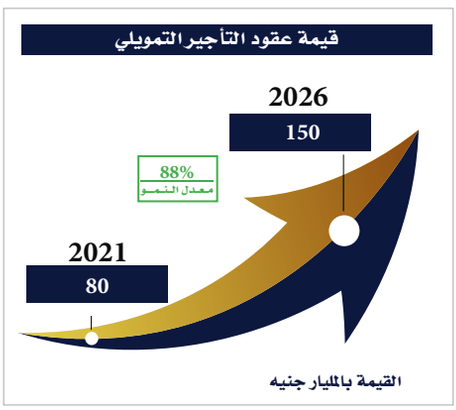

تستهدف الهيئة تشجيع إنشاء شركة لتقييم وتسويق الأصول محل التأجير التمويلي من أجل إيجاد سوق ثانوي نشط للأصول المؤجرة، مما يخفض المخاطر وينشط الصناعة، بالإضافة إلى الإجراءات التي من المخطط القيام بها؛ بهدف تحفيز التأجير التمويلي لتمويل القطاع الطبي. كما تعتزم الهيئة حث أطراف السوق المختلفة على إطلاق صندوق يمول نشاط التأجير التمويلي، وبناءً على ذلك، **تستهدف الهيئة رفع محفظة التأجير التمويلي من حوالي 80 مليار جنيه في عام 2021 إلى 150 مليار جنيه بحلول عام 2026.**

وفيما يلي استعراض لأهم المبادرات التي يقترح أن تقوم بها الهيئة في سبيل تحقيق تلك المستهدفات:

- **وضع حوافز لشركات التأجير التمويلي** لتمويل المشروعات والأصول التي تتوافق مع معايير البيئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (التأجير التمويلي الأخضر).

- **وضع إطار تنظيمي لتأسيس شركة لإعادة تمويل وتغطية مخاطر الائتمان لشركات التأجير التمويلي** على أن يتم تأسيس الشركة من خلال الشركات الأعضاء في اتحاد التأجير التمويلي والمؤسسات المالية الأخرى وفقًا للشروط والنسب التي تحددها الهيئة.

- **وضع إطار تنظيمي لتأسيس شركات وساطة لعمليات التأجير التمويلي**، وعلى الأخص لاستهداف العملاء غير المدرجين في الاقتصاد الرسمي لدمجهم بالاقتصاد الرسمي.
- **التنسيق مع شركات التأمين لإصدار وثائق تأمين متخصصة لشركات التأجير التمويلي** لتغطية مخاطر عدم سداد المستأجرين التمويليين.
- **التنسيق مع وزارة التعاون الدولي والبنك المركزي** لعمل مبادرات تتضمن توفير مصادر تمويل منخفضة التكلفة لشركات التأجير التمويلي، وكذلك لتمويل مشروعات محددة مثل المشروعات التي تنفذ في صعيد مصر، والمشروعات التي تستهدف التأجير التمويلي الأخضر.
- **وضع إطار تنظيمي للتعامل على الأصول المملوكة للدولة بنظام التأجير التمويلي** وفقًا لآلية حق الانتفاع ورَدّ الأصل إلى الدولة مرة أخرى في نهاية مدة الانتفاع.
- **وضع إطار تنظيمي لإلزام الجهات صاحبة الولاية على الأراضي والمشروعات** (التنمية الصناعية، التنمية السياحية، التعمير والاستصلاح الزراعي، النقل البحري والنهري، مصلحة الجمارك)، وذلك لتنظيم التعامل بالتأجير التمويلي مع هذه الجهات.

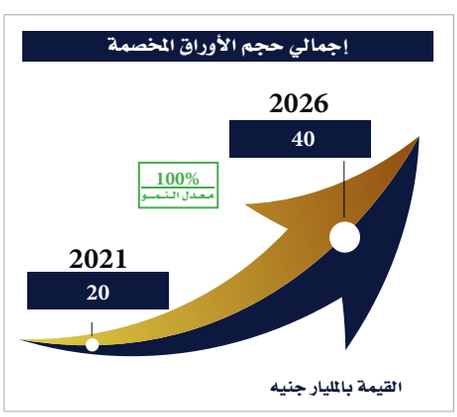

خامسًا: التخصيم

تعتزم الهيئة التوسع في نشاط التخصيم ليشمل التخصيم العكسي، والتخصيم متناهي الصغر، والتخصيم الأخضر. بالإضافة إلى وضع الإطار التنظيمي لتأسيس شركة إعادة تمويل وتغطية مخاطر الائتمان لشركات التخصيم. كما تعمل الهيئة على استهداف العملاء غير المدرجين في الاقتصاد الرسمي لدمجهم بالاقتصاد الرسمي، من خلال السماح بتأسيس شركات وساطة لعمليات التخصيم. وبناء على ما سبق **تستهدف الهيئة رفع قيمة المحفظة الخاصة بنشاط التخصيم من حوالي 20 مليار جنيه حاليا إلى 40 مليار جنيه بحلول عام 2026.**

وفيما يلي استعراض لأهم المبادرات التي يُزمع أن تتخذها الهيئة في سبيل تحقيق تلك المستهدفات:

والتي تتمثل في وضع الأُطر التنظيمية والقواعد والإجراءات الرقابية التي تساعد على ما يلي:

- **التعامل بنظام التخصيم العكسي** بما يسمح لشركة التخصيم بتمويل شراء ديون عملائها.
- **السماح لشركات التخصيم بضمان حقوقها المالية لدى مدينيها** عند التعامل مع الجهات الحكومية المختلفة مثل إدارات المرور وإثبات التخصيم على رخص السيارات.
- **تشجيع التخصيم متناهي الصغر**، بما يُمكن من تخصيم الحقوق المالية للعميل غير التاجر مثل الجمعيات والمؤسسات والجهات التي لا يتوافر فيها شرط التاجر.

- **وضع حوافز لشركات التخصيم الأخضر**، لتمويل رأس المال العامل للشركات التي تتوافق مع معايير البيئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **العمل على وجود شركة لإعادة تمويل وتغطية مخاطر الائتمان لشركات التخصيم**، على أن يتم تأسيس الشركة من خلال الشركات الأعضاء في اتحاد التخصيم والمؤسسات المالية الأخرى وفقًا للشروط والنسب التي تحددها الهيئة.

- **تأسيس شركات وساطة لعمليات التخصيم** وعلى وجه الأخص لاستهداف العملاء غير المدرجين في الاقتصاد الرسمي لدمجهم بالاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال تجهيز الملفات ومساعدة العملاء في فتح الحسابات وترشيح شركات التخصيم المناسبة.

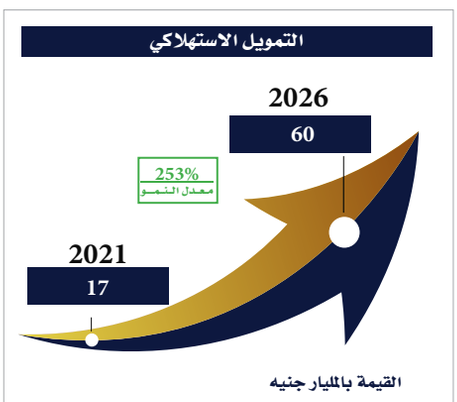

سادسًا: التمويل الاستهلاكي

يعتبر نشاط التمويل الاستهلاكي هو الأحدث في الأنشطة المالية غير المصرفية التي تخضع لرقابة الهيئة. وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال عام 2021 حوالي 17 مليار جنيه، **ومن المتوقع أن يستمر هذا النشاط في النمو ليصل إلى 60 مليار جنيه بحلول عام 2026.** وتعتزم الهيئة التوسع في وسائل الرقابة المميكنة على نشاط التمويل الاستهلاكي.

وفيما يلي استعراض لأهم المبادرات التي يُمكن أن تتخذها الهيئة في سبيل تحقيق تلك المستهدفات:

- **الإسراع في تكوين مجمعة تأمينية خاصة بعملاء التمويل الاستهلاكي** واستحداث منتجات تأمينية حديثة ضد كافة أنواع التعثر.

- **إخضاع شركات الوساطة بالبيع بالتقسيط** تحت مظلة قانون التمويل الاستهلاكي ورقابة الهيئة.

- وضع إطار قانوني للتعامل مع كافة الأطراف المعنية بتنفيذ منظومة التكنولوجيا المالية في الأسواق المالية غير المصرفية.

- **توسيع نطاق بطاقات المدفوعات التجارية** لتشمل مقدمي الخدمة في ظل قانون التكنولوجيا المالية.

- **توسيع قاعدة المستفيدين من التمويل الاستهلاكي** واستهداف فئات محدودي الدخل.

- وضع الإطار التنظيمي بما يسمح بإنشاء شركات **إعادة تمويل استهلاكي.**

سابعًا: تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تستهدف الهيئة خلال الفترة (2022-2026) الاستمرار في توسيع قاعدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، **ومضاعفة عدد المستفيدين من حوالي 3.5 مليون مستفيد ليصل إلى 6 مليون مستفيد بحلول عام 2026، بالإضافة إلى زيادة حجم التمويل الذي تمنحه الجهات من 27 مليار جنيه بنهاية عام 2021 إلى 80 مليار جنيه بنهاية عام 2026.** وستعمل الهيئة على إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات لتسويق محاصيلهم لتعظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة. كما تعتزم الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).

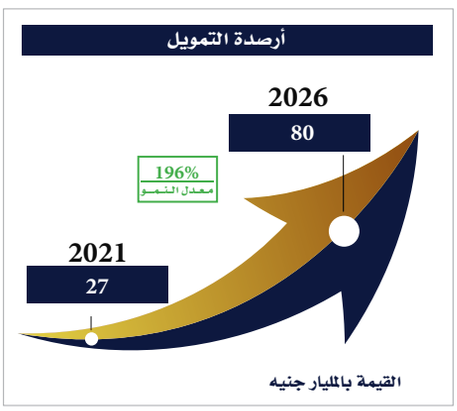

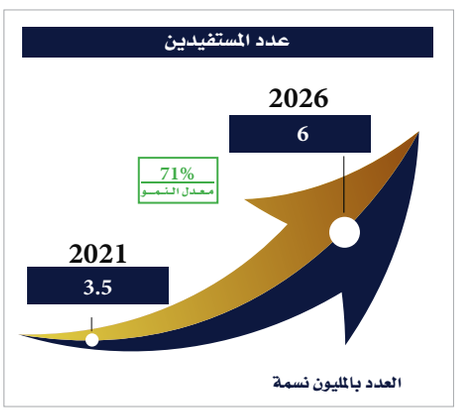

وفيما يلي استعراض لأهم المبادرات التي تتخذها الهيئة في سبيل تحقيق تلك المستهدفات:

- **تطوير التعديل التشريعي على قانون تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر** رقم (201) لسنة 2020، حيث تمت موافقة مجلس إدارة الهيئة على التعديل في أوائل أغسطس 2021، والذي يخضع حاليًا للمراجعة لدى قطاع التشريع بوزارة العدل، وتتناول بنود التعديل تنظيم عمليات الوساطة والكفالة بأجر، وتجريم ممارسات الغش والتدليس في البيانات والمستندات المقدمة لمنح التمويل.

- **تحقيق معايير الاستدامة الشاملة في قطاع تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**، بتضمين نماذج أعمال جهات التمويل الأبعاد الرئيسية للاستدامة من حيث البعد المالي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي.

- **إصدار القرارات التنظيمية اللازمة لتفعيل ضوابط واعتبارات التمويل المسؤول في قطاع تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**، بما يضمن تلبية الاحتياجات الفعلية للعملاء المتعلقة بممارساتهم لأنشطة اقتصادية مختلفة دون الأغراض الاستهلاكية، وبما يحقق تعزيز الشمول المالي من خلال توفير التمويل الملائم للفئات المستهدفة ومراعاة نسب المديونية ضمن نطاق يمكن للعميل تحمله، مما يسهم في ضمان العدالة والتنافسية بين جهات التمويل المختلفة ويحافظ على فاعلية الإجراءات والآليات المتبعة من طرفهم وضمان كفاءتها من منظور حماية المتعاملين.

- **تعزيز استخدام آلية التصنيف الائتماني للمخاطر وفق منهجيات التقييم الائتماني السيكومتري والبيانات البديلة،** وتتمثل تلك الآليات بصورة مبدئية في التقييم الائتماني السيكومتري «Psychometric-Based Credit Scoring» وهو نموذج قائم على تقييم السمات الشخصية للعميل التي تمثل أصول هامة لدى العملاء ولكنها غير ملموسة مثل النزاهة والرشادة والكفاءة المالية، وكذلك يعتمد على تقييم غيرها من البيانات البديلة غير الائتمانية مثل بيانات فواتير الاتصالات أو الهاتف المحمول، فواتير استخدام المرافق العامة، وسلوكيات العملاء وبياناتهم الاجتماعية من خلال وسائل التواصل

الاجتماعي وغيرها، ويمكن تطبيقه على كافة العملاء دون استثناء. وتعرف البيانات البديلة بأنها «البيانات التي لا يتم العثور عليها في تقارير الاستعلام الائتماني التقليدية أو البيانات التي توفر معلومات مالية إضافية عن العملاء»، مع تقديم إرشادات التوعية الخاصة بشأن تحديات تطبيق هذه المنهجيات ومنافع استخدامها لدى المؤسسات المالية، وآليات إدارة العلاقة بين الأطراف المتعاملة في منظومة البيانات البديلة. وسوف يتم إثراء هذه الآلية بالتواصل المهني مع إحدى مؤسسات التنمية الدولية ذات الخبرة في هذا المجال للاستفادة من تجربتها حتى يتسنى إصدار التوجيهات التنظيمية بشأن استخدام تلك الآليات وفق أفضل الممارسات الدولية.

- **تعزيز استخدام المعلومات الائتمانية في الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية:**

الاستفادة من قاعدة المعلومات الائتمانية الإشراقية، لتعزيز الرقابة الاحترازية في قطاع التمويل غير المصرفي، حيث تساهم تلك المعلومات في تجنب المخاطر النظامية بشكل أساسي فضلًا عن مختلف المخاطر الأخرى، مما يسهم في الارتقاء بمراجعة معايير وقواعد الرقابة على الأسواق المختلفة، ووضع أنظمة تصنيف المخاطر للمؤسسات المالية، ومراقبة مخاطر الائتمان لمحافظ المؤسسات المالية.

  - من منظور «الرقابة الاحترازية الجزئية»، يُعد استخدام المعلومات الائتمانية التي توفرها شركات الاستعلام الائتماني بعد تحليلها مصدرًا غنيًا بالمعلومات لهذه الغاية، وتتضمن تلك المعلومات المساعدة فى رفع مستويات التركز في محفظة التمويل، وتوزيع التمويل على القطاعات المختلفة، ومخاطر آجال الاستحقاق، ونوعية الضمانات المستوفاة، والتمويلات المجدولة/ التسويات، والمحفظة المتعثرة، والمحافظ الائتمانية المحالة.

  - من منظور «الرقابة الاحترازية الكلية»، فإنها توفر نوعية أخرى من المعلومات منها (النمو في حجم أسواق التمويل المختلفة، ومخاطر الانتشار للأزمات المالية على مستوى القطاع، وانتقال المخاطر).

- استحداث منتج جديد يتعلق بالتمويل الأصغر للإسكان (Housing Microfinance) لإعادة بناء الأسقف وإعادة تأهيل الأبنية، وذلك لسد الفجوات التمويلية في تلك الأنشطة والتي تستهدف تحسين الظروف المعيشية للفئات أصحاب الدخل المنخفض.

- تقديم منتج جديد يتعلق بتعليم الإناث وغير القادرين (Educational Microfinance) كنهج بديل لتمكين الفئات ذات الدخل المنخفض من خلال تقديم خدمات تمويلية بشروط ميسرة وتكلفة تمويلية منخفضة للمساهمة في تقديم خدمات تعليمية تطور مهارات رواد الأعمال وتقديم مبادرات لمنتجات تمويلية تعليمية بتكلفة تمويلية أقل للطلاب الموهوبين كنوع من المسؤولية المجتمعية للشركات العاملة في هذا المجال.

- تعزيز وتأهيل فئات مهنية مختارة من الكوادر البشرية العاملة في صناعة التمويل متناهي الصغر للعمل في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة.

- نشر الوعي بين مجتمع المشروعات المتوسطة والصغيرة بشأن دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تيسير الوصول إلى التمويل.

- توفير الدعم الفني اللازم للمؤسسات المالية غير المصرفية الحاصلة على ترخيص مزاولة النشاط في تطوير آليات للإدارة الحصيفة للمخاطر المتوقعة في السوق المستهدف.

- تطوير أدلة إرشادية وأوراق عمل متخصصة في سياسات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وإدارة مخاطرها لدعم الكوادر البشرية في المجال.
- تقديم شهادات تدريبية عالية المستوى للكوادر التنفيذية والكوادر الإشرافية العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بالتعاون مع معهد الخدمات المالية الذراع التدريبي للهيئة وكذا عدة مؤسسات مهنية إقليمية ودولية أخرى.
- جدولة خطة سنوية للتوعية المالية للفئات المختلفة من رواد الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة، تتضمن أنشطة متعددة لنشر المعرفة بالفرص التمويلية المتاحة بالقطاع المالي غير المصرفي، وآليات إدارة المشروع، واستراتيجيات النمو، والتخطيط المالي.
- تطوير منصة رقمية للسيدات أصحاب المشروعات الصغيرة لتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه في مجال مزاولة الأعمال التجارية بالتعاون مع إحدى المؤسسات الدولية.
- طرح منتجات التمويل المباشر وفق نماذج مالية مختلفة لتلبية احتياجات كافة قطاعات وشرائح المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- تمويل المشروعات الصغيرة في صعيد مصر والمناطق الجغرافية المحرومة بالجمهورية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية المختلفة، وزيادة فرص العمل، والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تشجيع إنشاء صناديق استثمار لتمويل جهات التمويل متناهية الصغر.
- توفير منصة إلكترونية تتضمن بيانات كل مقدمي خدمات التمويل متناهي الصغر والمزايا والأسعار المقدمة من كل منهم، لضمان تحقيق الشفافية الكافية.
- تطوير مصفوفة التوزيع الجغرافي المتوازن لمقدمي خدمات تمويل المشروعات متناهية الصغر.
- تطوير القدرات المؤسسية لجهات التمويل متناهي الصغر بكافة فئاتها.
- توفير قاعدة بيانات من الكوادر البشرية المؤهلة من الشباب حديثي التخرج للعمل في صناعة التمويل متناهي الصغر.
- التوسع في تطبيقات منتج التمويل متناهي الصغر (Nano-Finance).
- تطوير منتجات التمويل متناهي الصغر الأخضر المستدام، واستحداث نماذج أعمال متخصصة في التمويل الأصغر الأخضر لتحفيز الفقراء العاملين في قطاعات اقتصادية مختلفة على استخدام ممارسات صديقة للبيئة أكثر استدامة، وبما يعزز البعد التنموي للقطاع.
- تطوير منتجات التمويل الرقمي الكلي والجزئي.
- تطوير صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات متناهية الصغر.
- تطوير منتجات تمويل متناهي الصغر لخدمة القطاع الزراعي.

- إطلاق الموقع الإلكتروني للتثقيف والريادة المالية للمتعاملين في صناعة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالقطاع المالي غير المصرفي.
- المساهمة في تحقيق استراتيجية الدولة للشمول المالي بشأن دمج مشروعات الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي، من خلال تبنى مبادرة خاصة لتشجيع عملاء جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر للتحول إلى القطاع الرسمي.

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة:

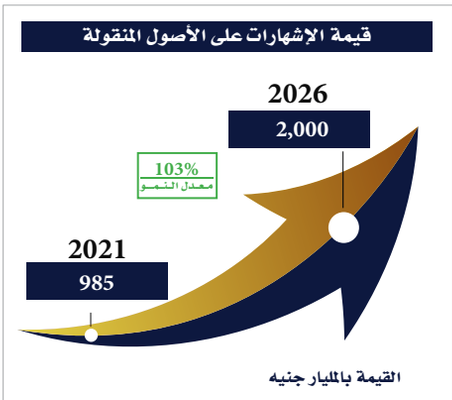

انطلاقًا من حرص الهيئة على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتوفير التمويل اللازم لأنشطة مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، فقد تعاقدت الهيئة في نهاية 2017 مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "I-Score" لإنشاء وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، وقد تم تشغيل السجل الإلكتروني وإطلاقه لأول مرة في 11 مارس 2018، وقد بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة نحو 985 مليار جنيه بنهاية 2021، **ومن المتوقع أن تصل قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة حوالي 2 تريليون جنيه بحلول عام 2026.**

خامسًا: الخلاصة وبعض مضامين السياسة

Concluding Remarks and Some Policy Implications

لقد تبنى مجلس إدارة الهيئة أول استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي خلال الفترة (2018-2022)، لتمثل منهاج عمل وشعاعًا يضيء الطريق نحو المستقبل، وتجربة فريدة ساهمت في خلق وعي عالي بالمتغيرات البيئية المحيطة والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية للخدمات المالية غير المصرفية.

ولقد ساهم وجود تلك الاستراتيجية في خلق مزيدًا من التركيز بشكل أكبر على الإجراءات والضوابط والمبادرات التي جعلت القطاع المالي غير المصرفي أكثر نجاحًا، كما أنها مكنت إدارة الهيئة من التغلب على الكثير من التحديات وتقوية نقاط الضعف واستغلال الفرص المتاحة للقطاع المالي غير المصرفي، والأهم في تلك التحديات هو إيجاد العلاقة التي تربط هذه الخطط بالمستقبل والمستهدفات. وعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات فقط من عمر هذه الاستراتيجية، إلا أن الهيئة استطاعت أن تحقق حوالي 90% من المحاور العشرة التي ارتكزت عليها.

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة نتيجة انتشار جائحة كورونا، وفي ضوء جهود الدولة الهادفة للتحول إلى أنماط الاقتصاد الرقمي والانتشار المتسارع للتكنولوجيا المالية الرقمية وزيادة أهميتها ودورها في تنويع واستحداث أساليب جديدة للتمويل غير المصرفي، فإن الأمر تطلب الوقوف مليًا لتحديد الطريق مستقبلًا، ووضع المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2022-2026)، وقد تم إعادة تقييم أولويات الأهداف والمحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية وترتيبها في ضوء الخبرات المتولدة والدروس المستفادة من الفترة الماضية، والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية على الصعيدين المحلي والدولي، ومتطلبات التطوير المستقبلي في ضوء تعقد المتغيرات الخارجية، وذلك إيمانًا بأهميتها في بناء قطاع مالي غير مصرفي يتميز بالتكامل مع النظم الدولية على نحو يتواءم مع خطة الدولة لدعم القدرات المالية للاقتصاد الوطني.

وفي ضوء الدراسات الأكاديمية والخبرات السابقة في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية، والوقوف على الاتجاهات الاستراتيجية لمستقبل الخدمات المالية غير المصرفية، فقد تم وضع خمسة محاور رئيسية للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للخدمات المالية غير المصرفية (2022-2026)، وتتمثل في: تعزيز التكنولوجيا المالية وتسريع التحول الرقمي، تحقيق الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة، إدارة المخاطر وبناء نظام فعال للإنذار المبكر، وتطوير البنية التشريعية، تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات. وتستهدف الهيئة مضاعفة حجم التمويل الممنوح من خلال الأنشطة المالية غير المصرفية ليصل إلى 820 مليار جنيه بحلول عام 2026 مقارنة بـ 370 مليار جنيه في 2021.

وتساهم تلك الاستراتيجية في خلق الإطار المؤسسي وتفعيله لتقديم الصف الثاني من القيادات التي شاركت في تنفيذ الاستراتيجية الحالية لتقوم بمسؤولياتها نحو ترسيخ مبادئ استراتيجية هامة -لضمان قيام الهيئة بالدور المنوط بها- وأهمها العمل ضمن إطار مؤسسي قوي مستدام يعمل دائمًا وفق رؤى واستراتيجيات محددة ومعتمدة من مجلس إدارة الهيئة.

وأخيرًا، فإن المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للخدمات المالية غير المصرفية(2022-2026)، تتطلب من مجلس إدارة الهيئة والعاملين بها العمل بجد لإطلاقها مع التأكيد على أهمية مشاركة الأسواق والأطراف ذات العلاقة بالقطاع المالي غير المصرفي بصفة خاصة، والقطاع الاقتصادي بصفة عامة في مراحل تنفيذها ومتابعتها بما يحقق الصالح العام ويعود بالنفع على الدولة المصرية ككل.

المراجع

- Adu-Asare Idun, A., & Q.Q. Aboagye, A., 2014. Bank Competition, Financial Innovations and Economic Growth in Ghana, African Journal of Economic and Management Studies, 5 (1), pp. 30-51.
- Ali M., Hashmi S., 2018. "Impact of Institutional Ownership on Stock Liquidity: Evidence from Karachi Stock Exchange, Pakistan", Global Business Review.
- Appiah-Otoo, I., Song, N., 2021. The Impact of Fintech on Poverty Reduction: Evidence from China. Sustainability, 1-13.
- Arner, D., Barberis, J. and Buckley, R., 2016. The Emergence of Reg tech 2.0. Know Your Customer to Know Your Data, Journal of Financial Transformation 79, 44, UNSW Law Research Paper No. 17-63.
- Attig, N., Fong, W. M., Gadhoum, Y., Lang, L. H. P. 2006. Effects of large shareholding on information asymmetry and stock liquidity. Journal of Banking & Finance, 30(10), 2875–2892.
- Azmeh, C., 2019. Does the Speed of Adjustment in Regulation and Supervision Affect Financial Stability in Developing Countries?, Journal of Financial Regulation and Compliance.
- Azzam, I., 2009. Bank Ownership and Corporate Performance: Evidence from Egypt. Review of Middle East Economics and Finance, 5(3), Art (5)
- Baldwin, R. and Black, J., 2008. Really Responsive Regulation. Modern Law Review 71, pp. 59-94.
- Bayar, Y., Gavriletea, M. D., 2018. Financial Inclusion and Economic Growth: Evidence from Transition Economies of European Union. Journal of International Finance and Economics, 18, 95-100.
- Bernanke Ben S. Statement of the Chairman of the Board of Governors of the Federal Reserve System at a Hearing conducted by the Subcommittee on Oversight of Government Management, the Federal Workforce, and the District of Columbia of the Committee on Homeland Security and Governmental Affairs, US Senate. Washington, DC: 2011. Apr 12.
- Black, J. and Baldwin, R., 2010. Really Responsive Risk-Based Regulation. Law & Policy, Vol. 32, Issue 2, pp. 181-213.
- Brown Jeffrey, R., Kapteyn, A., Mitchell Olivia, S. 2013, How Information-Framing Affects Expected Social Security Claiming Behavior. Journal of Risk and Insurance.
- Bucher-Koenen, T., Ziegelmeyer, M., 2011. Who Lost the Most? Financial Literacy, Cognitive Abilities and the Financial Crisis. MEA Working Paper No. 234.
- Bufford, S., 2006. International Rule of Law and the Market Economy- An Outline, 12 Sw. J.L. & Trade Am. 303.
- Bursztyn, L., Ederer, F., Ferman, B., Yuchtman, N., 2013. Understanding Peer Influence in Financial Decisions: Evidence from a Field Experiment. Working Paper, the George Washington School of Business.
- Carbó Valverde, S., López Del Paso, R. & Rodríguez Fernández, F. 2007. Financial Innovations in Banking: Impact on Regional Growth, Regional Studies, 41 (3), pp. 311-326.
- Davis, E.P, Steil, B., 2001. "Institutional Investors", MIT Press.
- Di Castri, S., Grasser, M. and Kulenkampff, A., 2018. Financial Authorities in the Era of Data Abundance: Regtech for Regulators and Suptech Solutions, pp. 20-40.
- Frame, W.S. & White, L.J. 2004. Empirical Studies of Financial Innovation: Lots of Talk, Little Action? Journal of Economic Literature, 42 (1), pp. 116-144.

- Haber, S., 1996. The Efficiency Consequences of Institutional Change: Financial Market Regulation and Industrial Productivity Growth in Brazil, 1866-1934. NBER Working Paper no. H0094.
- Hamid, F. S., & Loke, Y. J. 2021. Financial literacy, money management skill and credit card repayments. International Journl of Consumer Studies, 235–247.
- Hannig, A. and Jansen, S., 2010. Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues. ADBI Working Paper No. 259.
- Hu Dachun, Jin Saiman. 2007. "An Empirical Analysis of Fund Shareholding Ratio and A-share Market Return Volatility". Financial Research.
- Hubka, A., & Zaidi, R., 2005. Impact of Government Regulation on Microfinance. Prepared for the World Development Report 2005: Improving the Investment Climate for Growth and Poverty Reduction.
- Izaguirre, L. B. 2019. Risk-Based Supervision in Low-Capacity Environments: Considerations for Enabling Financial Inclusion . CGAP.
- Jappelli, T., Padula M., 2013. Investment in Financial Literacy and Saving Decisions. Journal of Banking and Finance 37, pp. 2779–2792.
- Kawai, M., Prasad, E., 2011, Financial Market Regulation and Reforms in Emerging Markets, Asian Development Bank Institute, PP. vii-xiii.
- Klapper, L., Lusardi, A., Panos, G., 2012. Financial Literacy and the Financial Crisis. NBER Working Paper no. 17930.
- Klapper, L., & Lusardi, A. 2020. Financial literacy and financial resilience: Evidence from around the world. Financial Management, 589–614.
- Laeven, L., Levine, R. & Michalopoulos, S., 2015. Financial Innovation and Endogenous Growth, Journal of Financial Intermediation, 24 (1), pp. 1-24.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., 2003. What Works in Securities Laws? Harvard University mimeo.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., Vishny, R.W., 1997. Legal Determinants of External Finance. Journal of Finance 52, pp.1131-1150.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., Vishny, R.W., 1998. Law and Finance. Journal of Political Economy 106, pp. 1113-1155.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., Vishny, R.W., 2000a. Investor Protection and Corporate Governance. Journal of Financial Economics 58, pp. 3-27.
-
- Lee, K. H. 2011. "The world price of liquidity risk", Journal of Financial Economics, 99(1), 136–161.
- Mahalle, A., Yong, J., & Tao, X., 2021. Regulatory Challenges and Mitigation for Account Services Offered by FinTech. 2021 IEEE 24th International Conference on Computer Supported Cooperative Work in Design (CSCWD) (p. 23). Dalian, China: IEEE.
- Michalopoulos, S., Laeven, L. & Levine, R., 2009. Financial Innovation and Endogenous Growth. National Bureau of Economic Research.
- Mishkin, F., 2005. Is Financial Globalization Beneficial?. NBER Working Paper no. 11891.
- Mishra, P.K., 2008. Financial Innovation and Economic Growth: A Theoretical Approach. Available at SSRN 1262658.
- Momanyi, J., 2009. The Effectiveness of Risk Based Supervision as Adopted by the Central Bank of Kenya. School of Business, University of Nairobi.
- Morgan, P. J., & Long, T. Q. 2020. Financial literacy, financial inclusion, and savings behavior in Laos. Journal of Asian Economics, 1-20.

- Nada, R., 2020. Financial Inclusion and Sustainable Growth in Egypt. Master's thesis. Harvard Extension School.
- Naseer, I., and Azam, A., 2019. Role of Micro finance Institutions in Promoting Financial Inclusion and Economic Growth. MPRA Paper 97633, University Library of Munich.
- Nazneen, A., & Dhawan, S., 2018. A Review of Role and Challenges of Non-Banking Financial Companies in Economic Development of India. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(6), 90.
- Ojo, M., 2009. The Growing Importance of Risk in Regulation. Center for European Law and Politics, University of Bremen.
- Omran, M., Bolbol, A., Fatheldin, A., 2008. Corporate Governance and Firm Performance, in Arab Equity Markets: Does Ownership Concentration Matter?. International Review of Law and Economics, 28 (1), 32-45.
- Posner, R. A. 1998. Creating a Legal Framework for Economic Development. Oxford University Press, 1-11.
- Prior, F. & Santomá, X., 2010. Banking the Unbanked Using Prepaid Platforms and Mobile Telephones in the United States.
- Qamruzzaman, M. and Wei, J., 2019. Do Financial Inclusion, Stock Market Development Attract Foreign Capital Flows in Developing Economy: A Panel Data Investigation. Quantitative Finance and Economics, 3(1), pp. 88-108.
- Ratnawati, K., 2020. The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(10), 73-85.
- Rosengren, E., Jordan, J., Peek, J., 2000. The Market Reaction to the Disclosure of Supervisory Actions: Implications for Bank Transparency. Journal of Financial Intermediation, Elsevier, Vol. 9(3), pp. 298-319.
- Štreimikiene, D. 2014. World Economic Forum 2012.
- Terzi, N., 2015. Financial Inclusion and Turkey. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 4(1 S2), pp. 269-269.
- Thathsarani, U., Wei, J., & Samaraweera, G., 2021. Financial Inclusion's Role in Economic Growth and Human. Sustainability, 13 (4303).
- Voermans, W. J., 2017. Legislation and Regulation, Draft for the Handbook of Legislation (eds. H. Xanthaki & U. Karpen).
- Williams, J., 2013. Regulatory Technologies, Risky Subjects, and Financial Boundaries: Governing 'fraud' in the Financial Markets. Accounting, Organizations and Society, Vol. 38, Issue (6), pp. 544-558.
- Yang, L., and Zhang, Y., 2020. Digital Financial Inclusion and Sustainable Growth of Small and Micro Enterprises - Evidence Based on China's New Third Board Market Listed Companies. Sustainability, 12(9), 3733.
- Yue, X., Cao, Y., Duarte, N., Shao, X., and Manta, O., 2019. Social and Financial Inclusion through Nonbanking Institutions: A Model for Rural Romania. Journal of Risk and Financial Management, MDPI, Vol. 12(4), pp. 1-15.
- Zetzsche, D., Douglas, A., Buckley, R. and Kaiser-Yücel, A., 2020. Fintech Toolkit: Smart Regulatory and Market Approaches to Financial Technology Innovation. University of Hong Kong Faculty of Law Research Paper No. 2020/02.

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

الإستراتيجية
الشاملة للخدمات المالية غير المصرفية

The Comprehensive Strategy For Non-Banking Financial Services

2022 - 2026

10 YEARS+ ANNIVERSARY

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز